



القضاء والسياسة في زمن السياسة



الْفَضَاءُ وَالْيَأْسِيرُ
فِي مَرْسِيَةِ السَّيِّئَاتِ

الدكتور محمد راجوادی

الْفَضَائِلُ وَالسِّيَرَاتُ

فِي مَرْكَزِ السِّيَرَاتِ



ω

الطبعة الأولى

م 2020 هـ - 1441

رادمك -- ISBN

978-625-7810-63-0



للطباعة والنشر والتوزيع

هذا الكتاب

نتناول في هذا الكتاب التاريخ السياسي لثمانية من رؤساء وزراء مصر المتميزين كانوا في الأصل من رجال القضاء ، و قد اختيروا للوزارة ثم صعدوا لرئاسة الوزارة بل تولى معظمهم الوزارة و رئاستها أكثر من مرة ، يبدأ هؤلاء بمحمد سعيد باشا الذي تولى رئاسة الوزارة في ١٩١٠ عقب اغتيال بطرس غالي باشا و ينتهون بأحمد نجيب الهلالي باشا الذي كان رئيسا للوزراء في صبيحة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و كان هذا آخر عهد رجال القضاء برئاسة الوزارة في مصر بعد سنوات طويلة كادت فيها هذه الرئاسة تكون حكرا عليهم و على الزعماء من ذوي الدراسة القانونية .

نستهدي في هذه الدراسة بالتحليل الكاشف عن الدوافع و نستهدي بالمقارنة القادرة على التصوير و نستعين بالتأمل القادر على التفسير و نستشهد بالنصوص القادرة على التوثيق مستهدفين من كل هذا أن نقرأ تاريخا يخلو من الزيف و من التزييف ، و ينجو من الوهم و من الضلال لكنه مع هذا يتلون بما لا بد منه من مشاعر حب الحقيقة و حب الهوية و حب الوطن .

نحاول بكل ما نستطيع أن نصدر في أحكامنا عن تقدير لكل ما هو إيجابي في الفعل أو في الفهم ، و لكل محاولة تتلمس العذر في الأخطاء البشرية لكننا في الوقت ذاته حريصون على ألا نصف الباطل بأنه حق مهما كان في هذا التنازل من حل لما يفجع النفس من تقصير أو رضا بالهوان ، و هكذا فإننا لا ندافع عن طغيان و لا عن ثورة مضادة ، كما أننا لا نزين الانحياز الأعمى لسلطان المحتل أو بهتان صاحب النفوذ و إن كنا لا نبخل على من نراه مخطئا بالفرصة في أن يبرر ما فعله في الوقت الذي ننتقده فيه .

ينتمي هؤلاء الثمانية الذين ندرس تاريخهم السياسي في هذا الكتاب إلى جيل واحد تقريبا فالفارق في السن بين أكبرهم و أصغرهم يتجاوز الثلاثين عاما بالكاد ، و الفارق بين وصول أولهم و آخرهم لرئاسة الوزارة يصل إلى اثنين وأربعين عاما بما قد يدل على أن الزمن الباكر كان أكثر شبابا من الزمن المتأخر ، لكن التاريخ يدلنا على أن الأمر لم يكن كذلك تماما فقد كان العمل السياسي والحزبي كفيلا لمن هو أحدث سنا من القانونيين بوصول أسرع من وصول رجال القضاء وهو ما تجلى في حالات زعيم الأمة مصطفى النحاس باشا و زعماء الأقلية على ماهر باشا و أحمد ماهر باشا و إبراهيم عبد الهادي باشا .

وهذا الكتاب شأن كتبنا السابقة لا يفعل أكثر من أن يضيء النصوص والحقائق والأحداث والحوارات والروايات أمام القراء، وأن يتولاها بالتحليل والترتيب والتبويب والدراسة والمراجعة والنقد، وأن يضع نصوص كل هذا في الإطار الكفيل بأن تفيد هذه النصوص من كل ما قدمته من إفادات هائلة لتاريخنا كله.

ولست في حل ، بعد كل هذا الوقت الذي اقتطعته من القارئ ، من أن أفيض في الحديث عن منهجي في كتابة هذا الكتاب، أو الكتب السابقة، فمقدماتها وأبوابها وفصولها وفقراتها حافلة بهذا الحديث عن هذا المنهج.

ومع هذا فإنني حريص أشد الحرص علي أن أعتذر للقارئ عن كل ما قد يأخذه عليّ، ولا بد أن كل قارئ سيأخذ عليّ الكثير، فأنا بشر، ولست من خيار الناس، ولا أظنني - حتي - أصل إلي أن أكون من أواسطهم، إنما أنا عجول بالرغم من كل ما أحاول أن ألتزم به من دقة، و بالرغم مما أجبر نفسي عليه من كتابة النص عشر مرات أو أكثر في كثير من الأحيان، وبالرغم كل ما أبدل في مراجعة تجارب مطبعية قد تفوق العشرة أيضا.

وأظن أنني أيضا لا أخلو من تحيز وانحياز بحكم عواظي المتدفقة رغم كل ما بذلت من جهد في أن أكون موضوعيا ، لكنني مع هذا أجد نفسي مندفعاً في كثير من الأحيان في اتجاه آخر هو غير هذا التواضع الذي أرجو أن يمن الله به علي يوماً بعد يوم، وأظنني أيضا في حاجة إلي كثير من الإحساس بمشاعر الناس التي يبدو أنني لا أقيم لها ما تستحق من وزن حين أعمد إلي النصوص بما أجدني مندفعاً إليه بحكم مهنتي وممارستي كطبيب من تشريح وتقييم.

وليس لنا أن نقول بعد كل ما في هذا الكتاب من الاجتهاد في التحقيق والموازنة والتلخيص والعرض والتقييم والمقارنة إلا أن هذا بعض ما وفقنا الله إليه من بعض ما اجتهدنا به من بعض ما فتح الله علينا به .

يأتي هذا الكتاب لينضم إلى مجموعة كتبنا السابقة عن أعلام هذه الحقبة ، وهي الكتب التي لقيت من التقدير و الإقبال فوق ما تستحق ، وفي مقدمتها كتابنا المرجعي عن زعيم الأمة مصطفى النحاس باشا ، وكتبنا عن اسماعيل صدقي باشا ، و علي ماهر باشا ، و محمد محمود باشا، و عثمان محرم وربما يكون كتابانا السادس عن ابراهيم عيد الهادي والسابع عن عبد الحميد بدوي باشا مفتي الحقبة الليبرالية رأيا النور بعد طول احتباس في المطابع منذ عشر سنوات..

وكلي أمل في الله جل جلاله يتحقق حلمي في أن يصدر هذا الكتاب إن شاء الله مع توأمه "الشركاء المتشاكسون في ثورة ١٩١٩" و " المقامر و المغامر و المكابر " ، " قبل مشرق النهضة " .

و بهذا تتراكم هذه المجموعة المخصصة لرسم البورتريهات السياسية مع مجموعة سابقة
استقر وجودها في مكتبتنا و دراساتنا منذ نهاية القرن الماضي ، تضم أربعة كتب هي : "على
مشارف الثورة " و "في كواليس الملكية " و"في رحاب العدالة " و" العمل السري في ثورة
١٩١٩" و "في ضوء القمر : العمل السري والاعتقالات السياسية " .

وبهذه الكتب تكون موسوعتنا عن الحقبة المصرية الليبرالية فيما قبل ١٩٥٢ قد أوشكت على
الاكتمال ، وهي الموسوعة التي استغرقت كتابتها من حياتنا قرابة خمسة وأربعين عاماً تنوعت
فيها مصادرنا بأكثر مما هو مسجل و معروف و متصور عن تنوع مصادر كتابة التاريخ، ولولا
فضل الله علينا في كل يوم من أيام هذه السنوات الخمس والأربعين ما استطعنا أن ننجز هذا
الإنجاز الذي ندعو الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن ينفع به .

وكلي دعاء إلي الله أن يوفقني إلي تقديم ما تبقى من أعمالتي ، وقد طال العهد بتجاربه
المطبعة في ظل غربتي ومرضتي و تشردتي و استيحاشي ، والوقت لا يسعني، والجهد
يتضاءل، والذكاء يخبو ، و الألمعية تنطفئ ، والقلب يئن ، والنظر يكل ، والعقل يتشتت ،
والذاكرة تتبدد ، و السهل يتعقد ، والنفس ينقطع ، والأمل يتضعضع، والعمر قصير، والواجب
كبير ، والمؤجل كثير ، لكن رجائي يتضاعف في فضل الله جل جلاله وكرمه .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يقيني شر الهوى، وأن يقيني شر التعجل، وأن يقيني شر
الانخداع، وأن يرزقني الغنى والهدى والعفاف والنقى، وأن يتجاوز عن سيئاتي، وأن يتعمدني
برحمته، وأن يديم عليّ توفيقه، وأن يجعلني قادراً على شكر فضله. والله سبحانه وتعالى أسأل أن
يذهب عني ما أشكو من ألم ووصب وقلق، وأن يحسن ختامي، وأن يجعل خير عمري آخره،
وخير عملي خواتمه، وخير أيامي يوم ألقاه. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يمتعني بسمعي
وبصري وقوتي ما حبيت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني.
والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغني، والبر والنقى،
والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل ، وإيمان
العجائز، ويقين الموحدين، وإخلاص المؤمنين ، وشك الأطباء، وخيال المبدعين ، وتساولات
الباحثين. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعينني على نفسي، وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن
ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته،
فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت،
والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو جلّ جلاله الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعمني،
وحبب فيه خلقه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتي وهي ، بالطبع وبالتأكيد، كثيرة
ومتواترة ومتنامية، فله سبحانه وتعالى - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل.

د. محمد الجوادي

الباب الأول

محمد سعيد باشا

والد الفنان العاشق وجد الملكة المحبوبة

نبدأ بالقول بأن موقف محمد سعيد باشا من الحركة الوطنية موقف ثنائي الطرفين (ولا أقول ثنائي القطب) بدأ بالغضب منه ثم انتهى إلى ما يشبه الرضا عنه ، وهو في هذا يكاد يكون أحسن الساسة المعاصرين له حظا ، وقد نجا في البداية من أن يتورط في قيادة حزب ملكي (أو سلطاني) منتم للحزب الوطني ومنافس أو معارض للوفد على نحو ما تشكل بقيادة سعد زغول باشا ، ثم نجا من أن يستمر بوزارته التي لم يكن الشعب راضيا عنها و ظهرت استقالته من منصبه على نحو مشرف له فقد طلب الاستقالة علنا ومعللا لها بأن أولي السلطة من الملك والإنجليز لم يستمعوا لنصحه فيما يتعلق بلجنة ملنز والمفاوضات ، ومع أن أحدا لا يستطيع أن يسمح محمد سعيد باشا في قبوله تشكيل أول وزارة إدارية بينما ثورة ١٩١٩ مندلعة، فإن المؤرخين الوطنيين يتقبلون منه على مضض ما كان من شرحه لوجهة نظره من أنه قبل تشكيل الوزارة من أجل منع الفوضى أو ضياع الدولة أو ضياع روحها، وبخاصة أن الوزارة لم تكن لتضيف له جديدا، فقد كان بالفعل رئيسا للوزارة من قبل. وفي كل الأحوال فإن وزارته لم تستمر أكثر من ستة أشهر خلفه بعدها يوسف وهبة وزير المالية في وزارته .

وفيما بعد هذا فإنه لم يكابر ولم يكن من الجبهة المناوئة لسعد ولا كان من مؤسسي حزب الأحرار الدستوريين، بل إنه انضم لسعد زغول باشا وأصبح الرجل الثاني في وزارة سعد باشا المعروفة بوزارة الشعب ١٩٢٤ ، ولم يتورط في الانقلاب عليها ولا في دعم الثورة المضادة وعاش بقية حياته مكرما ومحترما حتى توفي في العام التالي لوفاة سعد باشا .

الفنان و الملكة

وعلى مستوى الذرية فإنه لم يحظ رئيس وزراء مصري بالحظ الذي ناله محمد سعيد باشا ، فهو والد الفنان العظيم محمود سعيد، الذي هو عميد الفنانين المصورين العرب ، ولم ينبغ من أبناء رؤساء الوزارة في الفن أو الأدب أحد بأي قدر يقارن به مع مستوى ذلك الفنان العظيم الذي كان أول الحاصلين على جائزة الدولة التقديرية في الفنون عند منحها والذي يذكر له كل محب للفن إبداعاته الرائعة في لوحاته المشهورة التي صور بها بنات بحري على نحو مذهل في تعبيره وفنيته وقبضه على مكنم الفرادة و لمحة الأصالة .

أما الملكة المحبوبة التي هو جدها فهي الملكة فريدة التي أصبحت ملكة علي مصر في ١٩٣٨ ومن الجدير بالذكر هنا أن الملكة الأم (أو الملكة الأولى تاريخيا) الملكة نازلي كانت أيضا حفيذة لرئيس وزراء سابق هو شريف باشا الملقب بأبو الدستور ، وهي كما نعرف بنت عبدالرحيم صبري باشا الذي لم يصبح وزيرا إلا في وزارة محمد سعيد باشا الثانية .

أما الحظ الثالث في ذرية هذا الرجل فهو أن واحدا من أزواج بناته قد أصبح رئيسا للوزراء وهو حسين سري باشا، و من هذه الزاوية فإن هناك رئيسا للوزراء يشاركه هذا ويتفوق عليه وهو مصطفى فهمي باشا، حيث وصل زوج ابنته سعد زغول باشا إلى رئاسة الوزارة، وكان هو - أي مصطفى فهمي - الذي اختاره وزيرا في وزارته، أما حسين سري باشا فإنه لم يدخل الوزارة إلا بعد ١٨ عاما من ترك حميه لرئاسة الوزارة.

من الطريف أنه هو وحسين رشدي باشا كانا رئيسي وزراء متعاقبين : أصبح هو رئيسا للوزارة في ١٩١٠ وحتى ١٩١٤ ثم خلفه حسين رشدي باشا من ١٩١٤ وحتى ١٩١٩ ثم كان هو الذي خلف حسن رشدي باشا ، والطريف في الأمر أنهما ولدا في عام واحد ١٨٦٣ و وصلا الوزارة في يوم واحد في ١٩٠٨ وتوفيا في عام واحد ١٩٢٨ .

ومن الجدير بالذكر أن أحمد فتحي زغول باشا الشقيق الأصغر لسعد زغول باشا ولد معهما في نفس العام ١٨٦٣ وكانت خطواته في سلك القضاء والحياة الفكرية والعامية لا تقل تفوقا عن خطواتهما ، لكنه ابتلي بموقفه السيء في الاشتراك في محاكمة فلاحى دنشواي فسقطت صورته ومكانته في الوطنية .

نفس سوية

بعد هذه التحقيقات و التوثيقات المهمة لما هو مضطرب في أدبياتنا التاريخية نتناول شخصية محمد سعيد باشا من عدة زوايا كاشفة:

فعلى مستوى النفس السوية أولا يذكر له أنه تعرض للاغتيال بقنبلة ألقاها عليه أحد طلاب الأزهر في ٥ سبتمبر ١٩١٩ يرمل الإسكندرية، فانفجرت ولم يصب بسوء، ولما حوكم هذا الشاب الوطني تقدم محمد سعيد باشا بنفسه للشهادة والتمس الرأفة بالجاني، وكان هذا على النقيض من موقف خلفه محمد توفيق نسيم باشا الذي أصر على طلب الإعدام للوطني الذي حاول اغتياله.

كذلك كان محمد سعيد باشا من الشجاعة والثقة بالنفس ، بحيث قبل أن يكون مرشحا في انتخابات البرلمان الأول (١٩٢٣/١٩٢٤)، وقد انتخب نائبا عن دائرة الجمرك في الإسكندرية.

من أنصار الزعيم مصطفى كامل

و من ناحية ثانية ، فإنه على مستوى التوجهات السياسية كان محمد سعيد فيما قبل توليه الوزارة في مقدمة أنصار الزعيم مصطفى كامل، لكن كثيرين من أنصار الحزب الوطني حسبوا عليه أنه تورط في إجراءات الحكومة في اضطهاد الزعيم محمد فريد ، والشيخ عبد العزيز جاويش.

الفكر المرتب

وبالإضافة إلى هذا ، فإنه من ناحية ثالثة يبدو للمتلأمل في الأداء التنفيذي أن النظام والترتيب كانا من السمات البارزة في فكر محمد سعيد باشا، فكثير من إنجازاته تنطق بهذا المعنى:

- ففي عهده تغيرت صورة الحياة البرلمانية ، فبدلاً من الجمعية العمومية ومجلس شوري القوانين تأسست الجمعية التشريعية ١٩١٣ التي كان نظامها يستتبع أن ينتخب أكثرية أعضائها من المصريين اللامعين ، وكما نعرف فقد رأسها أحمد مظلوم باشا وكان وكيلها سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا .
- كان محمد سعيد مع ما نسميه الآن دولة المؤسسات، وهو الذي استطاع في عهد وزارته الأولى أن يعيد إلى الوجود وزارة الأوقاف، بدلاً من الديوان ، وقد خاض من أجل هذا صراعا مع الخديو عباس والخاصة الخديوية ، لأن عودة وجود هذه الوزارة لم يكن في صالح هؤلاء .
- أكثر من هذا ، فإن محمد سعيد كان صاحب الفضل في إنشاء وزارة الزراعة في ١٩١٣ بعد أن كانت مصلحة فحسب .
- للمرة الثالثة ، كان محمد سعيد مؤمناً بدولة المؤسسات، وكان هو صاحب الفضل في إنشاء وزارة المواصلات في ١٩١٩ في أثناء وزارته الثانية، وقد اختير لتوليها أحمد زيور وزير الأوقاف، وعين وزير جديد للأوقاف خلفاً لزيور باشا، و هكذا فإنه هو صاحب الفضل في عودة وإنشاء ٣ وزارات هي كل الوزارات التي أنشئت منذ مطلع القرن وحتى تولي علي ماهر رئاسة الوزارة فأنشأ وزارتين : وزارة الشؤون الاجتماعية و وزارة الصحة.
- وفي عهده كذلك عرفت مصر أول توجه واسع النطاق نحو الإدارة المحلية اقتداء بما كانت أوربا قد وصلت إليه ، وبدأت فيه ، فسنت القوانين التي ساعدت على توسيع السلطات المحلية المنوطة بجهات الإدارة المحلية والتمثيل الوطني، وتمت زيادة صلاحيات مجالس المديرية في مجالات التعليم، والصحة، وإنشاء الطرق، والمستشفيات.
- وفي عهده كذلك بدأ الاهتمام بالصناعة الوطنية وبالطبقة المتوسطة و سن قانون صغار الملاك و حمايتهم. كما منعت وزارة الأشغال الضرر الكبير من انخفاض الفيضان.

العروة الوثقى

ومن ناحية رابعة ، فعلى سعيد العمل الأهلي يذكر لمحمد سعيد باشا أنه مؤسس جمعية العروة الوثقى بالإسكندرية وهي جمعية عظيمة جيدة التأسيس والوظيفة والنشاط والأثر. ومن ناحية خامسة ، كان محمد سعيد باشا يوصف بأنه من أكبر أنصار الخديو عباس حلمي ، لكن الخديو نفسه غضب عليه في آخر عهده لمؤازرته للورد كتشنر ضده، بل إن الخديو السابق أقاله من منصبه مصرحا بأنه لا يريد له أن يكون قائمقامه في أثناء غيابه ، ويشاء القدر أن يعزل الخديو عباس على يد من اختاره الخديو خلفا لمحمد سعيد باشا وهو حسين رشدي باشا (!!).

نشأته وتكوينه

ولد محمد سعيد باشا في مدينة الإسكندرية، ودرس القانون ، وعمل بالنيابة، وأصبح رئيساً لمحكمة الإسكندرية الكلية، ومستشاراً في محكمة الاستئناف (١٩٠٥).

بدأ مناصبه الوزارية (١٩٠٨) وزيراً للداخلية عند تشكيل وزارة بطرس غالي، وكان واحداً من وزيرين جديدين اختارهما بطرس غالي وتوليا رئاسة الوزارة بعده مباشرة. وقد جاءه الحظ من بداية عهده بالمناصب الوزارية، ذلك أنه اختير وزيرا للداخلية في وزارة بطرس غالي في ١٩٠٨، وكان أحد أربعة وزراء جدد في هذه الوزارة التي لم تضم من الوزراء القدامى إلا رئيسها بطرس غالي وسعد زغلول باشا وزير المعارف، ولا يعجبني القارئ ، فقد كان حجم الوزارة في ذلك الوقت ستة وزراء بمن فيهم الرئيس.

هكذا أتى حسن حظ محمد سعيد من سوء حظ بطرس غالي الذي اغتيل وهو رئيس للوزارة، وقبل أن يمضي عليه في رئاسة الوزارة عامان، ولأن محمد سعيد باشا كان وزيرا للداخلية ، فقد وقع عليه الاختيار ليكون رئيسا للوزارة، مع أن عهده بالوزارة كان حديثا جدا، وبهذا فإنه تخطى الأقدم منه وهو سعد باشا زغلول كما سبق زميله (الذي دخل الوزارة معه في نفس اليوم والذي خلفه فيما بعد في رئاسة الوزارة) وهو حسين رشدي باشا، ، لكنه كان قد عين وزيرا للحقانية، وهكذا كان تولي محمد سعيد باشا للداخلية سببا بارزا لأن ينال في ذلك اليوم ما لم ينله زميلاه اللذان وصلا بعد هذا إلى رئاسة الوزارة وهما: سعد باشا، ورشدي باشا.

وحين شكل محمد سعيد باشا الوزارة فإنه لم يدخل فيها إلا وزيرا جديدا فقط ليحل محل بطرس غالي وكان لا بد أن يكون هذا الوزير مسيحيا، وهكذا اختير يوسف سابا وزيرا للمالية، و رغم أن الوزارة لم يدخلها يومها إلا وزير جديد واحد فإنها تغيرت بأكملها، إذ أعيد توزيع المناصب الوزارية جميعا بتبديل مواضع كل الوزراء فيها ما عدا وزير واحد هو إسماعيل سري وزير الأشغال والحربية والبحرية. أما سعد باشا زغلول فقد أصبح وزيرا للحقانية محل رشدي

باشا الذي أصبح وزيراً للخارجية التي كان يتولاها بطرس غالي، و تولى أحمد حشمت باشا وزير المالية وزارة المعارف بدلا من سعد زغول باشا ، على حين حلّ الوزير الجديد يوسف سابا باشا في وزارة المالية محل أحمد حشمت باشا ، أما محمد سعيد باشا نفسه فحل في الرئاسة محل بطرس غالي باشا واحتفظ بالداخلية التي كان يتولاها، وكان رئيس الوزراء السابق يحتفظ بوزارة الخارجية التي حل محله فيها رشدي باشا. ولم يكن في هذا التبدل كله أية غرابة، فقد كان رشدي باشا على سبيل المثال ينوب عن بطرس غالي باشا في وزارة الخارجية في أثناء تغيبه ، بل إن رشدي باشا نفسه تولى الداخلية فيما بعد وهو رئيس للوزارة، وكذلك فعل سعد باشا نفسه حين تولى الداخلية فيما بعد وهو رئيس للوزارة، كما أن محمد سعيد باشا نفسه تولى وزارة المعارف تحت رئاسة سعد باشا زغول (١٩٢٤). بل إن سعد زغول باشا روى أنه عرض علي سعيد باشا أن يتولى عنه وزارة الداخلية ليخفف عنه الأعباء.

الحظ يتكرر

قلنا إن مقتل بطرس غالي هو الذي هيا الفرصة لمحمد سعيد ليكون رئيسا للوزارة، فهل اقتصر توليه للرئاسة على هذه المرة؟

ها هو التاريخ يقول إنه عاد لتوليها مرة أخرى في ظرف صعب وجاء ليحل محل خلفه رشدي باشا بعد أربع مرات متتالية شكل فيها رشدي باشا وزارته في عهد الخديو عباس والسلطانين حسين كامل وأحمد فؤاد الأول. بل إن الأستاذ مصطفى أمين روي في كتابه «من واحدة لعشرة» أن سعد زغول ذكر فيما ذكر أنه في آخر أيام بطرس غالي كان هو - أي سعد - ومحمد سعيد ذاهبين للخديو عباس باتفاق للتأمر على بطرس غالي كي يقال من منصبه.. وليخلفه أحدهما بالطبع.

ومن الجدير بالذكر أنه من بين الوزراء الخمسة الذين كانت وزارة بطرس غالي تضمهم فإن ثلاثة وصلوا بالفعل إلي رئاسة الوزارة، وكان منهم اثنان اختارهما بطرس غالي بنفسه كوزراء. نخلص مما سبق إلى أن محمد سعيد باشا شكل وزارته الأولى في فبراير ١٩١٠ عقب اغتيال بطرس غالي، واحتفظ لنفسه فيها بوزارة الداخلية، واستوزر عند تشكيل الوزارة وزييرا واحدا فقط هو يوسف سابا باشا لوزارة المالية، ثم استوزر خمسة آخرين (كان من بينهم يوسف وهبة باشا خلفه في رئاسة الوزارة في وزارته الثانية) في أثناء عهد هذه الوزارة التي استمرت حتى أبريل ١٩١٤.

ثم قبل محمد سعيد أن يتولى الوزارة في أثناء ثورة ١٩١٩، وكانت وزارته أولى الوزارات الإدارية، واستمرت ستة شهور (مايو ١٩١٩ - نوفمبر ١٩١٩)، وفيها احتفظ أيضاً بوزارة الداخلية لنفسه، وفيها استوزر أربعة وزراء جدد كان منهم المستشاران الكبيران أحمد ذو الفقار

باشا و محمد توفيق نسيم باشا، وكان منهم عبد الرحيم صبري باشا والد الملكة نازلي. وفي ٢ يونيو ١٩١٩ صدر المرسوم السلطاني بإنشاء وزارة للمواصلات، وعين أحمد زيور باشا وزير المعارف وزييرا لها، وعين أحمد طلعت باشا النائب العام وزييرا للمعارف خلفا له ، وبهذا صار عدد الوزراء ثمانية بدلا من سبعة. وفي ذلك اليوم نفسه عين عبد الفتاح يحيى بك المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة وكيلًا لوزارة الداخلية، (وهو فيما بعد رئيس الوزراء الذي خلف صدقي باشا في ١٩٣٣) وكان هذا المنصب شاعرا منذ ٩ أبريل حيث كان يتولاه جعفر ولي باشا الذي عين وزييرا للأوقاف في وزارة رشدي باشا الرابعة، وعين محمود فخري باشا الأمين الأول محافظا للعاصمة، كما عين حسن عبدالرازق باشا ناظر الخاصة السلطانية محافظا للإسكندرية.

فيما بعد سنوات توالى فيها على رئاسة الوزارة كل من يوسف وهبة باشا ونسيم باشا و عدلي باشا وثروت باشا ويحيى إبراهيم باشا فقد قبل محمد سعيد باشا أن ينضم إلي وزارة سعد زغلول باشا ليكون الرجل الثاني فيها وتولى المعارف من بداية الوزارة وحتى ٣١ مارس ١٩٢٤ حيث تولى وزارة الحقانية ، وقد بقي إلي نهاية عهد وزارة سعد زغلول، وكان هذا آخر عهده بالمناصب الوزارية.

وقد كان هو الأول بين وزراء قدامى قبلوا العمل في وزارة سعد زغلول مع أن منهم اثنين عملا رئيسين للوزراء قبل سعد باشا وهما محمد سعيد باشا ، ومحمد توفيق نسيم باشا.

علاقته بسعد زغلول باشا

والحقيقة أن علاقته بسعد زغلول تحتاج إلى تأمل ودراسة ، فقد سبق سعدا إلى رئاسة الوزارة، كما أن سعد باشا استقال أو خرج من وزارته ١٩١٢ في وسط عهدها، وقد رأينا أنه كان قبل أن يكون رئيسا لوزارة مناهضة للحركة الوطنية، ولكن سعد باشا جعل اسمه في مقدمة وزارته التي شكلها في ١٩٢٤، وأكثر من هذا فقد ناب عن سعد في رئاسة الوزارة لفترات متكررة انشغل فيها سعد أو اعتلت صحته. ولم يكن محمد سعيد استثناء في قبوله العمل تحت رئاسة من تولى رئاسة الوزارة بعده، فقد كان هؤلاء الرجال يتمتعون بثقة كبيرة في النفس، وقد عمل رشدي باشا نائبا لعدلي باشا في وزارته كما عمل يحيى إبراهيم تحت رئاسة زيور، وكما عمل صدقي وعبدالفتاح يحيى تحت رئاسة محمد محمود، ولم يكن أحد من هؤلاء جميعا مضطرا أو مجبرا للقبول بمثل هذا الوضع.

أداؤه كرئيس للوزارة

هل كان محمد سعيد باشا نفسه يلعب دوره كرئيس للوزراء بنفس القوة التي كان يلعب بها الحظ معه؟ ربما يرجح البعض أن محمد سعيد كان هامشيا في دوره، وهذا غير صحيح علي

الإطلاق.. وقد ذكرنا بعض الدلائل ونضيف إليها ما يذكره المؤرخون من أنه في وزارته الثانية (١٩١٩) تمكن بمرونته من تهدئة الأحوال و الصحفيين، وأعاد النظام الداخلي إلى يد السلطة المدنية، وألغى الرقابة علي الصحف، وقانون المطبوعات، وحول قضايا الوطنيين من المحاكم العسكرية إلى المحاكم الأهلية، وقد تم له إقناع الإنجليز بهذا التوجه، وتبديل أحكام الإعدام في المحاكم العسكرية بالأشغال الشاقة ، وعمل علي إرضاء الموظفين، ونجح في تعديل درجاتهم فاستصدر أمرا بـ لجنة تعديل الدرجات للنظر في حال الموظفين.

شهادة الرافي له

و من الإنصاف بعد هذا كله أن نقرأ تاريخ محمد سعيد باشا في ثورة ١٩١٩ من خلال نصوص أستاذنا عبد الرحمن الرافي ، وهو صاحب التعبير الجميل القائل بأن تشكيل سعيد باشا لوزارته كان أول مظهر من مظاهر الاستخفاف بالثورة من الوجهة الوزارية :
« جاء تأليف وزارة سعيد باشا محاولة جريئة لكسر شوكة الثورة، فلا غرو أن قوبلت بالاستياء والسخط، لأن تشكيلها لم يسبقه تفاهم على برنامجها، بحيث تسائر الحركة الوطنية ولا تعرقلها، ولم يخفف تيار الاستياء ما أعلنه سعيد باشا من أن وزارته «إدارية» لا تمت إلى السياسة بسبب، وهو أول من ابتدع فكرة الوزارة الإدارية، وهي بدعة تتطوي على الخداع والمراوغة، ولم تكن هذه التسمية لتحجب الحقيقة الواقعة، وهي أن عمل الوزارة بطبيعته عمل سياسي قبل كل شيء».

«وكان كتاب السلطان إلى محمد سعيد باشا، وجواب سعيد باشا عليه، كلاهما خلو من برنامج يؤيد الحركة الوطنية، فجاء هذا مثيرا لاستياء الرأي العام من ناحية تأليفها، وزاد في شكوك الناس أن سعيد باشا لم يفتح ممثلي الرأي العام في أمر وزارته، وأنه أدخل فيها من الوزراء الجدد اثنين من مستشاري محكمة الاستئناف كانا يجاهران باستنكارهما لحركة سنة ١٩١٩، وهما أحمد ذو الفقار باشا ومحمد توفيق نسيم بك، واثنين من الوزراء السابقين استبعدهما رشدي باشا حين ألف وزارته الأخيرة (الرابعة) لمعارضتهما سياسته التي أدت إلي استقالة وزارته الثالثة، وهما إسماعيل سري باشا وأحمد زيور باشا، فبدأ على الوزارة منذ تأليفها طابع العداء للرأي العام، والاستخفاف به، و(مناوأة) الحركة التي كان على رأسها سعد».

«وليس يخفي ما كان بين سعد وسعيد من الجفاء القديم، منذ استقال سعد من وزارة سعيد الأولي، ثم صار زعيما للمعارضة في الجمعية التشريعية، واستمر الجفاء بينهما حين تأليف الوفد، وبعد قيام الثورة، فنتشكيل سعيد للوزارة في مايو سنة ١٩١٩ كان فيه معنى التحدي لسعد، ومع ذلك فإن سعيد باشا كان أول من مشى في ركاب سعد سنة ١٩٢١ لما بدأت النفرة بينه وبين عدلي، ثم انفصل عنه سنة ١٩٢٥ حينما استهدف سعد لغضب السراي!».

«نخلص من كل هذه الملابس أن تأليف وزارة سعيد باشا هو أول مظهر من مظاهر الاستخفاف بالثورة من الوجة الوزارية».

رأي عبد الرحمن الرافي في موقفه الشعبي

وقد لخص أستاذنا الرافي موقف وزارته الثانية في الشارع السياسي على نحو جميل ومعبر عن الحقيقة بدقة فقال:

« قوبلت وزارة سعيد باشا بالمظاهرات العدائية في القاهرة والإسكندرية وبعض المدن الأخرى، ورُفعت عرائض الاحتجاج علي تأليفها إلى السلطان من مختلف الطبقات». «وفي يوم الجمعة ٢٣ مايو تألفت ضدها مظاهرة بالإسكندرية (وسعيد باشا من أهلها) عقب صلاة الجمعة بمسجد أبي العباس المرسي وطافت في بعض الشوارع ثم فرقها البوليس. وفي يوم الأحد ٢٥ منه قامت ضدها مظاهرة أخرى أكبر من الأولى، إذ عقد اجتماع كبير في مسجد أبي العباس، وخرج المجتمعون في مظاهرة سارت في الشوارع تهتف ضد الوزارة، وتدخل الجنود البريطانيون، فجرح ضابط بريطاني وقتل أحد المتظاهرين، وقبض على كثير منهم، وشيعت جنازة القتيل في مشهد رهيب».

«وعقد اجتماع كبير في الأزهر ألقى فيه الخطب العدائية ضد الوزارة، وبالجملة كانت هدفا لتيار كبير من السخط العام، وفي ذلك يقول محمد سعيد باشا في حديث له بجريدة «الطان» الباريسية (عدد ٢١ يوليو سنة ١٩١٩): «إني لا أجعل الطعن الشديد الموجه إلي وزارتي، فإنه لا يمر يوم إلا ويكون زملائي كما أكون أنا نفسي موضع تهديدات توجه إلينا مباشرة، ولا يخفاك أنه قد أطلقت في إحدى الليالي طلقات نارية علي "نوافذ" منزلي، وكان الهياج من الشدة بحيث يستحيل أن يهدأ مرة واحدة، غير أنني مع ذلك ممثلي ثقة بوطنية المصريين وحكمتهم».

نجاحه في استرضاء الموظفين

والتفت أستاذنا الرافي إلى قدرة محمد سعيد باشا على إرضاء الموظفين أو رشوتهم ليعدهم عن الثورة :

«من يوم أن تقلد سعيد باشا الوزارة شغل أذهان الموظفين بدعاية قوامها أن وزارته معنية بتحسين حالتهم، فصرفهم بذلك عن التفكير في المسألة العامة، وقد نفذ ما وعدهم به، فقرر مجلس الوزراء في ٢٦ يونية تخصيص مبلغ ٨٠٠ ألف جنيه لمنحهم العلاوات في شكل استبقاء إعانة الحرب مع زيادتها بمقدار ٥٠٪ ، هذا إلى جانب تحسين درجات كثير من الموظفين والإغداق عليهم بالرتب والنياشين، وأرادت الوزارة بذلك كله اجتذابهم إلى صفها، وكان لهذه العلاوات أثرها في إبعاد الموظفين عن الحركة الوطنية، وتراخي صلاتهم بها، بل التنكر لها أحيانا، والتفاتهم إلى مصالحهم الشخصية، ومن هنا يمكنك أن تدرك السبب في تغير موقف

الموظفين عما كانوا عليه في عهد وزارة رشدي باشا الأخيرة، فقد كانوا يفيضون حماسة ضدها،، بينما فترت هذه الحماسة، وحل محلها البرود والصمت العميق في عهد وزارة سعيد باشا».

الرقابة على الصحف

وفي محور رابع يصف أستاذنا الرافي المؤرخ ما افتخر به محمد سعيد من إلغاء الرقابة على الصحف بأنه كان إجراء صوريا :

«وألغيت الرقابة على المطبوعات ومنها الصحف ابتداء من أول يوليو ١٩١٩، عقب توقيع معاهدة الصلح، ونشرت رئاسة مجلس الوزراء يوم ٢٦ يونية بيانا بهذا المعنى، قالت فيه: «إن الهدوء الذي ساد البلاد الآن ساعد الحكومة على الاتفاق مع السلطة العسكرية على أن الرقابة على المطبوعات تلغى عند توقيع معاهدة الصلح، فالمأمول من مديري الجرائد أن يلزموا الاعتدال، ويستخدموا على الدوام حكم إدراكهم كي لا يلجئوا الحكومة إلى العودة لوضع القيود والروابط».

«علي أن إلغاء الرقابة إنما كان إلغاء صوريا، ذلك أن إدارة الرقابة أرسلت إلي الصحف مذكرة سرية حظرت عليها نشر الأتباء أو المقالات التي عدتها فيها، وحظرت عليها الإشارة إلي هذه المذكرة، ويكفيك أن تلقي نظرة على محتوياتها لتتبين أن الرقابة بقيت مضروبة على الصحف، بشكل مستتر».

وصف الرافي لمحاولة اغتياله

«في ٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقع اعتداء على محمد سعيد باشا رئيس الوزارة، وذلك أنه بينما كان راكبا سيارته في طريقه من داره برمل الإسكندرية إلي سراي الوزارة ببولكلي، ألقى عليه سيد علي محمد من أهالي كفر الزيات (المحامي الشرعي فيما بعد) قنبلة بالقرب من محطة جناكليس، القريبة من دار الرئيس، فانفجرت القنبلة لكنها لم تصبه، ونجا من الاعتداء».

«وتبين أن المعتدي طالب بمعهد الإسكندرية الديني، وقد حوكم أمام محكمة جنابات الإسكندرية فقضت عليه في فبراير سنة ١٩٢٠ بالأشغال الشاقة عشر سنوات».

الخروج من الحكم

ونأتي إلى نهاية عهد وزارته الثانية ، ففي شهر أكتوبر ١٩١٩ أعلنت لندن عن عزم الحكومة البريطانية على إرسال لجنة اللورد ملنر للنظر في المسألة المصرية، فاجتمعت كلمة المصريين على عدم مخاطبة هذه اللجنة، وعلى أن الهيئة الوحيدة المختصة بمخاطبتها هي هيئة الوفد المصري في باريس، وانضم محمد سعيد باشا إلى الرأي العام، و طلب من الحكومة الإنجليزية التريث في إرسال هذه اللجنة أو تأجيلها حتي توقع تركيا معاهدة الصلح، ولما لم تصغ الحكومة البريطانية إلي نصيحته استقال من منصبه في ١٩ نوفمبر ١٩١٩:

«لم ير محمد سعيد باشا بدا من الاستقالة بعد نشر بلاغ دار الحماية عن مهمة لجنة ملنر، واشتداد المظاهرات، إذ كان قد طلب تأجيل حضور اللجنة، وصرح في حديث له يوم ١٣ أكتوبر بأنه إذا حضرت رغم هذا الطلب فإنه مستقيل، فرفع كتاب استقالته إلى السلطان يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩، وأشار فيه إلى عدم موافقته على حضور اللجنة، فجاءت استقالته مسببة تسيبها سياسيا يلائم ويؤيد اتجاه الحركة الوطنية».

الاعتزال

في سنة ١٩٢٦ اعتزل محمد سعيد السياسة وظل في عزلته إلى أن أصيب بالمرض الذي توفي به.

الوفاة

توفي محمد سعيد باشا في ٢٠ يوليو سنة ١٩٢٨ في العام الذي توفي فيه اثنان من رؤساء الوزراء اللاحقين به هما رشدي باشا المولود معه في ١٨٦٣ (وقد توفي قبله في ١٤ مارس) و ثروت باشا المولود بعده بعشر سنوات (وقد توفي بعده في ٢٢ سبتمبر) فكان ترتيب وفياتهم في العاك ١٩٢٨ كان بترتيب تركهم رئاسة الوزارة: رشدي باشا ثم محمد سعيد باشا ثم ثروت باشا، و كان سعد زغلول باشا قد سبقهم إلى الوفاة في العام السابق ١٩٢٧ وهكذا خلت الحياة السياسية في هذين العامين المتتاليين من أربعة من رؤساء وزراء عهد الملك فؤاد الذين يبلغ عددهم ١٤ رئيسا للوزارة.

الباب الثاني

حسين رشدي باشا السهل الممتنع الذي كان أكبر من رئيس للوزراء

حسين رشدي باشا (١٨٦٣ - ١٩٢٨) علم من أعلام الوطنية والتاريخ والتشريع والتعليم في مصر ، عُرف بالتفوق في علوم القانون والإدارة و السياسة والتربية ، وأثبت نجاحه في كل الوظائف التي تولها في هذه الميادين الأربعة. وكان في كل مواقعه صاحب أداء متميز وبارز من دون أن يعلق به أي غبار أو تثار من حوله أية أقاويل. وقد نال ما يستحقه من التكريم والتبجيل، كما نال من الحظوظ الباكورة ما جعله أقرب معاصريه إلى استحقاق صفة المترفع عن جدارة والمحبوب علي الإطلاق .

كان رشدي باشا يحظى باحترام وتقدير العامة والخاصة على السواء وذلك على الرغم من أنه لم يكن بمثابة السياسي المفضل في نظر الملك فؤاد ، كما أن الخديو عباس لم يكن بعد عزله يبدي رضاه عن رشدي باشا ، و إنما كان يظهر سخطه عليه ، وكان لا يمانع في اعتباره خاننا له ، حين قبل بفرض الحماية بينما هو قائم مقام الخديو، و قد أشارت مذكرات الخديو عباس المعنونة : "عهدي :مذكرات عباس حلمي "إلى هذا المعنى بوضوح .

صفاته النادرة

كان حسين رشدي باشا رجلا ذواقة، فنانا أدبيا يقدر الفن والأدب على نحو قريب مما عرف به سعد باشا زغلول ١٨٥٩- ١٩٢٧ صديقه وزميله السابق عليه في سلك القضاء وفي تولي الوزارة ، وكان صاحب رؤية ومنهج وفكر، اشتهر باللين والصراحة، مع ما عرف عنه من صدق العزيمة، ولهذا لم تكن نزعته الشخصية في الاختلافات الموضوعية والتفصيلية واضحة وضوح نزعات سعد أو عدلي أو صدقي أو ثروت. ولا شك في أنه تميز بسعة الأفق إذا ما قورن بكل زملائه وأنداده، ومن ثم كانت تصرفاته تبدو (حتى لسعد زغلول في تعليقه اليومي عليها في مذكراته) وكأنها تتميز بالخفة. و كان رشدي باشا مصريا أصيلا ، و كان رغم زواجه من فرنسية ، و اتصاله المتجدد بالحياة الأوروبية أقرب الساسة إلى أن يكون مصريا قحا ، بل إنه ضرب به المثل على أن الوزير الذي جاءت أصوله من الأمة أكثر قدرة على أن يحكمها.

عرف عن حسين رشدي باشا العلم القانوني الغزير، وقد مارس الأستاذية في أكثر من مستوى و تولي امتحان أجيال كثيرة من الحقوقيين وكان قاسيا في امتحاناته، كما كان من الذين

ينشدون الجودة ورفع المستوى ولا يضحون من أجلها بشيء، وترينا مذكرات صليب سامي صورة واضحة لهذا فيما نقلناه عنه في كتابنا على مشارف الثورة .
تصادف أن كان حسين رشدي باشا واحدا من اثنين من رؤساء الوزراء المتعاقبين اشتركا في أنهما عاشا ٦٥ عاما وقد ولدا في ١٨٦٣ وتوفيا في ١٩٢٨ أما الآخر فهو سلفه المباشر في رئاسة الوزراء (وخلفه أيضا) محمد سعيد باشا .

رئاسة لجنة دستور ١٩٢٣

حظي رشدي بثناء بالغ علي قيادته بحكمة بالغة للجنة الثلاثين التي وضعت دستور ١٩٢٣، ومن هذا الثناء ما سجله الدكتور هيكل باشا في مذكراته. و قبل هذا فقد كان دوره في التشريع بارزا ، وإذا كان الحظ قد حالفه فأصبح هو ، وليس غيره ، رئيسا للجنة التي وضعت دستور ١٩٢٣ فقد كان له دور ذكي مبكر في الحفاظ لتشريعاتنا على طابعها الوطني .
ويكفي ما يذكره له التاريخ من موقفه الفذ عندما حاول مستشار الحقانية الإنجليزي المستر برونيات (١٨٦٧-١٩٤٣) تبديل قوانين الحكومة رأسا على عقب بتلك المشروعات التي قدمها لتكون الأنظمة المصرية علي النسق الأجنبي فما كان من رشدي باشا إلا أن وضع رسالة علمية فند بها تلك المشروعات التي تقضي علي مصر، وأذاعها علي الناس، وكان من أثرها أن قام سعد زغول باشا فألقي في جمعية الاقتصاد السياسي تلك الخطبة الخالدة ردا علي المشروع الذي كان قد تقدم به المستشار القضائي البريطاني في ذلك الوقت ، ولم تكن مصادفة أن يكون هذان القطبان الكبيران الوزيران المتعاقبان للعدل سعد باشا ورشدي باشا هما من وقف هذا الموقف .

نزعه الوطنية و حبه للتسامي

كان حسين رشدي باشا وطنيا من طراز فريد ولولا وجوده هو بالذات في رئاسة الوزارة ما كانت ثورة ١٩١٩ بالقوة ولا بالحرية ولا بالحماسة ولا بالجرأة التي اندلعت بها الثورة ، فقد كان رشدي باشا مع الوطن قلبا وقالبا وكان مع الثورة فكرا وسندا ولم يتورط على الإطلاق في نصرته الثورة المضادة على نحو ما يفعل من يوجدون في موقعه بتلقائية الغريزة ، لكن رشدي باشا كان إنسانا محبا مترفعا بعيد النظر مخلصا لوطنه معتزا بانحداره من سلالة القادة العظماء من أبناء الوطن، و يكفيه أنه هو حفيد القائد المصري العظيم قائد حامية رشيد.

كان حسين رشدي ذا نزعة وطنية أصيلة ظهرت آثارها الفكرية مبكرا، و بصفة خاصة في إنشاء الجامعة المصرية التي كان هو ، وليس غيره ، أول رؤسائها ، وقد ذكرنا هذه الحقيقة (التي يقفز عليها كثيرون) في أكثر من كتاب من كتبنا .

وخلاصة القول ، أنه إذا كان بين باشوات مصر وسياسيها قبل الثورة من يستحق وحده أو قبل غيره لقب صاحب السمو أو الباشا المتسامي ، فإنه هو حسين رشدي باشا، بعلمه وشخصيته

ونشاطه وفضله وترفعه عن كل المعارك السياسية والخلافات والنزاعات، وبقائه دائما في مكانة سامية رفيعة، وهو الوحيد في تاريخ مصر الذي تولى رئاسة الوزارة باتصال في عهد ثلاثة حكام (تولي نوبار رئاسة الوزارة في عهد ثلاثة من الخديويين ولكن علي فترات متقطعة)، كما أنه هو رئيس مجلس الشيوخ في عهد الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين، وهو كما قدمنا الذي رأس لجنة وضع دستور ١٩٢٣،

وهو وحده الذي وصل الوزراء الذين اختارهم عند تشكيل أولي وزاراته إلي رئاسة الوزراء بل كانوا من أبرز رؤساء الوزارات المصريين ، وهو ما لم يحدث لأحد قبله ولا بعده أن تكون اختياراته الأولى واعدة بنسبة ١٠٠٪.

دوره المتكرر في انتقال السلطة

نعلم من مزايا النظم الملكية أن وجود الملك في حد ذاته يهيئ استقرار السلطة في المراحل الانتقالية، إذ يتولى تكليف رئيس الوزارة و نقل السلطة من حزب إلى حزب بعد الانتخابات، ومع هذا فشان كل قضية في الحياة ، فإن لهذه القضية نفسها وجها آخر وهو: مَنْ الذي يتولى نقل السلطة من ملك إلي ملك؟ سواء بسبب الوفاة أو العزل..

بالطبع فإن رئيس الوزراء المقنن هو الذي يقوم بهذه المهمة. ومن المصادفات التي نعرفها جميعا أن علي ماهر كان هو الذي تولى إعلان تولي الملك فاروق العرش، وكان هو نفسه الذي تولى إعلان تنازله عن العرش. أما حسين رشدي باشا فقد كان هو الذي قام بهذا الدور مرتين متعاقبتين ، فهو الذي شارك في تنصيب حسين كامل خلفا للخديو عباس حلمي عند إعلان الحماية ١٩١٤ ، وهو الذي أعلن السلطان فؤاد ملكا لما توفي السلطان حسين كامل ١٩١٧ إذ أنه كان رئيس الوزراء في المرتين .

ومن الجدير بالذكر أن حسين رشدي في المرة الأولى كان يتمتع بصلاحيات أكثر من الأمير حسين كامل، فقد كان قائم مقام الخديو ، على حين لم يكن الأمير (السلطان) حسين نفسه وليا للعهد. كان حسين رشدي رئيسا للوزارة باتصال في نهاية عهد الخديو عباس حلمي وطيلة عهد السلطان حسين كامل وبداية عهد السلطان فؤاد، وهي حالة نادرة ساعد على تحققها قصر مدة حكم السلطان حسين كامل (١٩١٤ - ١٩١٧). أما علي ماهر باشا فقد تصادف وجوده كرئيس للوزراء في بداية ونهاية عهد فاروق ولم يصل مجموع الفترات التي قضاها رئيسا للوزراء في ثلاث وزارات في عهد فاروق إلا لأقل من عامين، فضلا عن مائة يوم في نهاية عهد الملك فؤاد..

ويمكن القول بان حسين رشدي باشا هو الذي استن ما اتبع بعد هذا في بداية عهدي الرئيسين السادات ومبارك من إعادة تشكيل الوزارة بنفس هيئتها التي صارت إليها في نهاية العهد السابق

عليهما (أي عهد عبد الناصر والسادات) .. ذلك أن رشدي باشا شكل وزارته الثانية في بداية عهد السلطان حسين كامل كما انتهت إليه وزارته الأولى في نهاية عهد الخديو عباس حلمي، وشكل وزارته الثالثة في بداية عهد السلطان فؤاد علي نحو ما انتهت إليه وزارته الثانية في نهاية عهد السلطان حسين كامل.. ومن الجدير بالذكر أن التغيير الوحيد الذي أصاب تلك الوزارة طيلة عهد السلطان حسين كامل كان هو خروج وزير الأوقاف إسماعيل صدقي وحلول وزير جديد محله كان هو إبراهيم فتحي.

وزره الأكبر الذي لا يمكنه التبرؤ منه

على الرغم من كل مميزات حسين رشدي باشا فإنه يتحمل الوزر الأكبر والأول في دخول مصر الحرب العالمية الأولى تحت مظلة بريطانيا وما نتج عن هذا الدخول من خسائر بشرية في صفوف المصريين الذين ساقتهم سلطات البريطانيين إلى هذه الحرب في جبهاتها المتعددة بما يشبه السخرة .

وقد وصل عدد قتلى المصريين في هذه الحرب آلافا مؤلفة ربما تصل إلى رقم يصعب عليّ أن اردده ، وكان من هؤلاء القتلى من حارب أشقاء في الإسلام والعروبة على نحو ما نعرف ، و على نحو ما لا نزال نداري خجلنا بالتجهيل المستمر منذ ذلك الحين .

وبعيدا عن الدخول في المناقشات التي يحكمها طابع الهوى والتحيز وتلك المناقشات التي تعتمد إلى جلد الذات ، فإن الحقيقة الأولى في هذه القضية هي أن تجنب مصر ويلات الحرب العالمية الثانية [على يد الشيخ المراغي والملك فاروق و على ماهر باشا وحسن صديري باشا وغيرهم] لم يكن ليتأتى للسلطة المصرية أيا كان من يشغلها إلا كنتيجة للاستقلال الذي تم إعلانه في ١٩٢٢ وهو الاستقلال الذي تحقق بفضل ثورة ١٩١٩ .

وهكذا فقد كانت قدرة مصر على اتخاذ موقف من دخول الحرب أو عدم دخولها نتيجة طبيعية ومستحقة لما تطور إليه هذا الاستقلال من عقد معاهدة ١٩٣٦ و استكمال مقومات الاستقلال الوطني والإرادة السياسية ، أما في ١٩١٤ فلم يكن حسين رشدي باشا ولا غيره بقادر على أن يقف في وجه سلطة الاحتلال ، و بخاصة بعد إعلان الحماية ، و عزل الخديو عباس حلمي و تولية السلطان حسين كامل ، ومع هذا فإنه في نطاق المفهوم العميق للمسئولية يتحمل حسين رشدي باشا الوزر لأن جهوده في حفظ حقوق المصريين لم تصل إلى الإسراع بصياغة اجتهاد قانوني دولي كان ممكنا ولأقرانه أن يصلوا إليه على وجه السرعة والمبادرة بدلا من هذا الرضوخ التام للقوة القاهرة المتعترسة .

نشأته وتكوينه

ولد حسين رشدي باشا سنة ١٨٦٣ بالقاهرة إلى إحدى الأسر التي يعتقد أنها ألبانية تركية وفدت إلى مصر في عهد محمد علي باشا رأس الأسرة المالكة ، وقد كان والده محمود حمدي الكاتم الثاني لأسرار وزارة الداخلية، ومحافظة للقاهرة، ووكيلا للداخلية.

درس حسين رشدي باشا في جنيف و باريس ، و كانت دراسته في فرنسا تجمع بين العلوم القانونية والأدبية، وكان هذا النمط من الدراسة الذي يزوج بين الآداب والقانون مزدهدرا ، وحصل علي ما يناظر ليسانس الحقوق ، و الدكتوراه ، ودبلوم العلوم السياسية من جامعة باريس (١٨٩٢)

عاد حسين باشا رشدي إلى وطنه ١٨٩٢ و افتتح مكتباً للمحاماة، وعين في سلك الوظائف الحكومية فالتحق بقلم قضايا المالية عام ١٨٩٢، وفي أثناء عمله انتدب للتدريس بكلية الحقوق في أكتوبر ١٨٩٣، وأصبح من أهم أساتذتها .

اشترك حسين باشا رشدي مع أحمد شفيق باشا رئيس الديوان الخديوي في وضع تقرير شامل عن حالة التعليم في مصر .

اختير حسين باشا رشدي مفتشا للغات الأجنبية في وزارة المعارف ، وكان هذا المنصب بدرجة رفيعة ، وقد شغل هذا المنصب ست سنوات كان لها أثرها في ثقافته وأستاذيته وعهد إليه الخديو عباس حلمي الثاني عام ١٨٩٦ بإدارة مدرسة القبة التي تأسست لتكون مدرسة نموذجية رفيعة المستوى ، ووضع برامج لها، واختيار أساتذتها.

عمله بالقضاء

مع كل هذه المواهب و المناصب التعليمية الإدارية فقد أوتر لحسين رشدي باشا أن يعمل بالقضاء ، فاختير قاضياً بمحكمة مصر الابتدائية المختلطة (١٨٩٩ - ١٩٠٥)، فمستشاراً بمحكمة الاستئناف (١٩٠٦ - ١٩٠٧) في الوقت الذي اختير فيه سعد زغلول من منصبه كمستشار في محكمة الاستئناف ليكون وزيراً للمعارف.

رئاسته للجامعة

وفي أثناء ذلك كان من مؤسسي الجامعة الأهلية وتولي منصب وكيل مجلس إدارة الجامعة، ثم رأس الجامعة.

ديوان الأوقاف

وعلى صعيد ثالث اختير حسين رشدي باشا ليكون مديراً لديوان الأوقاف (وهو منصب قريب من مناصب الوزارة ، وهو ما حدث بالفعل حيث اختير ليكون وزيراً للحقانية في عهد نظارة بطرس غالي (١٩٠٨ - ١٩١٠).

مناصبه الوزارية

بدأ حسين رشدي باشا مناصبه الوزارية بتولي وزارة الحقانية طيلة وزارة بطرس غالي (نوفمبر ١٩٠٨ - فبراير ١٩١٠)، فلما اغتيل بطرس غالي وخلفه محمد سعيد باشا في رئاسة الوزارة انتقل رشدي باشا لتولي وزارة الداخلية خلفا لرئيس الوزراء الجديد منذ بدء الوزارة وحتى ١٥ أبريل ١٩١٢ حيث عاد لتولي الحقانية خلفا لسعد زغلول باشا حتي نهاية عهد هذه الوزارة (وكان قد تولاهم مؤقتاً لأسبوعين فيما بين أول أبريل و ١٥ أبريل ١٩١٢).

ثم كان حسين رشدي باشا نفسه هو الذي رأس الوزارة التالية، فكأنه خلف محمد سعيد في الرئاسة بعدما خلفه في الداخلية، وقد رأس الوزارة أربع مرات متعاقبة استمرت لأكثر من خمس سنوات ما بين ١٥ أبريل ١٩١٤ و ٢٢ أبريل ١٩١٩، وكانت وزارته الأولى هي آخر وزارات عهد الخديو عباس، وقد فوض في شهورها الستة الأخيرة ليكون بمثابة قائمقام الخديو، كما كانت وزارته الثانية هي الوزارة الوحيدة في عهد السلطان حسين كامل، أما وزارته الثالثة والرابعة فهما أولى وثانية وزارات عهد السلطان أحمد فؤاد (الملك فيما بعد)، وفي وزارته الثلاث الأولى احتفظ لنفسه بوزارة الداخلية، أما في وزارته الرابعة قصيرة العمر فقد تولى المعارف العمومية مؤقتاً.

وقد كان حسين رشدي باشا ميالاً إلي إشراك سعد زغلول باشا في وزارته بعد استبعاد محمد سعيد باشا لسعد باشا في الوزارة السابقة، ونحن نفهم من مصادر ومذكرات متعددة أن السلطات البريطانية لم توافق علي هذا في كل المرات.

تولى منصب الخديو بالنيابة

وعندما غادر الخديو عباس حلمي الثاني مصر لآخر مرة متجهاً إلى إسطنبول في ٢١ مايو ١٩١٤ عينه نائبا له فشغل منصب نائب الخديو حتى قام الإنجليز بعزل الخديو عباس حلمي الثاني وتعيين السلطان حسين كامل في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ و قام حسين رشدي باشا بتشكيل وزارته الثانية (١٩ ديسمبر ١٩١٤ - ٩ أكتوبر ١٩١٧) واحتفظ فيها بمنصب وزير الداخلية، فلما توفي السلطان حسين وخلفه السلطان (الملك) فؤاد بقي رشدي باشا رئيساً للوزراء ووزيراً للداخلية مشكلاً ما عرف على أنه وزارته الثالثة (١٠ أكتوبر ١٩١٧ - ٩ إبريل ١٩١٩)، ونسق حسين رشدي باشا في بداية ثورة ١٩١٩ مع سعد زغلول باشا من أجل سفر وفد حكومي لعرض المطالب الوطنية، وأن يطلب سعد زغلول باشا سفر وفد شعبي للغرض نفسه للمطالبة بإلغاء الحماية وحصول مصر على استقلالها، ولكن سلطات الاحتلال لم توافق على الطلبين فقدم حسين رشدي استقالته.

شكّل رشدي باشا وزارته الرابعة (٩ - ٢٢ إبريل ١٩١٩)، وعين فيها وزيراً للمعارف مؤقتاً، لكنه سرعان ما استقال بسبب إضراب الموظفين والعمال، وعدم استطاعته إقناعهم بالعودة للعمل.

وزارته الأولى من ٥ أبريل ١٩١٤ - ١٩ ديسمبر ١٩١٤

حسين رشدي باشا	الرئاسة و نظارة الداخلية
أحمد حلمي	نظارة المعارف العمومية
إسماعيل سري باشا	نظارة الأشغال العمومية، نظارة الحربية والبحرية
محمد باشا محب	نظارة الأوقاف
يوسف باشا وهبة	نظارة المالية
عدلي باشا يكن	نظارة الخارجية
عبد الخالق باشا ثروت	نظارة الحقانية
إسماعيل باشا صدقي	نظارة الزراعة

وزارته الثانية من ١٩ ديسمبر ١٩١٤ - ٩ أكتوبر ١٩١٧

حسين رشدي باشا	الرئاسة و وزارة الداخلية
أحمد حلمي باشا	وزارة الزراعة
إسماعيل سري باشا	وزارة الأشغال العمومية، وزارة الحربية والبحرية
يوسف باشا وهبة	وزارة المالية
عدلي باشا يكن	وزارة المعارف العمومية
عبد الخالق باشا ثروت	وزارة الحقانية
إسماعيل باشا صدقي	وزارة الأوقاف

[حتى ٢٠ مايو ١٩١٥ حيث خلفه إبراهيم فتحي باشا]

و نلاحظ أنه لا يوجد وزير للخارجية في هذه الوزارة حيث أصبحت مصر تحت الحماية البريطانية ، ومع هذا فان بعض المصادر تسند الخارجية من باب التقريب لوزير من وزرائها السابقين .

وزارته الثالثة في ١٠ أكتوبر ١٩١٧

حسين رشدي باشا	الرئاسة و وزارة الداخلية
أحمد حلمي باشا	وزارة الزراعة
إسماعيل سري باشا	وزارة الأشغال العمومية، وزارة الحربية والبحرية
يوسف باشا وهبة	وزارة المالية

عبد الخالق باشا ثروت
عدلي باشا يكن
إبراهيم باشا فتحي
وزارة الحقانية
وزارة المعارف العمومية
وزارة الأوقاف

[حتى ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ حيث خلفه أحمد زيور باشا]

و نلاحظ أيضا أنه لا يوجد وزير للخارجية في هذه الوزارة حيث أصبحت مصر تحت الحماية البريطانية ، ومع هذا فان بعض المصادر تسند الخارجية من باب التقريب لوزير من وزرائها السابقين .

وزارته الرابعة من ٩ أبريل ١٩١٩ - ٢٢ أبريل ١٩١٩

حسين رشدي باشا
أحمد باشا مدحت يكن
جعفر والي باشا
حسن باشا حسيب
عبد الخالق باشا ثروت
عدلي باشا يكن
يوسف باشا وهبة
الرئاسة و وزارة المعارف العمومية
وزارة الزراعة
وزارة الأوقاف
وزارة الأشغال العمومية، وزارة الحربية والبحرية
وزارة الحقانية
وزارة الداخلية
وزارة المالية

و نلاحظ أيضا أنه لا يوجد وزير للخارجية في هذه الوزارة حيث أصبحت مصر تحت الحماية البريطانية ، ومع هذا فان بعض المصادر تسند الخارجية من باب التقريب لوزير من وزرائها السابقين .

طاقمه الوزاري

وباختصار شديد له دلالاته ومغزاه في تبديل الكراسي و استقرارها فإن :

الذين عملوا في كل وزارته

- جمع هو نفسه الداخلية مع الرئاسة في وزارته الثلاث الأولى و المعارف مع الرئاسة في وزارته الرابعة
- عدلي باشا يكن كان وزيرا للخارجية في وزارته الأولى ، ثم للمعارف في وزارته الثانية والثالثة ثم للداخلية في وزارته الرابعة
- عبد الخالق ثروت باشا كان وزيرا للحقانية في وزارته الأربع
- يوسف وهبة باشا كان وزيرا للمالية في وزارته الأربع

الذين عملوا في ثلاث وزارات من وزارته

- إسماعيل سري باشا كان وزيراً للأشغال و للحربية في وزارته الثلاث الأولى ثم خلفه حسن حسيب في وزارته الرابعة .
- أحمد حلمي باشا كان وزيراً للمعارف في وزارته الأولى وللزراعة في وزارته الثانية والثالثة.

الذين عملوا في وزارتين من وزارته

- إسماعيل صدقي كان وزيراً للزراعة في وزارته الأولى و للأوقاف في وزارته الثانية التي أقبل في وسطها في مايو ١٩١٥ .
- إبراهيم فتحي عين وزيراً للأوقاف في وسط وزارته الثانية وفي اول وزارته الثالثة حتى أقبل منها في ٢٣ ديسمبر ١٩١٧ .

الذين عملوا معه في وزارة واحدة أو في أقل من وزارة

- محمد محب باشا كان وزيراً للأوقاف في وزارته الأولى فقط
- أحمد باشا مدحت يكن تولى وزارة الزراعة في وزارته الرابعة فقط
- جعفر والي باشا تولى وزارة الأوقاف في وزارته الرابعة فقط
- حسن باشا حسيب تولى الأشغال والحربية في وزارته الرابعة فقط
- أحمد زيور باشا وزيراً للأوقاف في أثناء الثالثة وبقي حتى نهايتها

موقفه في تأييد الوفد

أيد رشدي باشا الوفد ، ولم يشترك في أي من الوزارات الإدارية التي حكمت في أثناء الثورة، وتمسك الوفد به رئيساً للوزراء ، لكن السلطات البريطانية رفضت هذا المبدأ.

توليئه منصب نائب رئيس الوزراء في ١٩٢١

بعد انتهاء عهد الوزارات الإدارية الثلاث (١٩١٩- ١٩٢١) التي خلفت وزارات حسين رشدي باشا المتصلة فإن رشدي باشا قبل أن يعمل كنائب لرئيس الوزراء في وزارة عدلي يكن باشا «وزارة الثقة» ما بين ١٧ مارس ١٩٢١ و ٢٤ ديسمبر ١٩٢١، وكان هو أول من حظي بهذا اللقب في الوزارات المصرية، وكان الهدف من قبوله لهذا الوضع هدفاً وطنياً ، فقد كان عضواً في الوفد الرسمي لمفاوضة الإنجليز فيما عرف بمفاوضات عدلي - كيرزون، و قد كان على رأس الوفد عدلي باشا يكن أما كيرزون فهو وزير الخارجية البريطانية.

ثناء الرافي على مسلكه السياسي

نأتي الآن إلى رأي أعتقد عن حق ويقين أنه من أروع الأحكام التاريخية التي توصل إليها وصاغها أستاذنا عبد الرحمن الرافي ، وهو ذلك الحكم الذي كتبه في تقييمه لموقف لجنة الموظفين من وزارة حسين رشدي باشا الرابعة .

ونحن نعرف أن عضوية لجنة الموظفين كانت بمثابة باب الوطنية والفخار الذي سجل وأثبت صفة الوطنية لعدد من زعماء السياسة الذين كانت عضويتهم في هذه اللجنة هي أبرز جهد قدموه في ثورة ١٩١٩ والحركة الوطنية المرتبطة بها ، لكن أستاذنا الرافي المؤرخ كان حريصا على أن ينتقد هذه اللجنة وأن ينتقد تعنت أعضاء هذه اللجنة مع وزارة رشدي باشا الرابعة .

وقد قارن أستاذنا عبد الرحمن الرافي هذا التعنت بموقف أعضاء اللجنة المستكين تماما مع رؤساء الوزراء اللاحقين به فيما يعرف بالوزارات الإدارية الثلاث ، ويذهب أستاذنا الرافي إلى الإيحاء بأن تعنت هذه اللجنة كان صادرا عن ثقة أعضائها بنبل رشدي باشا وترفعه عن ممارسة الترهيب والإيذاء .

ومن كتاب أستاذنا عبد الرحمن الرافي (ثورة ١٩١٩) ننقل بعض عباراته بدءا بإشارته إلى الوزراء وزارة رشدي الثالثة الذين تركوا الوزارة عند إعادة تشكيلها ومن حل محلهم : «ويلحظ أن رشدي باشا استبعد من هذه الوزارة (الرابعة) ثلاثة من أعضاء وزارته السابقة، وهم: إسماعيل سري باشا، وأحمد حلمي باشا، وأحمد زيور باشا، لأنه لم يتضامنوا معه في سياسته الأخيرة التي أدت إلى استقالته، ودخل الوزارة ثلاثة وزراء جدد هم: جعفر ولي باشا وكان وكيلًا لوزارة الداخلية، وأحمد مدحت يكن باشا وكان محافظًا للإسكندرية، وحسن حسيب باشا وكان مديرا للغربية».

ثم يعلق أستاذنا المؤرخ عبد الرحمن الرافي ناعيا على لجنة الموظفين موقفها من وزارة رشدي باشا فيقول:

«ولعمري أن لجنة الموظفين قد وقفت من وزارة رشدي باشا موقفا ينطوي على شيء كثير من العنت والتحدي، مما لم يقفوا مثله تجاه الوزارات اللاحقة، فهم قد أخرجوها بالمطالب الشديدة، لكنهم لم يطلبوا مثلها، لا من وزارة سعيد باشا حين تألفت في مايو ١٩١٩، ولا من وزارة يوسف وهبة باشا وغيرها، فلماذا اختصوا وزارة رشدي بهذه المطالب المحرجة؟».

ويحاول أستاذنا المؤرخ عبد الرحمن الرافي تفسير موقف هذه اللجنة بذكاء وفهم مستنير : "أغلب الظن أنهم أرادوا أن يحدثوا على مسرح الحوادث السياسية حدثا كبيرا يدوي في أرجاء البلاد، ويمحو ما أخذ عليهم من الإحجام من بل عن مشاركة الشعب في ثورته، علي أنهم

كان يجب عليهم أن يتخبروا عملا نافعا يفيد البلاد ولا يضرها، أو لعلهم اطمأنوا إلى وزارة رشدي إذ كانت متضامنة مع الحركة الوطنية، فوفقوا منها هذا الموقف المحرج، معتقدين أنها لا بد نازلة على إرادتهم، ولا تخالف لهم أمرا"

ثم يجاهر أستاذنا المؤرخ عبد الرحمن الراجعي بحكمه الموضوعي و القاسي على هذه اللجنة فيقول :

" و علي أي حال نعتقد أنهم كانوا في موقفهم حيالها متجنين متعنتين، وكان الأحكم لو سلكوا مسلك الاعتدال حيال الوزارة التي ناصرت الثورة وسأيرتها وعضدتها، فأبقوا عليها، وسهلوا لها مهمة الحكم في تلك الأوقات العصيبة، ولو أنهم سلكوا هذا المسلك لكان ذلك أدعي إلي بقاء رابطتهم قوية متينة، وكان لها أثرها السليم المستمر في مجري الحوادث"

انتقاد الراجعي لتعنت لجنة الموظفين مع رشدي باشا

ويتعجب أستاذنا المؤرخ عبد الرحمن الراجعي من الاختيار الذي آثره هؤلاء الموظفون الوطنيون لسلوك هذه اللجنة التي تشددت ثم تراخت تماما :

"ولكن الذي حدث أن هذا العنف الذي ظهروا به حيال وزارة رشدي، حتي اضطروها إلي الاستقالة، قد تراخى ولم يلبث أن تبدد، وانحلت لجنتهم عقب استقالة الوزارة، ولم يُسمع للموظفين بعد ذلك صوت في الأحداث الجسام التي تعاقبت علي البلاد، وسأيروا كل وزارة ألفت، مهما كانت سياستها معارضة لمصلحة البلاد "

ويستخلص أستاذنا المؤرخ عبد الرحمن الراجعي العبرة التاريخية من هذه التجربة التي أبدع بالصدق في تسجيلها من دون مبالغة و لا ادعاء :

" وهكذا يبدو في مختلف العهود أن الحركات التي تبدأ عنيفة بالغة في العنف، لا تلبث أن يعترئها التراخي والفتور، ثم تتلاشي وتتبدد، وغالبا ما تنقلب علي عقبها، وتنتكر لبدائيتها، أما الحركات الطبيعية المعتدلة فهي التي يكفل لها البقاء والاستمرار».

"ومن عجب أنه علي إثر تقديم رشدي باشا استقالته يوم ٢١ أبريل ، اجتمع عشرة من أعضاء لجنة الموظفين بصفة مستعجلة في منتصف الليل، وقرروا عودة جميع الموظفين إلي العمل! لأنهم اعتبروا استقالة الوزارة ترضية لهم! والتعليل الصحيح لهذا القرار (المستعجل) أنهم علموا بأن الجنرال أُللنبي قد أعد إنذارا للموظفين بالعودة إلي عملهم، وأن هذا الإنذار سيذاع في اليوم التالي، فبادر الأعضاء العشرة إلي الاجتماع علي عجل، ليصدروا قرارا بالرجوع، غير مبني علي إنذار أُللنبي، وقد اجتمع هؤلاء العشرة وحدهم لأن أعضاء اللجنة كانوا قد تفرقوا وتعذرت دعوتهم في هذه الساعة المتأخرة من الليل، إذ أن استقالة رشدي باشا لم تقدم إلا في الساعة الحادية عشرة مساء، وكان من الضروري أن يصدر قرار اللجنة ليلا لينفذ في الصباح".

"وهكذا انتهى عمل لجنة الموظفين، وانطوت صفحاتها، إذ كان هذا القرار آخر عمل لها، ولم تعقد أي اجتماع بعد، فكان عملها هو إحراج وزارة رشدي باشا وحملها على الاستقالة، وبذلك مهدت السبيل لتأليف وزارات رجعية منفصلة عن الحركة الوطنية، حقا لم يكن هذا ما قصدت إليه اللجنة، لكنه نتيجة لعملها، ولخطة التحدي التي اتبعتها أعضاؤها حيال وزارة رشدي باشا، ولو تدبروا الأمر ما فعلوه".

رئاسته لمجلس الشيوخ

في نهاية حياته الحافلة ، تولى حسين رشدي باشا رئاسة مجلس الشيوخ المصري (٢٣ مايو ١٩٢٦ - ١٤ مارس ١٩٢٨) في ظل الائتلاف بين الوفد والأحرار الدستوريين ، فأصبح هو رئيسا للشيوخ و سعد زغلول باشا رئيسا للنواب وعدلي باشا يكن رئيسا للوزراء و مصطفى النحاس باشا وكيلا لمجلس النواب، وكان بهذا واحد من أربعة رؤساء للوزارة تولوا رئاسة الشيوخ بعد رئاسة الوزارة، وهم: رشدي وعدلي و نسيم ويحيى إبراهيم ، أما الذي تولي رئاسة الشيوخ قبل رئاسة الوزارة فهو واحد فقط وهو أحمد زيور باشا.

إعجابه بمنيرة المهديّة

أما الجانب الآخر من حياة حسين رشدي باشا ، فهو إعجابه بمنيرة المهديّة المطربة العظيمة وقد تولى أستاذنا مصطفى أمين إشهار طبيعة هذا الإعجاب بوصف بديع ودقيق في كتابه الممتع " شخصيات لا تنسى"

وفاته و جنازته ودفنه

توفي حسين رشدي باشا يوم ١٤ مارس ١٩٢٨، وكان أول ثلاثة من رؤساء الوزارات الذين توفوا في ذلك العام التالي لوفاة سعد زغلول باشا ، واحتفل بجنازته رسميا حيث أصدر الملك فؤاد أمرا بتشجيع الجنازة رسميا، وقد تحرك موكب الجنازة من داره في مصر الجديدة إلي محطة سراي القبة، وعند وصول القطار قامت الجنازة من المحطة ، وحمل نعش رشدي علي عربة مدفع تجرها ستة من الخيول ملفوفا بالعلم، إلي أن وصل إلي جامع الكخيا ، وبعده إلي مقابر الإمام الشافعي حيث دفن .

الباب الثالث

محمد توفيق نسيم باشا بداية المحظوظ ونهاية المحسود

لم يعرف التاريخ المصري الحديث شخصية ساء حظها في نهاية العمر علي نحو ما حدث لهذا الرجل.. وسأبدأ بأن أشير من بعيد إلى أن السبب في هذا أنه كان قد فقد خطيبته في شبابه قبيل عقد قرانهما بقليل ، (أو في بعض الروايات : زوجته) فعاش بهذا الألم فترة طويلة ، وعلي نحو ما هو معروف في بعض هذه الحالات فإن محمد توفيق نسيم باشا عطف علي الجنس الآخر بما يتناسب مع ثروته وإمكاناته وجاهه وتبني ابنتين ورباهما وزوجهما، لكن المأساة حدثت في أخريات حياته حين رُفعت عليه قضية حجر، بما يقتضي أن تقرر المحكمة عدم قدرته علي اتخاذ القرارات، بينما كان الرجل قبل رفع القضية بفترة قصيرة جدا يمارس مهمة الرجل التنفيذي الأول في الوطن ، فقد كان رئيس الوزراء (١٩٣٤ - ١٩٣٦)، وكان في هذا الموقع كرئيس للوزراء لثالث مرة، فقد تولي رئاسة الوزارة مرتين قبل هذا، بل كان أقدم رؤساء الوزراء الذين علي قيد الحياة. فضلا عن هذا فإنه كان قد تولي رئاسة الديوان الملكي ، ورئاسة مجلس الشيوخ.

مع كل هذا الجاه والنفوذ كانت هناك قضية حجر أمام المحكمة لتحول بين محمد توفيق نسيم باشا وبين التصرف في أمواله وممتلكاته، وكانت هناك شهادات طبية من أطباء مصريين تقول بأن ذاكرته مضطربة، وبأن أحكامه ينقصها بعض التعقل، وكان السبب الظاهر لرفع هذه القضية أنه شرع في حب فتاة نمساوية، وكانت ممرضة صغيرة السن ، وفي بعض الروايات أنها ابنة صاحب الفندق الذي كان ينزل فيه ، وهكذا استتكتف الشعور "الشوفوني" المصري أن تأتي فتاة أجنبية لتستحوذ علي ثروة الرجل الموسر في آخر أيام حياته.. ولكن أقسي ما في موضوع قضية الحجر لم يكن دوافعها ولا توقيتها ولا ملابساتها ولا موقف الناس جميعا من نسيم، وإنما كانت القسوة البالغة من أن من حركتا القضية هما من تبناهما محمد توفيق نسيم وأنفق عليهما.

قرار المجلس الحسبي

قرر المجلس الحسبي التحفظ على أملاكه واختيار ٥ أطباء لفحص قواه العقلية، مع صرف نفقة شهرية له بقيمة ٤٠٠ جنيه مصري. وبعد فحص الأطباء لحالة محمد توفيق نسيم باشا قرروا أنه علي الرغم من مرض محمد توفيق نسيم باشا ووجود تعب في قلبه وكبده وشلل خفيف في وجهه، فإن هذا لا يؤثر على قواه العقلية، ولا يمنعه من الزواج، ومن ثم تم رفض قضية

الحجر، ورغم هذا الحكم المنصف فإن نسيم باشا تراجع عن فكرة الزواج، وقام بفسخ الخطبة، ووهب الفتاة النمساوية مبلغا من المال كتعويض عن هذا الزواج الملغى، وتوفي محمد توفيق نسيم باشا نفسه بعد فسخ الخطبة بفترة قصيرة .

ومن مفارقات القدر أن منافسه القريب منه في السن والنفوذ إسماعيل صدقي رئيس الوزراء (الذي قيل إنه تورط في تشجيع الحجر عليه) كرر هذه التجربة العاطفية بعده بسنتين لكن أموره سارت في هدوء . وفي الحالتين حالة نسيم باشا و إسماعيل صدقي باشا فان كتابات الأستاذ مصطفى أمين لا تزال بمثابة المرجع المفضل حتى الآن لتفصيلات القصتين.

هكذا فإن من حسن حظ تاريخنا أن المحكمة لم تقض بالحجر علي محمد توفيق نسيم باشا ، ومن حسن الحظ أيضا أن محمد توفيق نسيم باشا صرف نظره عن موضوع الاقتران بالفتاة النمساوية التي لا نعرف أين ذهب بها الزمان. ومن حسن الحظ مرة ثالثة أنه بعد نجاته من الحكم بالحجر عليه أوقف أملاكه علي الخير ولم يلبث أن توفي.

مولده وعائلته

من الواضح أن محمد توفيق نسيم باشا سمي باسم الخديو محمد توفيق الذي ولد في عهده ، وكذلك سمي زميله النائب العام الذي عمل وزيرا معه وهو محمد توفيق رفعت باشا ، و من المهم أيضا أن نشير إلي صلتني نسب مهمتين في حياة محمد توفيق نسيم باشا ، فجدته الثاني مباشرة هو لاط أوغلي باشا وزير المالية في عهد محمد علي أو رئيس ديوان المالية في ذلك العهد حسب تعبيرات ذلك الزمان كذلك يرتبط بالقرابة بعائلة شريف باشا. وعلى نحو ما كانت لمحمد توفيق نسيم باشا علاقة قريى بهاتين العائلتين فقد كانت له مع سعد زغلول باشا مصاهرة ، فقد كان شقيق سعد زغلول متزوجا من شقيقة نسيم باشا، وهكذا فإنه لو كان لأحمد فتحي زغلول باشا ابن فإنه يقول لسعد زغلول باشا يا عمي، ويقول لنسيم باشا يا خالي.

تكوينه وصورته الفنية

تلقي محمد توفيق نسيم باشا تعليمه بالقاهرة في مدارس الجزويت (شأنه شأن زيور باشا وصدقي باشا)، وتخرج في مدرسة الحقوق وانتظم في المناصب القضائية في هدوء و صمت مع سمعة عالية و كفاءة مشهود له بها.

كان نسيم باشا ذا وجه مريح كما تصوره النظرة الفنية إلى صورته ، و كان له ، كما قال بعض أسلافنا ، من اسمه نصيب كبير، فقد كان هادئ الطبع والنفس، كالنسيم ، كما كان له توفيق كبير في معظم المناصب التي تولاها.

موقفه من الحركة الوطنية

نبدأ بالحديث عن موقف محمد توفيق نسيم باشا من الحركة الوطنية، فلربما كان هذا الجانب

شأنه شأن قصته مع قضية الحجر بحاجة إلي مؤلف مسرحي قدير يمكن له أن يتعمق النفس البشرية من زوايا مختلفة ، ذلك أن قيادة الوفد كانت ترى أن وزارته الثالثة (نوفمبر ١٩٣٤ - يناير ١٩٣٦) تمثل الحل الأقل سوءا في نظر تلك القيادة في صراعها مع ديكتاتورية الملك والاحتلال، بعد أن نجحت الحركة الوطنية بزخمها وصمودها في إنهاء عهد صدقي وعبد الفتاح يحيي .

ولم تكن قيادة الوفد وراء تشكيل وزارة نسيم باشا لكنها اعتبرتها وزيرة صديقة أو كالصديقة ويبدو أنها كانت محقة في هذا الشعور إذ يرجع كثير من المؤرخين إلي هذه الوزارة الفضل في إلغاء دستور ١٩٣٠ وإعادة دستور ١٩٢٣. ومن ناحية أخرى فإن نسيم باشا و سياسات وزارة نسيم باشا الثالثة كانا محور الخلاف الذي اندلع بين النحاس باشا و الأستاذ العقاد ، و من الثابت أنه بسبب سياسة نسيم باشا وسياسة أحمد نجيب الهلالي باشا وزير المعارف في وزارته انشق الأستاذ العقاد و مجلة روز اليوسف عن الوفد ، وكان جوهر الخلاف تراكم خلافات صغيرة عدها الأستاذ العقاد ماسة بكرامته فضلا بالطبع عن توجهات الوزارة فيما يتعلق بالسياسات العامة .

نجم الوزارات الإدارية

ومن العجيب أنه قبل هذا الموقف بخمسة عشر عاما أي في أثناء ثورة ١٩١٩ كان محمد توفيق نسيم باشا عضوا دائما ومستمرا في الوزارات الإدارية الثلاث حتى إنه رأس بنفسه الوزارة الإدارية الثالثة و الأخيرة، وأكثر من هذا فإنه علي ما يرويه هيكل باشا في مذكراته كان يقول بل ويفخر بأنه لم يصب بداء الوطنية.

و بينما كان عدلي باشا وثروت باشا وصدقي باشا و محمد محمود باشا مع الوفد ومع الحركة الوطنية لفترات من حياتهم فيما قبل انتخابات ١٩٢٣ / ١٩٢٤ ، فقد كان نسيم باشا بعيدا عن الوفد وعن الحركة الوطنية.. ومع هذا (ومع هذا، ومع هذا، وليس هذا خطأ مطبعي بتكرار مع هذا) فإن محمد توفيق نسيم باشا كان أحد أعضاء وزارة الشعب التي شكلها سعد زغلول باشا بعد فوز الوفد في الانتخابات الدستورية الأولى، وقد أسند إليه سعد باشا وزارة المالية، في إشارة واضحة إلى حرص سعد باشا على أن تكون المالية بمثابة وزارة فنية بعيدة عن أصحاب الحق السياسي فيها ، وقد ظل محمد توفيق نسيم باشا عضوا في وزارة سعد زغلول باشا حتي ما قبل نهايتها بشهر واحد بل إنه حضر جلسات البرلمان بهذه الصفة ، وسأله النواب الوفديون أو ساءلوه، وكذلك دافعوا عنه بهذه الصفة.

ويبدو أن دور محمد توفيق نسيم باشا في التمهيد لتولي سعد زغلول الوزارة وتشكيلها كان من وراء هذا الاختيار، من المؤكد بالطبع أن الرجلين كانا محل ثقة بعضهما البعض ، و لم يكن

هذا أو ذاك هو السبب الوحيد في اختيار هذا لذاك، لأنه لو كان الأمر كذلك لانضم نسيم باشا إلى سعد باشا منذ البداية، لكن طبيعة شخصية نسيم باشا كانت تختلف عن طبيعة الذين يقبلون بالانضمام للحركة الوطنية.

مجمل تاريخ وزارته

ننتقل إلى استعراض مجمل تاريخ نسيم السياسي فنقول إن محمد توفيق نسيم باشا واحد من اثنين فقط من رؤساء الوزارات توليا رئاسة الوزارة ٣ مرات في عهد الملك فؤاد، أما الثاني فهو عدلي يكن باشا، ولا يفوق هذين الرجلين في عهد الملك فؤاد أحد آخر. فالنحاس باشا نفسه الذي تولي الوزارة سبع مرات لم يرأس إلا وزارتين في عهد الملك فؤاد، وحسين سري باشا الذي رأسها خمس مرات كانت وزاراته كلها في عهد الملك فاروق، وظني أن الملك فؤاد كان يقدر محمد توفيق نسيم باشا ويرتاح له بأكثر من عدلي باشا يكن أو أي سياسي آخر من تلك الطبقة، وقد كانت الأسباب والمظاهر الدالة علي هذا واضحة، ذلك أن عدلي باشا يكن على سبيل المثال كان يصل إلي رئاسة الوزارة بناء علي رغبة حركية سياسية فاعلة، فقد شكل وزارته الأولي في ١٩٢٠ بناء علي توافق أو اتفاق مع الوفد، ولهذا سميت هذه الوزارة بوزارة الثقة، وحين شكل وزارته الثانية فقد كانت وزارة ائتلاف مع الوفد بزعامة سعد باشا زغلول، وحين شكل وزارته الثالثة فقد كانت وزارة محايدة لإجراء الانتخابات لكي يعود الوفد. وهكذا يتبين لنا أن عدلي لم يصل إلي رئاسة الوزارة (وربما لم يقبلها كذلك) إلا باتفاق مع الوفد أو بموافقته، ولم يصل إليها من أجل تحطيم الوفد أو معاداته أو القضاء عليه علي نحو ما كان الهدف المعلن في وزارات إسماعيل صدقي باشا، ومحمد محمود باشا، وأحمد ماهر باشا.

أما محمد توفيق نسيم باشا فقد شكل وزارته الأولي لتكون ثالث الوزارات الإدارية التي لم تكن في جوهرها أو حتي في مجرد تشكيلها إلا بمثابة تعبير بدرجة ما عن عداوة للوفد وللحركة الوطنية. أما وزارته الثانية والثالثة فكانتا أو كانت إحدهما على الأقل محاولة يائسة من قبل سلطة الملك لإنقاذ ماء الوجه.

أسرع من وصل من الوزراء إلي رئاسة الوزارة

أما المظهر الثاني لصعود محمد توفيق نسيم باشا فهو أنه كان أسرع من وصل من الوزراء إلي رئاسة الوزارة فيما قبل الثورة وبعدها كذلك، فقد وصل إليها بعد عام واحد فقط بالضبط من دخوله الوزارة، فهو نفسه لم يصبح وزيرا إلا في أولي الوزارات الإدارية التي تشكلت برئاسة محمد سعيد باشا، ثم اشترك في الوزارة الإدارية الثانية برئاسة يوسف وهبة باشا وأصبح وزيرا للداخلية، وسرعان ما أزاح هو نفسه رئيس الوزارة، ليحل محله بعد عام بالضبط من دخوله الوزارة، وكان هذا أسرع معدل للوصول من منصب الوزير إلي منصب رئيس الوزارة حتي

ذلك الوقت، بل إنه ظل محتفظاً بهذا المعدل القياسي طيلة عهد الملكية.
فضلا عن هذا إنه فإنه فيما بين كبار رجال الدولة لم يكن أحد من الوزراء أو رؤسائهم قد حصل علي الرقم القياسي من الأوسمة والنياشين التي حصل عليها محمد توفيق نسيم، وقد سجل الدكتور عادل إبراهيم الطويل هذه الحقيقة في رسالته المنشورة عن محمد توفيق نسيم باشا ودوره في السياسة المصرية .

مقارنته بأقرانه

وإلي حين تولي محمد توفيق نسيم باشا رئاسة الوزارة لم يكن أحد من المتخرجين بعده في كلية الحقوق قد وصل قبله إلي هذه الرئاسة، ومن الجدير بالذكر في هذا المقام أن الشائع أن عبد الخالق ثروت كان أصغر مَنْ وصل إلي رئاسة الوزارة، لكن الحقيقة هي أن محمد توفيق نسيم باشا كان هو أصغر مَنْ وصل إلي رئاسة الوزارة ، فقد رأس الوزارة قبل عبد الخالق ثروت باشا الذي يسبق نسيم باشا في التخرج، ويشيع في بعض الكتابات القول بأنهما كانا من دفعة واحدة ، لكن الحقيقة أنهما من دفعتين متتاليتين، أما زميل دفعة محمد توفيق نسيم باشا فهو السياسي المحنك إسماعيل باشا صدقي، وقد وصل قبله إلي الوزارة، لكن نسيم باشا سبق صدقي باشا وثروت باشا إلي الرئاسة.

وقد ذكر صدقي باشا نفسه في مذكراته أنه كان يتبادل الأولوية مع نسيم باشا طوال سنوات الدراسة، فلما تخرجا كان هو الأول بينما كان نسيم الثاني، ويتناقض هذا مع ما كان شائعا في كثير من الكتابات من أن نسيم هو الأول وإسماعيل صدقي الثاني، وكان مصدر هذه المعلومة هو الكتاب التذكاري الذي أصدرته كلية الحقوق في عيدها الخمسين، وممن نقلوا عنه هذه المعلومة الأستاذ محمود كامل المحامي في كتابه "يوميات محام". أما كتاباتي المبكرة ز الكتاب الذي صدر في العيد المنوي لكلية الحقوق فتثبت أن إسماعيل صدقي كان الأول.

وعلي كل حال فمن الإنصاف أن نشير إلى أن مكانة نسيم باشا في التاريخ لا تقارن أبدا بمكانة صدقي باشا الرجل القوي على الرغم مما هو مأخوذ عليه من أنه عدو الشعب في فترة انقلابه في الثلاثينيات لكن صدقي بكل عيوبه ظل لامعا ومنتجا و مؤثرا في الحياة السياسية المصرية لأكثر من نصف قرن.

ومن الطريف - وهو متوقع - أن صدقي ونسيم لم يتعاونوا أبدا في وزارة واحدة، فلا هذا عمل تحت رئاسة ذلك، ولا ذلك عمل تحت رئاسة هذا، ولا عمل الاثنان معاً تحت رئاسة ثالث.

محمد توفيق نسيم باشا إذاً هو أول خريج لكلية الحقوق المصرية (بعدما تسمت المدرسة بهذا الاسم الصريح بعد اسمها السابق الذي لم يكن يتضمن كلمة الحقوق) يصل إلي رئاسة مجلس الوزراء وإلي رئاسة مجلس الشيوخ، وقد وصل إلي رئاسة الوزراء قبل خمسة من رؤساء

الوزارة البارزين الذين كانوا قد تولوا مناصبهم الوزارية قبله وهم: سعد زغول باشا، وعدلي يكن باشا، وعبدالخالق ثروت باشا، وإسماعيل صدقي باشا، وأحمد زيور باشا، ذلك أنه يليهم في تولي الوزارة لكنه يسبقهم في تولي رئاسة الوزارة ، كما أنه أول من تولي رئاسة الشيوخ من خريجي كلية الحقوق ، وقد تولها عام ١٩٢٥ في عهد حكومة أحمد زيور، ومن الطريف أن زيور كان هو رئيس الشيوخ السابق عليه، فلما أصبح زيور رئيساً للوزراء اختير محمد توفيق نسيم باشا رئيساً لمجلس الشيوخ.

وهو واحد من تسعة رؤساء وزارة قبل الثورة عملوا وزراء بعد توليهم الرئاسة، حيث اشترك في وزارة الزعيم سعد زغول باشا كوزير للمالية.

رئاسة الديوان الملكي

ظل محمد توفيق نسيم باشا حائزاً لثقة الملك فؤاد المطلقة و لهذا فقد تولي رئاسة الديوان الملكي أكثر من مرة كانت أولها (٢ إبريل ١٩٢٢-٩ نوفمبر ١٩٢٢) فيما بين وزارتيه الأولى والثانية.

رئاسة مجلس الشيوخ

تولى محمد توفيق نسيم باشا رئاسة مجلس الشيوخ خلفاً لأحمد زيور الذي عين رئيساً للوزراء من (٢٥ نوفمبر ١٩٢٤-١٤ ديسمبر ١٩٢٥) ثم للمرة الثانية في عهد الوصاية على الملك فاروق (١٩٣٦).

مهامه التنفيذية

تمتد الفترة التي تولي فيها محمد توفيق نسيم باشا مناصب وزارية قرابة ١٧ عاماً، تولي فيها ثلاث وزارات فقط هي: الأوقاف، والداخلية (٤ مرات)، والمالية. وقد اشترك محمد توفيق نسيم باشا في ٣ وزارات فقط غير وزاراته الثلاث التي رأسها، وعمل مع ثلاثة رؤساء للوزارة. و يمكن القول بأنه محمد توفيق نسيم باشا كان أبرز نجوم الوزارات الإدارية التي حكمت في أثناء ثورة ١٩١٩، فقد بدأ مناصبه كوزير للأوقاف طيلة وزارة محمد سعيد باشا الثانية التي استمرت ٦ شهور، وهي أولى هذه الوزارات. فلما تغير رئيس الوزراء وخلفه يوسف وهبة لسنة شهور أخرى (نوفمبر ١٩١٩ - مايو ١٩٢٠) أصبح محمد توفيق نسيم باشا وزيراً للداخلية واستطاع أن يقدم نفسه للقصر بحيث أصبح هو رئيس الوزراء التالي، وقد استمرت وزارته عشرة شهور وهي أطول الوزارات الإدارية عمراً، وجمع فيها الداخلية مع رئاسة الوزارة، وكذلك فعل في وزارتيه التاليين لأنه لم يكن علي استعداد أن يضحي بنفسه علي يد وزير داخلية آخر علي نحو ما فعل هو نفسه في يوسف وهبة. وقد استمرت وزارته الثانية سبعين يوماً فقط (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - ٩ فبراير ١٩٢٣)، ووضح للناس عجزها عن مواجهة

الموقف. أما وزارته الثالثة فهي أطول وزاراته عمراً وقد استمرت ١٤ شهراً ونصف شهر (١٤ نوفمبر ١٩٣٤ - ٣٠ يناير ١٩٣٦).

يقال إن نسيم باشا رأس وزارته علي نحو ما انتهت إليه الوزارة السابقة تقريباً، لأنه لم يترك الوزارة عند تشكيلها إلا وزير واحد فقط هو يحيى إبراهيم باشا الذي لم يشأ فيما يبدو الاستمرار تحت رئاسة محمد توفيق نسيم، وفي الحقيقة فإن في هذا القول قدر من التجاوز ذلك أن محمد توفيق نسيم باشا اختار ثلاثة وزراء جدد في وزارته الأولى وهم: سميح محمد توفيق رفعت وكان نائباً عمومياً فعين وزيراً للمعارف العمومية (ليخلف يحيى إبراهيم باشا الذي كان رئيساً لمحكمة الاستئناف قبل توليه وزارة المعارف)، ومحمود فخري باشا، وهو ابن حسين فخري رئيس الوزراء السابق، وقد عين وزيراً للمالية ليحل محل رئيس الوزراء السابق في هذه الوزارة، ويوسف سليمان بك وهو الوحيد الذي لم يكن حائزاً لرتبة الباشوية في هذه الوزارة، كما أنه هو الوزير المسيحي في هذه الوزارة بعد خروج يوسف وهبة باشا، وقد أسندت إليه وزارة الزراعة التي كان يتولاها محمد شفيق باشا علي سبيل النيابة في نهاية الوزارة السابقة.

إسهاماته في العمل التنفيذي

نأتي إلى إسهامات محمد توفيق نسيم باشا في العمل التنفيذي والتشريعي ففي وزارته الأولى تمت مجموعة إنجازات مهمة في مجال التعليم يتفاسم فضلها مع زميله وزير المعارف في تلك الوزارة وهو محمد توفيق رفعت. فافتتحت مدرسة راقية للبنات في القاهرة. وبدأ استخدام اللغة العربية في تدريس التاريخ والجغرافيا بمدرسة المعلمات السنوية بالقاهرة ابتداء من العام الدراسي الذي يبدأ من أول يناير ١٩٢١. وتمت الموافقة علي إنشاء مدارس صناعية للأحداث المتشردين علي مساحة ٢٠ فدان بالجبل الأصفر.

وتمت أيضاً الموافقة علي مقترحات وزارة المعارف بأن يلتحق التلاميذ الحاصلون علي مجانية التعليم في التعليم الثانوي بمدرسة المعلمين السلطانية، وذلك في مقابل تعهدهم بالعمل بمهنة التدريس بعد تخرجهم. وتم الترخيص لوزارة الأشغال بإيفاد بعض المهندسين إلي إنجلترا لتلقي الدروس العالية.

وفي المجال الاقتصادي استصدر مرسوماً بتقليل المساحات المخصصة لزراعة القطن، وأوقف تحصيل الرسوم الجمركية علي واردات القمح والدقيق لمدة عام، وأصدر أوامر بعدم تقييد زراعة أي صنف إلا باستثناءات قليلة. ومنع تصدير وإعادة تصدير بعض المحاصيل الزراعية إلا بترخيص. كما أنه انتبه إلي تشكيل مجلس لبحوث القطن لتحسين أصنافه. وكان هو أول من أصدر تشريعات بتقييد إيجار المساكن (للسكن ولغير السكن). وبدأت في عهده دراسات توليد الكهرباء من خزان أسوان.

وفي وزارته الثانية تعدل النظام المالي بحيث تجري المناقصات في جميع المشتريات التي تزيد قيمتها علي مائة جنية، كما صدر قانون تنظيم أعمال قضايا الحكومة ، و بدأ تصاعد موجة التخلص من الموظفين الأجانب العاملين في البلاد.

علاقته بالوزراء

على خلاف موقف يحي إبراهيم باشا الظاهر فإن أحمد زيور باشا قبل أن يعمل تحت رئاسة محمد توفيق نسيم مع أنه كان أسبق منه إلي تولي الوزارة، ومن قبل أصبحا رئيسين للوزارة بعد ذلك) وقد احتفظ زيور باشا بوزارة المواصلات التي كان يتولاها في الوزارة السابقة، كذلك قبل أحمد ذو الفقار باشا أن يعمل تحت رئاسة محمد توفيق نسيم مع أنه كان قد دخل الوزارة مع نسيم في نفس اليوم وكان اسمه في كشف الوزارة سابقاً علي اسم محمد توفيق نسيم باشا ، وقد احتفظ ذو الفقار بالحقانية.

كما احتفظت الوزارة باثنين من الوزراء الذين لم يدخلوها إلا في الوزارة السابقة مباشرة وهي وزارة يوسف وهبة، وهما: محمد شفيق وزير الأشغال العمومية والحربية والبحرية، وحسين درويش باشا وزير الأوقاف.

وقد ظلت وزارة محمد توفيق نسيم باشا الأولى على ما كانت عليه عند تشكيلها وحتى استقالتها ولم يشملها أي تغيير.

أما وزارته الثانية فقد ضمت كما وصفها المؤرخون مجموعة من كبار الموظفين لكنهم كانوا إداريين أكفاء .

أعاد الدكتورين السنهوري وطه حسين للخدمة

وفي وزارته الثالثة أعاد محمد توفيق نسيم باشا إلى الخدمة كلا من الدكتورين عبد الرزاق السنهوري وطه حسين ضمن الموظفين الذين كانوا مفصولين خلال عهد صدقي باشا .

محاولة اغتياله

عاني نسيم باشا من محاولات كثيرة لاغتياله واغتيال وزرائه في أثناء رئاسته المبكرة للوزارة، ومن الأفضل أن ننقل ما لخص به أستاذنا عبد الرحمن الراجعي هذه المحاولة:

« في نحو الساعة التاسعة من صباح يوم ١٢ يونية سنة ١٩٢٠، وقع اعتداء علي محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء بالقاء قنبلة عليه، أخطأته ولم تصبه، وبيان ذلك أنه بينما كان قاصدا إلي مقره بوزارة الداخلية، ألقى شاب علي سيارته قنبلة في شارع الشيخ ریحان (الذي يسمى أيضا باسم السلطان حسين) عند اتصاله بشارع الشيخ عبدالله (شارع مصطفى كامل الآن)، فانفجرت القنبلة علي الأرض إلي يمين السيارة وحطمت زجاجها، لكنها لم تصب رئيس

الوزارة، وأصابته سائق سيارته بجرح بليغ، وكان للانفجار دوي شديد، سمعه سكان عابدين والأحياء المجاورة له كالحلمية والسيدة زينب حتي الدرب الأحمر والموسكي، وكان شببها بصوت مدفع الظهر، وتبين أن المعتدي شاب يدعي إبراهيم حسن مسعود من موظفي حسابات مصلحة الصحة، وقد حاول الهرب بعد الحادث، لكن الجاويش خليفة يوسف لحق به، فأطلق عليه الشاب رصاصة من مسدس كان معه فأصابه إصابة خفيفة، وظل الجاويش يتبعه غير مكترث بإصاباته حتي تعب، ودخل المعتدي حارة واختفي بأحد منازلها، وفي هذا الوقت وصل رجال البوليس السلطاني وبوليس قسم عابدين وطوقوا الحي من جميع جهاته حتي قبضوا علي أربعة من الشبان وساقوهم إلي قسم عابدين».

«ولما بلغ السلطان (الملك فؤاد) نبأ الحادث أوفد كبير الأمناء إلي نسيم باشا لتنهئته بنجاته، وعلي إثر ذلك حضر نسيم باشا إلي سراي عابدين ليقدم واجب الشكر إلي عظمة السلطان، ثم زاره السلطان في منزله في منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر، تقديرا له وتكريما، وعقب هذه الزيارة حضر نسيم باشا إلي السراي لتقديم فرائض الشكر مرة ثانية فأنعى عليه السلطان بالوشاح الأكبر من نيشان محمد علي، وقلده إياه بيده. وقد حوكم المتهم أمام محكمة عسكرية بريطانية، وحكم عليه بالإعدام، ونفذ فيه الحكم».

وفاته

توفي محمد توفيق نسيم باشا في ٨ مارس ١٩٣٨ وشيعت جنازته رسمياً في موكب عسكري سار فيه فرسان البوليس والحرس الملكي وفرسان الجيش المصري وأورطان من البيادة وحمل النعش على عربة مدفع. وسارت الجنازة من بيته بالحلمية إلى مسجد الرفاعي حيث صلي على الجثمان. وتقدم المشيعين علي ماهر باشا رئيس الديوان الملكي و خمسة من رؤساء الوزارات السابقين في مصر!!

ثروته

كان محمد توفيق نسيم باشا يمتلك أكثر من ٤٥٠ فدانا من الأراضي الزراعية في المنصورة، بالإضافة إلى ١٦ فدانا وقصر معروف في منطقة الأهرام، كما كان يمتلك عمارتين في شارع الأهرام، وقصرا يقيم فيه بالحلمية الجديدة، ولأنه لم ينجب أطفالا فقد أوصى بوقف كل أملاكه للجمعيات الخيرية، إلا جزءا صغيرا تركه لسيدتين كان قد تبناهما ، كما ذكرنا، وكان يتولى أمرهما وينفق عليهما.

الباب الرابع

عبد الخالق ثروت باشا المحظوظ الذي لم يستمتع بالحظ

ثلاث مفارقات

أبدأ بمفارقات غير مشهورة ، أولاها : أن السياسي الوحيد من قبل الثورة الذي اجتمع نسله بنسل أحد زعماء عهد ١٩٥٢ ، كان هو عبد الخالق ثروت باشا، ذلك أن واحدا من أحفاد ابنته وهو الأستاذ عبد الخالق ثروت شمس الدين عبد الغفار تزوج السيدة لبنى ابنة الرئيس أنور السادات التي هي كبرى بناته من زوجته الثانية السيدة جيهان السادات ، وقد كان شمس الدين عبد الغفار باشا زوجا للسيدة عنايات ابنة الباشا عبد الخالق ثروت ، و قد شاع عني ما رددته كثيرا من أن هذا النسب كان أعلى وأهم من إصهار الرئيس السادات و زوجته السيدة جيهان في ابنتيهما التاليتين إلى كل من المهندس سيد مرعي والمهندس عثمان أحمد عثمان ، فبهذا النسب أصهر السادات لعائلتين مهمتين : عائلة عبد الخالق ثروت بقيمته التاريخية، وعائلة عبد الغفار بسطوتها في إقليم المنوفية.

المفارقة الثانية ترتبط بالشارع الذي يحمل اسمه في وسط القاهرة ، فقد أصبح في السنوات الأخيرة ميدان كر وفر بين سلطات الشعب وقوات الشرطة فيما يمت بصلة لصراع الثورة والثورة المضادة ، وهو ما يذكر المصريين بأحداث ذروة هذا الصراع في شارع محمد محمود باشا ، ومن الطريف أن الرجلين كانا رئيسين للوزارة ، و وزيرين للداخلية في فترات شهدت صراعا كذلك الصراع بين الثورة والثورة المضادة ، ومن الأكثر طرافة أن رئيس الوزراء و وزير الداخلية الذي شهد أقصى ذرى ذلك الصراع وهو إسماعيل صدقي باشا لا يجد حتى الآن شارعا باسمه ، فقد توفي في عهد وزارة الوفد الأخيرة فلم تأت حتى الان فرصة لإطلاق اسمه على شارع قاهري ، وربما كان هو الأولى بأن يطلق اسمه على أهم شوارع العاصمة الإدارية الجديدة بأسوارها و أستارها !

المفارقة الثالثة هي أنه من بين كل السياسيين المصريين في النصف الأول من القرن العشرين، فإن أحدا لم يعيش أعمرأ أقصر مما عاشه عبد الخالق ثروت باشا (١٨٧٣ - ١٩٢٨) الذي عاش أقصر حياة بين هؤلاء السياسيين جميعا حتي من رئيسي الوزراء اللذين تعرضا للاغتيال وهما أحمد ماهر (٥٧ عاما) والنقراشي (٦٠ عاما)، ومن رئيس الديوان الملكي الذي

توفي في حادث تصادم فظيع أحمد حسنين (٥٧ عاما)، أما عبد الخالق ثروت باشا فقد توفي وهو في الخامسة والخمسين من عمره، مع ما كان ينتظره من مكانة متقدمة بين السياسيين المعاصرين جميعا.

كانت وفاة عبد الخالق ثروت باشا المبكرة استمرارا لما يصفه البسطاء بأنها الإجهادات التي شهدتها حياته الحافلة بالنجاحات الساحقة التي رزقها مستشارا و مديرا (محافظا) و نائبا عاما، و وزيرا، و رئيسا للوزراء، و رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين، و رئيسا للجمعية الخيرية الإسلامية، و رئيسا للنادي الأهلي، وهو ما لم يرزقه (على هذا النحو من التكتيف) أحد غيره، و من الإنصاف أن نقول إنه هو نفسه الذي أجهض حظوظه.

القدرة على اكتشاف المواهب

كان عبد الخالق ثروت باشا في سياق التاريخ الوطني، ثاني زعيم من الزعماء السياسيين بعد سعد زغلول باشا في التمتع بالقدرة على اكتشاف وتقديم ودعم واستقطاب الشخصيات الواعدة والحصول على تقديرها ورضاها. ولي علي هذا القول أكثر من دليل، ولعل أبلغ دليل هو موقف عبد الخالق ثروت باشا من النحاس باشا في بداية حياته وهو موقف غير مشهور، فقد تخرج النحاس في كلية الحقوق وأثر العمل بالمحاماة رغم أن ترتيبه كان الأول علي دفعته، ومن قبل كان الأول علي البكالوريا وعلي الابتدائية، وكانت للنحاس باشا أسبابه الوجيهة في هذا الاختيار لمستقبله الشخصي. ولكن عبد الخالق ثروت باشا وضع عينه علي النحاس وصمم علي أن يفيد القضاء المصري من كفاءته البارزة، ومازال بالنحاس حتي أقنعه وضمه بالفعل إلي سلك القضاء، بل إنه استعان علي إقناع النحاس باشا بوالده، رغم أنه لم يكن يعرفه، والسؤال: من رجال القضاء الكبار فعل مثل هذا؟

وقل مثل هذا و أكثر في دفعه بعبد الحميد بدوي باشا إلي مواقع التأثير. بل إن من الأدلة الرائعة علي امتداد مظلة عبد الخالق ثروت باشا إلي الشخصيات الواعدة، موقفه المجيد من الدكتور حافظ عفيفي باشا (الذي أصبح فيما بعد وزيرا للخارجية في وزارة عبد الخالق ثروت باشا نفسه)، فقد كان حافظ عفيفي باشا قد اتهم في مقتل بطرس غالي باشا، إذ كان بمثابة الصديق الصدوق لإبراهيم الورداني قاتل بطرس غالي باشا، كما أنه كان عضوا في الجمعية السرية التي ينتمي إليها الورداني، فضلا عن هذا، فقد ثبت من التحقيقات أنه كان علي صلة وثيقة بالورداني في الساعات أو الأيام التي سبقت مصرع بطرس غالي باشا، ثم شاءت الظروف أن يمثل عبد الخالق ثروت باشا سلطة الاتهام في قضية مقتل بطرس غالي، التي أتهم فيها عدد من أعضاء هذا الحزب، فلم يندفع إلي أن يقحم الحزب الوطني أو الجمعية السرية في القضية، بل حصر الاتهام في المتهمين كأفراد، دون التركيز علي حزبهم، وهذا الموقف غير مشهور،

لكن الدكتور محمود كامل في مذكراته «يوميات محام» سجله بالتفصيل ونقلناه عنه .
ومع هذا كله ، فإن عبد الخالق ثروت باشا لم يكن قديسا ولا ملاكاً، بل كان سياسيا مناورا ذكيا، وكان في ذكائه السياسي علي مستوي رفيع هو المستوي الذي لا يسمح للمتأمل بأن يشرك معه فيه من جيله إلا الباشوات الثلاثة التاليين لسعد زغلول زعيم الأمة : رشدي وعدلي وصدقي ، نعم فقد كان عبد الخالق ثروت باشا نموذجا فذا للكفاءة القانونية والسياسية، وباختصار شديد فإليه ، قبل غيره ، يرجع الفضل في إعلان ما عرف على أنه استقلال مصرفي تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ .

وإليه أيضاً يرجع الفضل في وضع الدستور المصري الأول (دستور ١٩٢٣) الذي وصف في وقته بأنه وضع علي أحدث المبادئ العصرية.

كان عبد الخالق ثروت باشا مصريا صميما ، ولو أردنا أن نعرف اسمه بلغة عصرنا فإن اسمه الحقيقي هو عبد الخالق محمد عبد الخالق ، وكانت عائلته ذات وجود ممتد في البيئة المصرية ، وقد كان والده إسماعيل عبد الخالق فيما يرويه العارفون من أصل مغربي ، أما والدته فكانت من أصول تركية ، كذلك يتواتر أن جده عبد الخالق أفندي كان من كبار الموظفين في أوائل عهد محمد علي ، و ربما أنه يمت للأسرة العلوية بصلة قرابة.

تعليمه و تفوقه القانوني المبكر

تلقى عبد الخالق ثروت باشا تعليمه في مدرسة عابدين الابتدائية ، ثم التحق بالمدرسة التوفيقية، ثم كان أول الناجحين في ليسانس الحقوق (١٨٩٣) في الدفعة التي تخرج فيها أيضا الزعيم محمد بك فريد رئيس الحزب الوطني، وعين الاثنان في قلم قضايا الدائرة السنية .
انتقل عبد الخالق ثروت باشا إلي وزارة الحقانية ، حيث شغل وظيفة سكرتير للمستر سكوت (١٨٤١ - ١٩٠٤) المستشار الإنجليزي لوزارة الحقانية. واستمر عبد الخالق ثروت باشا كذلك في عهد المستر مكلريث المستشار القضائي الذي خلف المستر سكوت . ولما عين في وظيفة قضائية بقي يؤدي مهام منصب السكرتير.

انتقل عبد الخالق ثروت باشا مستشارا للجنة المراقبة القضائية، ولما أنشئت محكمة الأحداث انتدب قاضيا لها مع الاحتفاظ بوظيفته في لجنة المراقبة القضائية، ثم عين وكيلا لمحكمة قنا مع بقائه في لجنة المراقبة. وبقي شاغلا منصب السكرتير القضائي بها، ثم اختير مستشاراً بمحكمة الاستئناف الأهلية..

رحلته مع المناصب السياسية

اختير عبد الخالق ثروت باشا مديرا (محافظة) لأسبوط ١٩٠٧ - ١٩٠٨ بادئا بهذا سلسلة من مناصبه في الإدارة العليا، ثم سرعان ما عاد إلي المناصب القضائية حيث عين نائبا عموميا في

سن مبكرة ١٩٠٨ و ظل يشغل هذا المنصب حتي ١٩١٤ ، حيث أصبح وزيرا للحقانية في وزارة صديقه حسين رشدي باشا خلفا لوزيرها رشدي باشا نفسه الذي أصبح رئيسا للوزراء وشكل أربع وزارات متوالية ، وقد بلغت متانة علاقتهما أنه تولى وزارة الحقانية طيلة وزارات رشدي باشا الأربع (١٥ أبريل ١٩١٤ - ٢٢ أبريل ١٩١٩)

- الأولى التي تشكلت في ١٥ إبريل ١٩١٤
 - والثانية التي تشكلت في ١٩ ديسمبر ١٩١٤ مع تولي السلطان حسين كامل
 - والثالثة التي تشكلت في ١٠ أكتوبر ١٩١٧ مع تولي السلطان فؤاد
 - والرابعة التي تشكلت في ٩ إبريل ١٩١٩ ولم يدم عهدها طويلا
- ومن الجدير بالذكر أن سلفيه المباشرين في منصب وزير الحقانية كانا هما سعد زغول باشا وحسين رشدي باشا .

لم يشترك في الوزارات الإدارية

لم يشترك عبد الخالق ثروت باشا في الوزارات الإدارية الثلاث المشهورة (مايو ١٩١٩ - مارس ١٩٢١) التي تولت الحكم رغم ثورة الشعب (ثورة ١٩١٩).

عودته الأولى

لما شكلت وزارة الثقة برئاسة عدلي باشا في مارس ١٩٢١ ، أصبح ثروت باشا وزيراً للداخلية فيها (١٦ مارس ١٩٢١-٢٤ ديسمبر ١٩٢١)، بينما عمل إسماعيل صدقي باشا في هذه الوزارة كوزير مالية، علي حين قبل حسين رشدي باشا نفسه أن يتولي منصب نائب رئيس الوزراء ليكتمل بهذا تعاون هؤلاء الأصدقاء الأربعة المتميزين من سياسيينا الكبار.

وزارته الأولى

ثم كان من حظ عبد الخالق ثروت باشا أن يتولى رئاسة الوزارة التالية (١ مارس ١٩٢٢ - ٢٩ نوفمبر ١٩٢٩)، وهي أولى وزارات عهد الملكية، وقد احتفظ فيها بوزارتي الداخلية والخارجية لنفسه، هو بمثابة أول رؤساء الوزارة في عهد الملكية ، كما أنه كان بمثابة أول وزير للخارجية بعد عودة هذه الوزارة إلي الوجود في البنين الوزاري المصري ، وهو الذي تولى إعادة تأسيسها.

وهكذا فإن عبد الخالق ثروت باشا حتي ١٩٢١ تولى ثلاث وزارات مهمة علي التوالي: الحقانية والداخلية والخارجية، في وزارات رشدي، وعدلي، وعبد الخالق ثروت باشا نفسه!!

عودته الثانية والأخيرة للحكم

بقي عبد الخالق ثروت باشا بعيدا عن المناصب الوزارية حتى حدث الائتلاف بين الأحزاب وشكل عدلي باشا يكن وزارته الثانية و قبل عبد الخالق ثروت باشا أن يعمل تحت رئاسة عدلي

في هذه الوزارة، وأن يتولى وزارة الخارجية في وزارة عدلي يكن الثانية (٧ يونيو ١٩٢٦-٢١ إبريل ١٩٢٧). وقد استقالته في إثر رفض مجلس النواب لنتائج مفاوضاته مع تشمبرلين. و على نحو ما خلف عبد الخالق ثروت باشا زميله عدلي في وزارته الأولى ، فإنه خلفه أيضا في وزارته الثانية، وهذا من أطرف ما يمكن، لكنه كان أمراً طبيعياً في ظل الاتفاق بين توجهاات الرجلين، وقد شكل عبد الخالق ثروت باشا وزارته الثانية التي استمرت قرابة عام (٢٥ أبريل ١٩٢٧ - ١٦ مارس ١٩٢٨) والتي في أثناء حكمها توفي سعد باشا زغلول باشا ، وقد احتفظ لنفسه طوال عهدها بوزارة الداخلية.

هكذا يمكن أن نلاحظ أن عبد الخالق ثروت باشا لم يعمل وزيراً إلا للحقانية والداخلية والخارجية، مع أنه عمل في ثماني وزارات، منها اثنتان رأسهما هو، واثنتان رأسهما عدلي يكن باشا، وأربع رأسهما رشدي باشا، وكان آخر عهد عبد الخالق ثروت باشا بالمنصب الوزارية هو مارس ١٩٢٨ ، حيث خلفه مصطفى النحاس باشا.

ومن العجيب والطريف أن الملك فؤاد لم يكن يحب عبد الخالق ثروت باشا حتى قيل إنه كان على استعداد للتعاون مع مصطفى النحاس باشا أكثر من استعداده للتعاون مع عبد الخالق ثروت باشا ، و قد روي كريم ثابت في مذكراته ما يؤكد أن الملك فؤاد لم يكن يرتاح إلى ثروت باشا، ولولا ذلك لاستمر، لكنه علي كل حال توفي في ١٩٢٨ ، فكان بوفاته أسرع إلي البعد عن الحكم من رئيسه و زميله عدلي باشا يكن، الذي تميز عنه بأنه عاد ليتولى رئاسة الوزارة للمرة الثالثة في ١٩٢٩ ، فيما بين وزارتي محمد محمود الأولي، ومصطفى النحاس الثانية.

قيمه التاريخية

يكاد المؤرخون يجمعون على أن قمة نجاحات عبد الخالق ثروت باشا السياسية تتمثل في انتزاعه ما عرف بتصريح ٢٨ من فبراير عام ١٩٢٢ من إنجلترا ، وبموجبه اعترف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع تحفظات أربعة (إعلان ١٥ مارس ١٩٢٢)، وتغير لقب الملك فؤاد من السلطان إلى الملك، و وضع الدستور و تشكيل البرلمان .

تباشير الاستقلال

على يدي عبد الخالق ثروت باشا تحققت تباشير الاستقلال فأصبح الموظفون الأجانب تابعين تماما لسلطة الوزير المصري، وأخذت الدولة في إحلال المصريين محل الأجانب في الجهاز الإداري للدولة .

وفي عهد وزارته ألغيت وظائف المستشارين الإنجليز في الوزارات الحكومية، باستثناء مستشاري المالية والحقانية، وقصر مهمة كليهما علي إبداء الرأي والمشورة ، وفي عهد وزارته أوقف حضور المستشار المالي الإنجليزي جلسات مجلس الوزراء.

وفي عهد وزارته الأولى الغيت الأحكام العسكرية (ما يناظر قانون الطوارئ و الأحكام العرفية)

أعضاء وزارته الأولى

ضمت وزارته الأولى التي عاشت تسعة أشهر ما بين ١ مارس ١٩٢٢ و ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢

- كان هو نفسه رئيساً للوزارة ووزيراً للداخلية والخارجية.
- إسماعيل صدقي وزيراً للمالية
- جعفر والي وزيراً للأوقاف
- محمد شكري وزيراً للزراعة
- حسين واصف وزيراً للأشغال العمومية
- إبراهيم فتحي وزيراً للحربية والبحرية
- مصطفى ماهر وزيراً للمعارف العمومية
- مصطفى فتحي وزيراً للحقانية
- واصف سميقة وزيراً للمواصلات

إنجازات وزارتيه

يري بعض المؤرخين فضلاً كبيراً لعبد الخالق ثروت باشا علي الحياة السياسية والتشريعية في مصر ، فإليه يرجع الفضل في وضع قانون الانتخاب وتوفير الاعتماد المالي بمبلغ ٥٠ ألف جنيه لإنشاء مقر للبرلمان. و إليه يرجع الفضل أيضاً في تعديل قانون تحقيق الجنايات ، كما أن قانون العقوبات حظي بتعديلات مهمة على يديه، كما تغيرت بعض لوائح المحاكم المختلطة كذلك فقد أصدرت وزارته الأولى القانون الخاص بالأسرة الملكية ونظامها، كما أصدرت قانوناً بتصفية ممتلكات الخديو عباس حلمي. ومع هذا فإنه يروي أن حسن صبري باشا ذكر للملك فؤاد أن الخديو عباس حلمي حدثه عن ولاء عبد الخالق ثروت باشا له ، فكانت هذه الدسياسة سبباً مباشراً في خروج عبد الخالق ثروت باشا من منصب رئيس الوزارة .

وفي عهد وزارته الثانية، صدر قانون الجمعيات التعاونية (١٩٢٧) الذي جعل التعاون شبه حكومي، بل إنه رخص لوزارة المالية باعتماد ربع مليون جنيه لتسليف (إقراض) الجمعيات التعاونية الزراعية.

وفي وزارته الثانية ، صدر قانون إعادة تنظيم الجامعة المصرية، و تم إدراج مبلغ ٧٠ ألف جنيه لإنشاء مبانيها، كما منحت الحكومة نادي الاتحاد السكندري حوالي ٤ أفدنة ونصف فدان لإنشاء النادي ، وأنشئ كوبري دمياط علي النيل، ونفق شبرا الجديد، ووسع شارع الأزهر،

وشارع الجيش، وبهذا فإن المنطقة الشرقية القديمة (الوسطى الآن) من القاهرة تدين له بالفضل في تطويرها الذي لا يزال بمثابة أكبر خطوة تمت في هذه المنطقة.

برنامج وزارته الأولى التي هي أول وزارات عهد الملكية

هذه هي عبارات ثروت باشا في كتابه التاريخي و المطول للملك فؤاد ، وهي الرسالة المعبرة عن توجهاته السياسية التي كان يعد بالعمل من أجلها حين كلف بتشكيل وزارته الأولى في مارس ١٩٢٢ .

يا صاحب العظمة :

" لم يكن لزملائي ولى ، ونحن نشاطر الأمة أمانيتها فى الاستقلال ، إلا أن نقر الوفد الرسمي الذى تولى المفاوضات لعقد اتفاق مع بريطانيا العظمى على ما فعل ، فلم يكن يسعنا أن نتولى أعباء الحكم ما دامت المبادئ التى تسترشد بها الحكومة البريطانية فى سياستها نحو مصر ، هي تلك التى كانت تظهر من مشروع ١٠ نوفمبر من العام الماضى ومن المذكرة التفسيرية التى تلتته . فإن تولى الحكم فى ظل مثل هذه المبادئ قد يكون فيه معنى القبول بها.

غير أن الكتاب الذى رفعه فخامة المندوب السامي البريطاني إلى عظمتكم وتصريح الحكومة البريطانية فى البرلمان قد أحدث تغييراً كبيراً ، فأصبح من الممكن أن تتألف هذه الوزارة ، إذ أنها ترى أن الشعور القومي أصاب توصية من هاتين الوثيقتين ، لا من ناحية الاعتراف باستقلال مصر حالا وقبل أى اتفاق فحسب ، بل ولأن المفاوضات المقبلة ستكون حرة غير مقيدة بأى تعهد سابق.

أما وقد جزنا هذا الدور بخير ، فلم يبق على مصر الا أن تثبت لبريطانيا العظمى أن ليس بها فى سبيل حماية مصالحها من حاجة للتشدد فى طلب ضمانات قد يكون فيها مساس باستقلالنا ، وأن خير الضمانات فى هذا الصدد وأجلها أثراً هي حسن نية مصر ومصحتها فى حفظ العهود . على أن الوزارة ترى أنه لكى تكون جهود البلاد فى سبيل تحقيق كامل أمانيتها ، بحيث تؤتى جميع ثمرها ، يجب أن يؤلف بين عمل الحكومة وبين عمل هيئة تنوب عن الأمة ، وأن تسعى الهيئتان متساندتين لأغراض متحدة .

" ولذلك فإن الوزارة عملاً بأوامر عظمتكم ستأخذ فى الحال فى إعداد مشروع دستور طبقاً لمبادئ القانون العام الحديث ، وسيقرر هذا الدستور مبدأ المسؤولية الوزارية ، ويكون بذلك للهيئة النيابية حق الإشراف على العمل السياسى المقبل .

" وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية ، وأنه على أى حال يجب أن تجرى الإنتخابات فى أحوال عادية ، وفى ظل نظام تمنع معه جميع التدابير الاستثنائية ، وقد سلمت بهذا الوثيقتان اللتان أبلغنا أخيراً إلى عظمتكم ، وستتخذ الوزارة بلا إهمال ما يدعو

إليه الأمر فى ذلك من التدبير ، كما أنها ستبذل جهودها اعتماداً على حسن موقف الأمة فى الحصول على الرجوع فيما اتخذ من التدبير المقيدة للحرية عملاً بالأحكام العرفية .
" هذا وأن إعادة منصب وزير الخارجية سيعين على العمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر فى الخارج.

" ونظراً لأن النظام الإدارى الحالى لا يتفق مع النظام السياسى الجديد ومع الأنظمة الديموقراطية التى ستمنحها البلاد ، فإن الوزارة قد اعتزمت أن تتولى الأمر بنفسها وبلا شريك فى الحكم الذى ستتحمل كل مسؤوليته أمام الهيئة النيابية المصرية ، وسيكون رائدها فى إدارة شؤون الأمة توجهها الى المصلحة القومية دون غيرها.

" والوزارة موقنة بأن أكبر عامل لنجاح مصر فى تسوية المسائل التى بقى حلها ، وأقوى حجة تستعين بها فى تأييد وجهة نظرها هو أن تقبل على هذا الدور الجديد متحدة الكلمة متفائلة القلوب ، وأن تأخذ بدواعى النظام وتلتزم جانب الحكمة.

" والوزارة تحيي العصر الجديد الذى كان لعظمتكم أجل أثر فى طلوعه على الأمة، بفضل ما بذلته عظمتكم من المساعى الوطنية العالية ، وهى واثقة أن ستلقى من لدن عظمتكم كل تأييد فى عمل الغد ، وإنها لترجو أن يجيئ مكملاً لجهود البلاد ، وإنى لا أزال لعظمتكم العبد الخاضع المطيع والخادم المخلص الأمين ،

عبد الخالق ثروت باشا

القاهرة فى ٢ رجب سنة ١٣٤٠ هـ (أول مارس سنة ١٩٢٢)

إعادة تأسيسه للدبلوماسية المصرية

بدأ عبد الخالق ثروت باشا بعد تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، فى تصريف أعمال وزارة الخارجية مستعيناً بسيف الله باشا يسري وكيل الوزارة و فؤاد بك سليم مديرها العام ، وقد صدر أول "قرار بتقسيم وتنظيم إدارات وزارة الخارجية" فى ٤ أغسطس عام ١٩٢٣، واستمر العمل فى الوزارة الجديدة يجري على نفس النسق السابق، حين كانت "نظارة خارجية" قبل إعلان الحماية البريطانية على البلاد فى ديسمبر عام ١٩١٤، ثم تحولت إلى إدارة من إدارات دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة فى ظل هذه الحماية، التى استمرت حتى إعلان استقلال البلاد عام ١٩٢٢.

ظلت اختصاصات وزارة الخارجية تنحصر فيما كانت منحصرة فيه فى عهد "النظارة"، فيما سبق الحرب العالمية الأولى ، من التعامل مع الامتيازات الأجنبية وصندوق الدين والمحاکم المختلطة وقناة السويس، وفى الجانب التجارى بعقد الاتفاقات التجارية والاشتراك فى المعارض والأسواق، و فيما يتصل بالأجانب فى مصر كانت وزارة الخارجية هى المسئولة عن التعامل مع

معتمدي ووكلاء الدول الأجنبية، بالإضافة إلى تصريف الشؤون الخاصة بالمؤسسات من منشآت خيرية وجمعيات أجنبية ومدارس وإرساليات.

عبد الخالق ثروت باشا

تشكيل وزارته الثانية

عبد الخالق ثروت باشا	وزيراً للداخلية
جعفر والي باشا	وزيراً للحربية والبحرية
أحمد زكي أبو السعود باشا	وزيراً للحقانية
محمد فتح الله بركات باشا	وزيراً للزراعة
مرقص حنا باشا	وزيراً للخارجية
محمد نجيب الغرابلي باشا	وزيراً للأوقاف
علي الشمسي باشا	وزيراً للمعارف العمومية
أحمد محمد خشبه باشا	وزيراً للمواصلات
عثمان محرم باشا	وزيراً للأشغال العمومية
محمد محمود باشا	وزيراً للمالية

٢٤ شوال سنة ١٣٤٥ (٢٦ إبريل سنة ١٩٢٧)

كتاب استقالته وزارته الثانية في ١٩٢٨

من عبد الخالق ثروت باشا إلى الملك فؤاد الأول:

مولاي

أتقدم لسدتكم الكريمة ملتصاً بإقالتني نظراً لحالتي الصحية التي تضطرنني إلى تجنب الإجهاد عملاً بمشورة الأطباء، وإنني أشكر لجلالتكم ما أوليتموني على الدوام من جليل الرعاية وشملتوموني به من العطف والتأييد. ولا زلت لذات جلالتكم العلية المخلص الوفي، ولعرشكم المفدى الخادم الأمين."

عبد الخالق ثروت باشا القاهرة في ٤ مارس سنة ١٩٢٨.

رد الملك فؤاد الأول بقبول استقالته وزارة عبد الخالق ثروت باشا:

أمر ملكي رقم ١٣ لسنة ١٩٢٨

عزيزي عبد الخالق ثروت باشا،

إن ما أعربتكم عنه بكتابكم المرفوع إلينا في ٤ مارس سنة ١٩٢٨، من التماس إقالتكم من مهمة الحكم مراعاة لحالتكم الصحية كان من بواعث الأسف لدينا، وقد أصدرنا أمرنا هذا

لدولتكم، مقدرين خالص ولائكم، وشاكرين لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما بذلتم من جهود في القيام بأعباء مناصبكم ، ونسأل الله أن يمن على دولتكم بأوفر الصحة".
فؤاد

صدر بسراي عابدين في ٢٤ رمضان سنة ١٣٤٦ ١٦ مارس سنة ١٩٢٨.

المقارنة بينه وبين صنوه إسماعيل صدقي باشا

أحب أن أقول إنني لست من الذين يرجحون أنه كان بإمكان عبد الخالق ثروت باشا لو امتد به العمر أن يضيف إلي ما أنجزه بالفعل، على نحو ما توحى به عبارات الدكتور هيكل باشا أو عبارات الدكتور طه حسين باشا ، بل ربما كان من الطبيعي جدا أن يخفي مع أقرانه الحقيقيين الذين يكبرونه في السن من طبقة عدلي ورشدي ، ومع هذا فربما يعترض علي القارئ بسرعة بأن إسماعيل صدقي باشا الذي هو تال لعبد الخالق ثروت باشا بعامين في المولد و بعام واحد في التخرج من كلية الحقوق والذي اختير لتولي الوزارة مع عبد الخالق ثروت باشا في نفس اليوم، قد استمر فاعلاً في المناصب الوزارية حتي نهاية ١٩٤٦، وفي الحياة السياسية المصرية حتى وفاته في ١٩٥٠ ، وهذا حق، لكني أمتلك التفسير الواضح لهذا الفارق في شخصيتي الرجلين.

كان إسماعيل صدقي باشا أكثر قدرة علي التحمل من عبد الخالق ثروت باشا ، وربما أجدني مضطرا إلى استخدام لغة الفيزيكا للتفريق بينهما ، فأقول إنه بالرغم من أن عبد الخالق ثروت باشا كان أصلب من إسماعيل إسماعيل صدقي باشا ، فإن إسماعيل صدقي باشا ، كان أقوى من عبد الخالق ثروت باشا بكثير، والدلائل عندي (بل عند القراء) علي هذا كثيرة.

ومن العجيب أن هذا الفارق كان واضحا جدا علي مستوي المخرجات بنفس القدر الذي كان واضحا فيه علي مستوي المدخلات، وبقدر ما أسهمت عوامل كثيرة في رسم هذا الفارق بين هاتين الشخصيتين المتميزتين، فإن سلوك ومنهج الرجلين في السياسة قد أبان بكل وضوح عن هذا الفارق الجوهرى والدقيق.

من زاوية أخرى ، فقد كان عبد الخالق ثروت باشا رجل قانون و قضاء ، في الوقت الذي كان إسماعيل صدقي باشا رجل إدارة واقتصاد ، وقد اتضح هذا من المنصبين المهمين جدا اللذين وصلا إليهما بكفاءتهما في مرحلة مبكرة من حياتهما، فقد أصبح إسماعيل صدقي باشا مسئولا عن المجلس البلدي لمدينة الإسكندرية، علي حين أصبح عبد الخالق ثروت باشا نائبا عاما، وحين دخلا الوزارة تأكد هذا المعني بطريقة بارزة، فقد أصبح عبد الخالق ثروت باشاوزيراً للحقانية طيلة وزارات رشدي الأربع، علي حين تولى إسماعيل صدقي باشا وزارتي الزراعة والأوقاف.

من زاوية ثالثة فقد كان إسماعيل صدقي باشا من ناحية أخرى صاحب قدرة فائقة في الشؤون المالية والاقتصادية، سواء علي مستوي الوزارة و التشريع أو المجلس البلدي أو علي المستوي العام أو علي مستوي الممارسة في الشركات نفسها، و لم تكن كفاءات عبد الخالق ثروت باشا المتميزة في هذا الشأن قادرة علي التفوق علي كفاءة إسماعيل صدقي باشا، فقد استأثرت القضايا السياسية بكفاءة عبد الخالق ثروت باشا وإخلاصه، علي حين وجد إسماعيل صدقي باشا الفرصة أمامه لخوض المعترك الاقتصادي، بل إن عدلي وعبد الخالق ثروت باشا (علي التوالي) في وزارتهما الأولى تركا وزارة المالية لإسماعيل صدقي باشا.

من زاوية رابعة فقد كانت قدرة عبد الخالق ثروت باشاعلي معالجة الجانب الفكري في القضايا السياسية و الخارجية تفوق قدرات إسماعيل صدقي باشا بمراحل، ويكفي هنا أن تذكر المثل الواضح جدا علي كفاءة عبد الخالق ثروت باشا وذكائه البارز ، فإنه في ١٩٢٢ (أي قبل أربعة وعشرين عاما من موقف مماثل وقفه إسماعيل صدقي باشا في ١٩٤٦) نجح في أن يحصل في نهاية مفاوضاته مع الإنجليز علي تصريح من جانب واحد بالاعتراف باستقلال مصر مع التحفظات الأربعة.. وفي المقابل فإن إسماعيل صدقي باشا لم ينجح في الوصول إلي مثل هذا الحل الذكي رغم تمتعه بقدرات تفاوضية عالية ، ورغم مكانته الرفيعة التي كان قد وصل إليها بين ساسة العالم كله (علي الأقل بحكم الأقدمية).

الترجيح بينه و بين صدقي

والحق أن نجاح عبد الخالق ثروت باشا ، وتميزه عن إسماعيل صدقي باشا كان كفيلا لإسماعيل صدقي باشا (لو توفر مثله أو قدر كبير منه) بأن ينهي علي يديه وجود القوات البريطانية علي أرض مصر في ١٩٤٦ بدلا من ١٩٥٤، متجاوزا بذلك كل مشكلات مصر في ١٩٤٨ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٤، وربما كان هذا الدور بمثابة الدور الوحيد الذي كان يمكن تحقيقه علي يد عبد الخالق ثروت باشا لو امتد به العمر.. لكن حتي لو امتد بعبد الخالق ثروت باشا العمر فإنه لم يكن ليتحمل العمل مع ملك كالمملك فاروق (وهو الذي لم يكن يحظى بتحمل الملك فؤاد له، فما بالك بفاروق؟)، ولا مع رؤساء ديوان من قبيل أحمد حسنين باشا ، ولا مع زعماء أحزاب من الموجودين في الأربعينيات، والسبب في هذا هو ما ألمحنا إليه من أن عبد الخالق ثروت باشا كان أصلب من إسماعيل صدقي باشا ، بينما كان إسماعيل صدقي باشا أقوى منه.

أخلاقه

كان عبد الخالق ثروت باشا أمتن أخلاقاً من نظرائه المعاصرين، وكانت هذه المتانة واضحة بصورة بارزة في أخلاقه الشخصية وأخلاقه البروتوكولية علي حد سواء، وكان ميالا كما نعرف

إلى حسم الأمور وإحقاق الحق والتزام القانون والحفاظ علي النظام، وكان في التزامه بهذه الأخلاق مثاليا، ونحن نعرف أن السياسة لا ترحب بهذه الصلابة الخلقية ولا بأصحابها إلا لفترة قصيرة، في المقابل كان إسماعيل صدقي باشا يتيح الفرصة للاستثناءات والتوفيقات والحلول الوسطي وللخطوات التي علي مرحلتين، وكانت قدرته واضحة في اصطناع دستور جديد وتشكيل برلمان جديد وإنشاء حزب جديد، ولم يكن عبد الخالق ثروت باشا في المقابل ليفكر في أية خطوة من هذه الخطوات فضلا عن أن يخطوها.

لا بد الآن أن ننتقل من الحديث عن عبد الخالق ثروت باشا من منظور المقارنة بينه وبين إسماعيل صدقي باشا، لنتحدث عن عبد الخالق ثروت باشا بعيدا عن المقارنة.

قدراته الخطابية و الشعبية

من غير المشهور ولا المعروف وربما من غير المتصور أن قدرات عبد الخالق ثروت باشا البيانية والخطابية هي التي قدمته لمواقع الصدارة، وهو واحد من الذين اكتشفهم سعد زغول باشا، فقد سمعه يتحدث في افتتاح الجامعة، فكان تعقيب سعد زغول الحاسم كعادته حين يعلق في هذه المناسبات: "إن خطابه أحسن الخطب تلاوة وإلقاء ومعنى وعبرة". وعلى الرغم مما قد يبدو من ابتعاد عبد الخالق ثروت باشا عن الشعبية، فقد كان له منها نصيب تاريخي، تمثل في توليه منصب رئيس النادي الأهلي في الفترة من ١٩١٦ - ١٩٢٤. والحق أنه كان لعبد الخالق ثروت باشا نشاط اجتماعي بارز، فقد شارك في مجلس إدارة الجمعية الخيرية الإسلامية، وفي تأسيس الجامعة المصرية. وقد كان عبد الخالق ثروت باشا أيضا واحداً من مؤسسي أول مجلة مصرية للقانون.

إعجاب رواد الأدب به

شارك عبد الخالق ثروت باشا في تمويل طباعة كتاب "المخصص"، وهو من كتب التراث النادرة، وقد بدأت طباعته بمطبعة بولاق عام ١٨٩٨، وتمت الطباعة سنة ١٩٠٣ أي استغرقت طباعته خمس سنوات. كما أنه أشار على دار الكتب المصرية بطبع كتاب النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ومن الطريف أنه أدرك هذه الأهمية مما لاحظته من اهتمام الأوربيين بذلك الكتاب.

نعرف أن للدكتور محمد حسين هيكل كتابا مهما بعنوان «تراجم غربية وشرقية» ومن بين السياسيين المصريين الذين عاصروهم هيكل باشا في السلطة فإنه لم يفرد ترجمة كاملة إلا لعبد الخالق ثروت باشا، مع أنه رثا محمد محمود باشا في وسط مذكراته بفقرة رائعة، وقد فعل نفس الشيء مع عبد الخالق ثروت باشا، لكنه أفرد له أيضا ترجمة كبيرة حافلة بالحب والتقدير.

كذلك كان عبد الخالق ثروت باشا من الذين حظوا بإعجاب الدكتور طه حسين ، فقد كانت له عليه أفضال مبكرة ، وقد قال عنه طه حسين ضمن ما قال : " كان عظيم مصر، رجاحة حلم، ونفاذ بصيرة ،وذكاء فؤاد، وسعة حيلة، وتفوقا في السياسة " .
وقال أيضا : "إن صوته العذب مرآة لنفسه العذبة. وأشهد.. لقد كانت الخصومة السياسية تشتد بينه وبين البعض حتى تنتهي إلى أقصاها. ولكنه يحفظ لهؤلاء الناس في ناحية من قلبه مودة كريمة خالصة."

وقد سجل الدكتور طه حسين نفسه امتنانه لعبد الخالق ثروت باشا في الإهداء الذي قدم به د. طه حسين في كتابه في الشعر الجاهلي ، حيث قال:

" إلى حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا

" سيدي صاحب الدولة: كنتُ قبل اليوم أكتبُ في السياسة، وكنْتُ أجد في ذكرك والإشادة بفضلك، راحة نفس تحب الحق، ورضا ضمير يحب الوفاء. وقد انصرفْتُ عن السياسة وفرغْتُ للجامعة وإذا أنا أراك في مجلسها كما كنتُ أراك من قبل، قويّ الروح، ذكي القلب، بعيد النظر، موافقا في تأييد المصالح العلمية توفيقك في تأييد المصالح السياسية. فهل تأذن لي أن أقدم إليك هذا الكتاب مع التحية الخالصة والإجلال العظيم

وقد وقع الدكتور طه حسين هذا الإهداء في ٢٢ مارس سنة ١٩٢٦.

وفي تاريخنا المكتوب كثير من الوقائع التي تظهر مهارات عبد الخالق ثروت باشا وقدراته ومنها قصة طريفة أوردها الأستاذ فكري أباطة في كتابه «حواديت فكري أباطة» عن مناورة ممتعة نفذها الزعماء الثلاثة: سعد و عدلي وعبد الخالق ثروت باشاعلي حساب النائب «الوطني» الشاب فكري أباطة.

أداء ثروت باشا النائب العام في قضية مقتل بطرس غالي

نعرف أن بطرس بطرس غالي باشا قتل في فبراير ١٩١٠ حين كان رئيسا للوزراء، وكان عبد الخالق ثروت نائبا عاما وقت وقوع جريمة الاعتداء ، بل إنه شهد الاعتداء، وهو الذي تولّى التحقيق في القضية بنفسه كما أنه هو الذي تولّى تقديم مرافعة النيابة والرد على المحامين ، وفي الحقيقة فإن بوسعنا أن نصل إلى أفضل تصوير لكفاءة ثروت باشا و اتزانه وقدرته على لململة المشكلات من خلال قراءة مرافعته و مرافعات المحامين الثلاثة في هذه القضية .

كانت محكمة الجنايات قد انعقدت برئاسة المستر دلبروجلي وعضوية أمين بك علي وعبد الحميد بك رضا ، وكما قلنا فقد تولّى النائب العام [ثروت باشا بنفسه] تقديم مرافعة النيابة العمومية ، و لهذا فإننا حريصون على أن نثبت للقارئ في هذا الباب مرافعة ثروت باشا و ما تقدم به الدفاع متمثلا في ثلاثة من كبار المحامين ذوي السمعة العالية .

و نستطيع من قراءة هذه النصوص التي نقدمها أن ندرك ثلاثة أمور:

- أولها : تمكن ثروت باشا من مرافعته حيث قدم وجهة نظره باقتصاد وقوة من دون حاجة الى كثير من المؤثرات .

- وثانيها : أن الدفاع قيد نفسه في دفاعه من حيث لم يكن ملزما بالتقييد وأجمع على مخاطبة المتهم بما كان يجب عليه أن يخاطب به المحكمة والنيابة ، لكننا نستطيع ان ندرك أن الامر كان خارج نطاق قدرة الدفاع وما كان مسموحا به في الأفق السياسي في ظل سطوة المحتل الموجود على رأس الدولة و على قلبها أيضا ، بل وعلى المنصة أيضا .

- وثالثها : أن الدفاع حتى من غير أن يقيد نفسه لم يصل في مهارة و حرفية أدائه القانوني الى عشر مستوى الدفاع الذي نجده في مرافعة النحاس باشا عن ماهر والنقراشي (بعد ١٥ عاما من هذه القضية) وهو ما يمكن للقارئ أن يدركه بكل وضوح من النصوص التي أوردناها في كتابنا " المقامر والمغامر والمكابر " .

وهنا يجب علينا من باب الانصاف واحقاق الحق ان نشير الى ثلاثة ظروف متغيرة لصالح قضية ١٩٢٥ مقارنة بقضية ١٩١٠ أولها استقلال مصر مهما يكن شكليا ، وثانيها قدرة النحاس الفذة التي تفوق قدرات غيره من المحامين ورجال القانون ، وثالثها ان قضية ١٩٢٥ لم تشهد ذلك [الاستنفار المسيحي الدولي] الذي شهدته قضية ١٩١٠ ، و التي شارك فيه بنفسه الرئيس الأمريكي السابق روزفلت وأقطاب الحكومة البريطانية بدون موارد .

مرافعة عبد الخالق ثروت باشا ضد الورداني

لنقرأ نص مرافعة عبد الخالق ثروت باشا حيث يقول :

" إن الجناية المطروحة عليكم اليوم ليست من الجنايات العادية بل هي بدعة ارتج لها القطر بأكمله ابتدعها الورداني فيه ، وكان إلى اليوم طاهرا منها ، لم يكن قصدي أن أطيل الكلام في الجريمة من حيث ثبوت ارتكابها فإن المتهم سجل على نفسه بإقراره سواء في التحقيق أو أمام قاضي الإحالة أنه قتل المرحوم بطرس باشا عمدا بعد سبق الإصرار على القتل والترصد له "ولكن الدفاع أسمعنا ٣٣ شاهدا سمعت شهادتهم وفكرت فيها فألفيتها تحوم من بعيد حول نقط يريد الدفاع أن يدرأ بها عن المتهم مسئولية القتل من جهة خاصة و أن يخفف بها مسئولية الجناية من جهة عامة .

الأولى : بخصوص العملية الجراحية التي أجريت لرئيس الوزراء المجني عليه ، وهل كان في الإمكان انقاذه لو لم تجر العملية بالأسلوب الذي أجريت به .
والثانية : الادعاء بأن المتهم مختل القوى العقلية .

"فأما عن المسألة الأولى فقد نذبت المحكمة لجنة برئاسة الطبيب الشرعي الإنجليزي وأستاذ الجراحة الإنجليزي بمدرسة الطب وجراح مصري لتقرر ما إذا كانت الجروح الناشئة عن الإصابة مميتة بدون إجراء العملية أو أنه كان للمصاب أن يعيش بدون إجراء العملية؟ وما إذا كانت العملية قد أجريت مع اتخاذ الاحتياطات الضرورية فنياً؟ وقد قررت هذه اللجنة أن إجراء العملية كان واجبا.

" وأما عن المسألة الثانية فالورداني يتمتع بكامل قواه العقلية ويعزز ذلك الورداني فقد أطلت التفكير في إنفاذ عزمه وأنه من أعضاء الجمعيات الفوضوية التي تحرض على الاغتيال.

" إن الورداني بجنايته قد عمد إلى خرق حرية القانون السماوية والبشرية ، عمد إلى قتل النفس التي حرم الله قتلها ، عمد إلى إزهاق روح بريئة من غير ذنب ، عمد إلى حرمان إنسان من أقدس حق له في هذه الدنيا ، عمد إلى حرمان عيلة من معيها ، وأمة من رجلها ، وحكومة من رئيسها ، عمد وأطاع هواه ، وأطلق رصاصته فماذا جرى؟

" أنظروا يا حضرات القضاة كم أساء الورداني بجنايته إلى هذا البلد الأمين الأسف فماذا جنت عليه مصر ولماذا هو يضرها كل هذا الضرر ، إن الوطنية التي يدعي المتهم الدفاع عنها بهذا السلاح المسموم [لبريئة] من هذا المنكر إن الوطنية الصحيحة لا تحل في قلب ملأته مبادئ تستحل اغتيال النفس إن مثل هذه المبادئ مقوضه لكل اجتماع [يقصد الحياة الاجتماعية أو المجتمع] .

" وماذا يكون حال أمة إذا كانت حياة أولى الأمر فيها رهينة حكم متهوس يبيت ليلة فيضطرب نومه وتكثر هواجسه فيصبح صباحه ويحمل سلاحه يغشاهم في دار أعمالهم فيسقيهم كأس المنون.

" ماذا يريد الورداني؟ أيريد أن يكون حكما وحاكما؟ أيريد أن [تكون] الفوضى بعد النظام؟ أيريد ضرا ودمارا عاجلين؟ هذه يا حضرات القضاة الغاية التي استحل الورداني من أجلها قتل النفوس ليصل بوطنه إليها خدمة له ومحبة فيه. وهذه هي الغاية التي ظنها شفيعا له لديكم وسببا لعطفكم عليه وشفقتكم به.

" إن جناية الورداني لأشد ضررا ألف مرة من جناية كل مجرم قاتل أو سارق أو قاطع طريق فإن هؤلاء جنائتهم فردية ، وجناية الورداني على أمته ووطنه ، وهؤلاء يجب الاحتراس منهم ، وتوقى أضرارهم وهو يأخذ الناس في مأمئهم وعلى غرة منهم ومالهم منه من واق.

" إن كان الورداني أراد بفعلته أن يخدم بلاده فلقد ساء طريقه إلى هذه الخدمة ، إن كان أراد أن يحييها من الجناية .فلقد صدع كيائها صدعا. وأضر بها ضررا بالغا بتلطيخه صحيفتها بالدماء وقد كان أمامه لخدمتها طريق من طرق مشروعة.

" كان في وسعه أن يحارب خصمه بغير ذلك السلاح القاتل ، فإن كن على حق خرج من هذا النضال بطلا شريفا سائرا وبنفسه إلى خدمة الوطن ، لا أن يلقي إليك تلك الرصاصات ليذهب به إلى عدم يسير إليه اليوم قاتلا أثيما ينسب المبادئ مبادئه ، ولعنة الله عليه باسم الإنسانية التي انتهك حرمتها والحرية التي خرق سياجها والوطن الذي جنى عليه.

" يا حضرات القضاة الآن بيدكم الأمر إن هي إلا كلمة تخرج من أفواهكم لا تسألون عنها إلا أمام ضمائركم وأمام الله سبحانه وتعالى وبها تبددون ظلمات أحاطت بالبلاد وبها تستأصلون جرثومة خبيثة يخشى منها على عقول النشء وأنا على يقين من أنك ستجيبون صوت الحق والعدل ، [فالإنسانية] تستصرخكم لما أصابها من جراء هذه الجناية الفظيعة فتحكمون بالإعدام على هذا الجاني.

مرافعة الأستاذ أحمد لطفي السيد في قضية الورداني

"بادئ ذي بدء، نطلب من المحكمة اعتبار الواقعة مجرد شروع في قتل لأن الوفاة لم تنشأ عن الإصابات التي أحدثها به المتهم والمثبتة في تقرير الطب الشرعي على هذه الصورة الآتية: رصاصتان في رقبته والثالثة في كتفه اليسرى والرابعة في جنبه الأيمن ، ونستند في ذلك إلى تقرير اللجنة الطبية المنتدبة الذي لم يجزم بأن الاحتياطات الواجبة فنيا في إجراء العملية قد اتخذت فعلا ، ورأي الدكتور سرج فورونوف الذي أشار على أطباء مستشفى الدكتور ملتون بعدم إجراء العملية. والذي دهش بعد تمام إجرائها لما وجد المجني عليه على مائدة العمليات وبطنه مفتوح إضافة إلى رأي الطبيب الشرعي النمسوي المنتدب هو فمان الذي قرر أنه من المؤكد أنه مثبت في علم الجراحة بوجود أحوال أصيب فيها القلب بإصابات نارية لم تحدث عنها وفاة.

"وإننا نطلب إحالة الورداني إلى طبيب اختصاصي لفحصه وتقدير مسؤوليته عن الجريمة التي تثبت عليه يا حضرات القضاة .

" انظروا إلى هذه القضية كما ينظر إلى أية قضية أخرى ولا تقيموا اعتبارا إلى أن المتهم هو إبراهيم الورداني وإلى أن المقتول هو رئيس النظار بطرس غالي.

أما أنت أيها الورداني فلقد همت بحب بلادك حتى أنساك ذلك الهيام كل شيء حولك ، أنساك واجبا مقدسا هو الرأفة بأختك الصغيرة وأمك الحزينة فتركتهما تبيكان هذا الشاب الغض ، تركتهما تتقلبان على جمر تركتهما تقلبان الطرف حولهما فلا تجدان غير منزل مقفر غاب عنه عائلته تركتهما على ألا تعود إليهما وأنت تعلم أنهما لا تطيقان صبيرا على فراقك لحظة واحدة فأنت أملهما ورجاؤهما.

دفعك حب بلادك إلى نسيان هذا الواجب وحجب عنك كل شيء غير وطنك وأمتك فلم تعد تفكر في تلك الوالدة البائسة وهذه الزهرة اليانعة ولا فيما سينزل بهما من الحزن والشقاء ما أقدمت عليه.

ونسيت كل أملك في الحياة وقلت إن السعادة في حب الوطن وخدمة البلاد واعتقدت أن الوسيلة الوحيدة للقيام بهذه الخدمة هي تضحية حياتك، أي أعز شيء لديك ولدى أختك والدتك ، فأقدمت على ما أقدمت راضيا بالموت لا مكرها ولا حبا في الظهور، أقدمت وأنت عالم أن أقل ما يصيبك هو فقدان حريتك ففي سبيل حياة أمتك بعثت حريتك ثمن غال.

فأعلم إذاً أيها الشاب أنه إذا تشدد معك قضاتك ولا إخالهم إلا راحميك فذلك لأنهم خدمة القانون وهذا هو السلاح المسلول في يد العدالة والحرية ، وإذا لم ينصفوك ولا أظنهم إلا منصفيك فقد أنصفك ذلك العالم الذي يرى أنك لم ترتكب ما ارتكبته بغية الإجمام ولكن باعتقاد أنك تخدم بلادك ، وسواء وافق اعتقادك الحقيقة أو خالفها فتلك مسألة سيحكم التاريخ فيها ، وإن هناك حقيقة عرفها قضاتك وشهد بها الناس وهي أنك لست مجرماً سفاكاً للدماء ولا فوضوياً من مبادئه الفتك ببني جنسه ولا متعصباً دينياً ، خلقه كراهية من يدين بغير دينه إنما أنت مغرم ببلادك هائم بوطن ، فليكن مصيرك أعماق السجن أو جدران المستشفى ، فإن صورتك في البعد والقرب مرسومة على قلوب أهلك وأصدقائك وتقبل حكم قضاتك باطمئنان واذهب إلى مقرك بأمان.

مرافعة محمود أبو النصر بك في قضية الورداني

" لما دعينا للدفاع عن هذه القضية تذكرنا قول قاسم أمين: رأيت قلب مصر يخفق مرتين الأول يوم تنفيذ حكم دنشواي والثانية يوم جنازة مصطفى كامل ، ونضيف إلى ذلك أنه إذا كان قلب مصر أخفق في ذينك الحادثين فقد رأيناها يخفق في حادثين آخرين هما:

- إعادة قانون المطبوعات.
- مد امتياز قناة السويس.

حضرات القضاة، إننا نشعر بعظم المسؤولية التي احتملناها أمام ضمائرنا وأمام الله والناس نعم إن المسؤولية كبرى.. ما كنا نتقدم إلى احتمالها لولا ثقنا بعدل القضاء واستقلاله.

حدث ذلك الحادث فعمت الدهشة البلاد واستحکم الذهول في بعض العقول فتسرع من تسرع إلى اتخاذه مثارا لأحقاد وضغائن يشهد الله أن لا وجود لها إلا في ببداء الخيال والوهم.

نعم سمعنا والأسف ملء قلوبنا سمعنا صيغة كانت أشبه بأصوات الانتقام منها بتكليف الحالة الواقعة ، أوشك الجو بهذه الصيحة إن يزداد ظلماً فتشابه الأمر واتسعت دائرة المسؤولية الجنائية عن مركزها الحقيقي أخذ البريء بغير البريء. ثم سيقوا جميعاً إلى المحاكم فلم يلاقوا من عدل القضاء واستقلاله سوى ما تعلمون ، وكان من نتائج هذا التهويل في هذا الحادث

والخروج به عن حد المعقول وحقيقته الثانية أن قام بيننا بالأمس ذلك الضيف الكريم الذي يدعي روزفلت يتهم الأمة بالتعصب الإسلامي بغير أن يبحث عن كنه ذلك المجني عليه ولكنه أجلس نفسه ظلما على منصة القضاء وأصدر حكمه في قضيتنا كما يشاء.

أجل يا حضرات القضاة فلا مثل هذه الصحية المنكرة ولا ما هو أشد وقعا منها واجدا سبيلا إلى نفوسكم الكبيرة وعقولكم الرزينة في تقدير مسؤولية الورداني ذلك الذي اختارته الأقدار ليكون حكمكم في قضيته برهانا ساطعا على وجود تلك الضمانة الكبرى في قضائكم المتعالي عن الشبهات ، واختارته ليكون حكمكم في هذه الظروف إثباتا شافيا للناس عن معنى ذلك الثبات الكامل والسكينة المطلقة والتجرد عن كل شيء إلا النظر الحر في تلك الحادثة مع رعاية الظروف والأسباب فلا تهزمكم صيحة ولا تؤثر في رأيكم ضوضاء.

حضرات القضاة إن الأشخاص الذين يرتكبون جريمة ، وهم في حالة انفعال الحساسية وتهيج الشعور ، ليسوا مسئولين مسئولية تامة حتى ولو لم يعانوا من اضطراب عقلي وإننا لننفي سبق الإصرار ونرى أن وصف الجناية الصحيح هو الشروع في قتل باعتبار أن وفاة المجني عليه لم تكن بسبب ما ارتكبه المتهم بل بسبب الخطأ الطبي في إجراء العملية الجراحية.

وبعد فأتقدم إلى المحكمة بطلب الرأفة والرحمة، لا أريد بالرأفة والرحمة أن تتجاوزوا للمتهم عن شيء مما يستحقه عدلا لأنني أقول إن الرحمة فوق العدل، بل أقول إن الرحمة هي أقصى وأسمى مرتبة من مراتب العدل فإذا طلبتها فإنما أطلب العدل في أرقى معانيه.

أطلب العدل المجرد من كل مؤثر ذلك العدل الذي يقضي بقصاصين مختلفين اختلافا كبيرا، على شخصين ارتكبا جريمة واحدة في ظروف متشابهة لما يتبين فيهما من اختلاف الطبائع وتغاير المقاصد وتباين الأسباب.

إني على ثقة تامة من أنكم ستقدرون لهذا المتهم من العقوبة ما يصلح تقديره لمثله وبديهي لديكم أن قليل العقوبة عنده يعادل كثيرها عند غيره من المجرمين العاديين.

رب ساعة في السجن تعادل شهرا أو أياما العقوبات مقدورة وأرقاها في سلم العدل ما [روعي] فيه أحوال الإرادة صحة واعتلالا وقوة وضعفا وهو ما لا سبيل إليه إلا باعتبار الشخصيات الذاتية لكل متهم والظروف الخصوصية لكل متهم فإذا اقتضى العدل أن تعاقبوا فلتنكن، العقوبة على هذا المبدأ القويم.

احكموا وسيحفظ التاريخ حكمكم في هذه القضية ليكون آية من آيات العدل، فلا تنسوا للمتهم ما قدمته من الاعتبارات وعلى الخصوص تحرر عمله من سبق الإصرار، وتغلب الأسباب على إرادته وتأثيرها في مزاجه العصبي إلى الحد الذي عرفناه.

مرافعة الأستاذ الهلباوي في قضية الورداني

تحدث الهلباوي باشا في مرافعته عن الظروف التي تسببت في قيام الورداني بقتل رئيس النظار بطرس غالي ابتداء باتفاقية السودان ومرورا برياسة محكمة دنشواي وإعادة قانون المطبوعات وانتهاء بمد امتياز قناة السويس لمدة أربعين عاما أخرى مقابل أربعة ملايين من الجنيهات وقال إن الورداني قتل غالي باشا نتيجة لكل هذه الأمور ثم قال :

"حضرات القضاة

" لقد خدمت نحو ٢٥ عاما محاميا، ولم يخطر ببالي يوما أن أسأل أو أقرأ سبب اختيار الرداء الأسود حلة رسمية للمحامي الذي يتشرف بالدفاع بين يدي القضاء ولا سبب انتخاب اللون الأخضر للوسام الذي تزدان به صدور من عهد إليهم بإصدار الأحكام.

أما الآن وقد أبعدت عن قلبي هذه القضية كل راحة، وجعلتني مرآة لتلك القلوب المتفطرة كأمر المتهم وشقيقته وباقي أهله وقلت إن كان مختار هذه الألوان أراد باللون الأسود رمز الحداد والمصائب للمحامي الذي يمثل القائم هو بالدفاع عنه وباللون الأخضر الذي يتحلى به صدر القاضي الرمز إلى الطاوس ذي الريش الأخضر وهو مثال ملائكة الرحمة، فنعم الاختيار.

كأننا نحن هنا في هذه القاعة أمام أولئك القضاة، بملائكة الرحمة على سطح هذه الأرض نقوم على نوع ما بمأمورية شبيهة بمأمورية أولئك الأبحار في هياكلهم الذين اتخذوا مثلنا ثياب الحداد ، وهم يتضرعون إلى مبدع السموات والأرض بأن يفيض على الأرواح الذاهبة إلى دار الخلود سحب رحمته وغفرانه

ونحن هنا نقول لكم إنكم تذكرون أنه ليس دائما بمقدور لهذا الإنسان الضعيف أن يحمي نفسه من الخطر والزلل ، ... فتقبلوا دعاءنا في طلب الرحمة للأحياء كما يتقبلها من أقامكم حكما في عباده والذي علمنا أنه كما أن من صفاته العدل فإن من صفاته الرحمة وعلمنا فوق هذا أن الرحمة فوق العدل.

الآن لي كلمتان أوجههما إلى المتهم بين يدي القاضي:

الأولى: أني إذا كنت قاسيا عليه في نعته فلأني خاضع لقانون ليس دائما من سوء البخت- ملتئما مع أحكامه مع ما توصى به الذمة والضمير لأنه مضطر في أحوال كثيرة - رعاية لسلامة المجتمع البشري وصيانتته إلى أن ينظر نظرا آخر في تعريف الحلال والحرام ونحن المحامين أحق الناس بالأدب والخضوع لهذا القانون فإذا قبل الدفاع عذرك أيها المتهم وعرضه على قاضيك فعليك أنت أيضا أن تتقبل قبولا حسنا عذر الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية.

الثانية: إنني إذا أنزلتك منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران فلأن ذلك واجب أيضا يقتضيه الدفاع ولكن إذا أبت بنفسك أن تعيش بين السلاسل والأغلال وأن تعيش معاملة الأشقياء وقطاع الطرق فارفع نفسك عن هذا السبيل وأقبل نبال الموت بقلب البواسل فالموت آت لا راد له إن لم يكن اليوم فغدا ، اذهب إلى لقاء الله الذي لا يرتبط إلا بعدالته المجردة عن الظروف والزمان والمكان ، اذهب مودعا منا بالقلوب والعبرات ، اذهب فقد يكون في موتك بقضاء البشر عظة لأمتك أكثر من حياتك ، اذهب فإن قلوب العباد إذا ضاقت رحمتها عليك فرحمة الله واسعة.

إنقاذه لحافظ عفيفي باشا من الاتهام بقتل بطرس غالي باشا

استطاع ثروت باشا [الذي أصبح كما نعرف رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية] و بجهد غير عادي أن يُنقذ وزير خارجية لاحقا من أن يشمله الاتهام بالقتل وهذا الوزير المُنقذ (بفتح القاف) هو حافظ عفيفي وزير الخارجية ورئيس الديوان الملكي بعد ذلك (١٨٨٦ - ١٩٦١)، وقد لخصت هذه القصة تحت العنوان الموحى : وزير خارجية أنقذ وزيرا للخارجية من الاتهام بقتل وزير خارجية !

والحقيقة أن هذه القصة تمثل أهمية خاصة في فهم معاني الوطنية في تاريخنا، فالمعاني المُستخلصة منها كثيرة، وتدلنا علي مدي تغلغل الروح الوطنية في ذلك الجيل، كما تدلنا علي قدرة النائب العام علي صياغة الاتهام وتكليفه وخدمة الوطن من خلال هذا التكليف الدقيق والصياغة الذكية.

من ناحية أخرى فإن القصة تدلنا علي مدي تأصل فكرة تعاون مواطنين !! مع البوليس ضد الشُّبَّان الوطنيين، وأنه كان هناك من ذوي النفوس الضعيفة من يجدون اللذة في مُمارسة هذا التبليغ عن الوطنيين وتوسيع دائرة الاشتباه فيهم.. وربما يدعوننا هذا أن نستطرد إلي ذكر حقيقة أخرى مُهمة وهي أن الخيط في قضية اغتيال أمين عثمان بدأ أيضا من خلال تبليغ من نصلحُ علي تسميتهم الآن من باب الدعابة بالمواطنين الشُّرفاء.

فضل الأستاذ محمود كامل في رواية القصة

أما صاحب الفضل في تسجيل هذه القصة فهو محام عظيم وكاتب قصة عظيم وهو الأستاذ محمود كامل الذي استطاع أن يُقدِّمها علي النحو الذي لم يترك لنا فيه أي فضل في روايتها ولا ربطها ولا تفسيرها ولا التعقيب عليها.

" كان موقفه المجيد (الحديث عن عبد الخالق ثروت باشا) من الدكتور حافظ عفيفي (الذي أصبح فيما بعد وزيرا للخارجية في وزارة ثروت نفسه)، فقد كان حافظ عفيفي قد اتهم في مقتل بطرس غالي، إذ كان بمثابة الصديق الصدوق للورداني قاتل بطرس غالي، كما أنه كان عضوا

في الجمعية السرية التي ينتمي إليها الورداني، وفضلا عن هذا فإنه كان علي صلة وثيقة بالورداني في الساعات أو الأيام التي سبقت مصرع بطرس غالي ، ثم شاعت الظروف أن يمثل عبد الخالق ثروت الاتهام في قضية مقتل بطرس غالي التي اتهم فيها عدد من أعضاء هذا الحزب، فلم يشأ أن يقحم الحزب في القضية، بل قصر اتهامه في المتهمين كأفراد، دون التركيز علي حزبهم»، وهذا الموقف غير مشهور، لكن الدكتور محمود كامل في مذكراته «يوميات محام» سجله بالتفصيل علي النحو التالي:

«علمت اليوم شيئا كان خافيا عني.. هو أنه قد حامت حوله عامئذ (أي في ذلك العام) شبهات الاتهام في قتل بطرس غالي باشا رئيس الوزراء، ورغم أنني قرأت معظم ما كتب عن هذه القضية من تحقيقات ومرافعات، ونشرت عنه «تحقيقا» في سلسلة كنت أكتبها منذ بضعة أعوام بعنوان «أشهر القضايا المصرية».. إلا أنني لم أجد في كل ما قرأت ما اتصل بي (علمه) اليوم من أن حافظ عفيفي يذكر للمرحوم عبد الخالق ثروت باشا رئيس الوزراء الأسبق فضلا لا ينسأه له، لعله من أقوى الأسباب التي دعمت الصلة بين الاثنين علي امتداد الأعوام الأخيرة».

«وفي ٢٠ من فبراير عام ١٩١٠ أطلق إبراهيم الورداني الصيدلي وأمين لجنة الحزب الوطني بالعباسية الرصاص علي بطرس غالي باشا رئيس الوزراء، فقبض عليه واعترف تواء وأكد أنه مسئول وحده دون شريك له عن القتل».

« لما وصل رئيس الوزراء إلي نهاية السلم حيث كانت تنتظره عربته التي هم بركوبها، أطلق عليه الورداني رصاصتين، فلما التفت إليه أفرغ أربع رصاصات أخرى».

«وثبت من التحقيق أن المتهم في الحادية والعشرين من العمر أتم دراسة الصيدلة في سويسرا وإنجلترا، وأنه اتصل هناك ببعض الجمعيات الثورية، من بينها جمعية كان ينتمي إليها قاتل لورد كيرزون الوزير البريطاني، وقد عاد إلي مصر في نهاية عام ١٩٠٩ وفتح صيدلية بجوار قسم بوليس عابدين، وبدأ نشاطه بالاتصال بأوساط العمال فأسس نقابة لعمال الصناعات اليدوية ببولاق واختير هو وكيلها، كما أسس جمعية أخرى باسم «جمعية التضامن الأخوي» قيل إن نظامها يقضي بأنه يجب علي مَنْ يرغب في الانضمام لها أن يكتب وصيته قبل قبوله في عضويتها ، كما ثبت في التحقيق أنه برر جريمته بأنه يذكر لبطرس باشا رئاسته للمحكمة المخصصة التي أصدرت حكما بإعدام أربعة من المتهمين في قضية دنشواي شنقا في نفس قري دنشواي. وموقفه من مشروع مد أجل امتياز قناة السويس».

«وقد انتقل الخديو عباس حلمي الثاني - دون انتظار الحرس - إلي المستشفى الذي نقل إليه المجني عليه ودخل غرفته وقبله والدموع تنهمر من عينيه، ثم بقي الخديو إلي جانبه نحو ثلاث الساعة، ولما انصرف أقبل الأمير حسين كامل - سلطان مصر بعدئذ - وشجع بطرس باشا»

«وقد تولت التحقيق - في بادئ الأمر ثلاث هيئات - الأولى مكونة من ناظري «الداخلية» و«الحقانية» و «حكمدار» القاهرة، والثانية برئاسة «مأمور الضبط» بمحافظة القاهرة وتولت دراسة الأوراق التي ضبطت في منزل الورداني ، والثالثة برئاسة مدير «الضبط» بوزارة الداخلية، ولعله يقابل الآن منصب مدير الأمن العام ، وتولت سؤال مَنْ وردت أسماؤهم في تلك الأوراق. وقد بلغ عدد من سئلوا في هذه التحقيقات نحو ستين شخصا صدرت الأوامر ليلا إلي جميع المحافظات بسؤالهم، ولما تقدم التحقيق صدرت الأوامر بالقبض علي بعض أعضاء «جمعية التضامن الأخوي» الذين قويت ضدهم الشبهات، لكن إبراهيم الورداني أصر علي إنكار أية صلة لهم بالحادث، وأن اعترف بوجود تلك الجمعية».

طبيب من "المواطنين الشرفاء" ينشر وشاية في صحيفة "الوطن"

و يستطرد الدكتور محمود كامل راويا ما يمكن التعبير عنه بلغة أيا منا التي نعيشها الآن من أن زميلا لحافظ عفيفي هو الذي وشى به على صفحات الجريدة المسماة بالوطن مما لم يكن من الممكن معه أن يهمل النائب العام موضوع التبليغ :

«ولم يرد في كل تلك التحقيقات لا علي لسان المتهم ولا علي لسان أحد من المتهمين الآخرين أو الشهود ذكر لحافظ عفيفي.. لكن في تلك الأثناء وقبل صدور قرار الاتهام، نشرت صحيفة «الوطن» مقالا لطبيب ذكر أنه زامل حافظ عفيفي في مدرسة الطب، وكان وثيق الصلة بعد تخرجهما، وأنه يعلم أن لحافظ عفيفي صلة بمقتل بطرس غالي، ودعا النائب العام في ذلك المقال إلي الاهتمام بالأمر وأبدي استعداده لتقديم ما لديه من معلومات تؤيد ذلك الاتهام».

«وكان طبيعيا أن يُستدعي حافظ عفيفي للتحقيق بعد أن نشر ذلك الاتهام الموجه إليه علنا في صحيفة واسعة الانتشار، وكان قد تردد عقب نشر مقال صحيفة «الوطن» أن حافظ عفيفي - إلي جانب عضويته في الحزب الوطني مع إبراهيم الورداني - فإنهما عضوان في نادي المدارس العليا، وأنهما كثيرا ما سمعا يتناقشان في الشؤون الوطنية العامة. بل إنه في الليلة السابقة علي يوم ٢٠ فبراير - أي يوم الحادث - ظل حافظ عفيفي يتحدث مع إبراهيم الورداني في ردهة نادي المدارس العليا إلي ما بعد منتصف الليل، وكان الحديث من الأهمية إلي حد أنهما نسيا أن نظام النادي يقضي بإغلاق أبوابه عند منتصف الليل، ويبدو أن خدم النادي تهييوا من أن ينهوهما إلي أن تبينا أن النادي قد خلا من أعضائه.. ومما تردد أيضا أن الورداني طلب أن يزوره حافظ عفيفي في السجن، وأنه طلب إليه في تلك الزيارة أن يهتم بأمر صيدلية الورداني بعابدين».

«وقد تولي عبد الخالق ثروت باشا النائب العام بنفسه سؤال حافظ عفيفي، الذي جاء بادي الاضطراب.. وشعر النائب العام بذلك فأكد له أنه رغم فظاعة الحادث فإن غرضه الوحيد هو الوصول إلي الحقيقة. وأضاف لكي يبعث الطمأنينة إلي نفس الطبيب الشاب «لن يصيب الأبرياء

سوء، لكن المجرم وشركاءه سيلقون جزاءهم. ولم يكتف بذلك، بل أكد له أنه استدعاه كشاهد وطلب منه حلف اليمين، وأن يصارحه بما دار من حديث بينه وبين الورداني في نادي المدارس العليا، وبغير ذلك مما يعرفه عن الورداني».

«وكان لعبد الخالق ثروت صلة سابقة بحافظ عفيفي منذ كان طالبا بمدرسة الطب عام ١٩٠٤، وتوجه مع نفر من زملائه طلبة المدرسة القضائية وعرضوا عليه أن يعينهم على إنشاء ناد للمدارس العليا خريجين وطلبة، فرحب ثروت بهم وعرض أن تجتمع اللجنة التحضيرية لمشروع النادي في بيته بشارع القاصد، بل إنه أعد بنفسه مشروع قانون النادي، وقبل أن يكون عضوا بمجلس إدارة النادي بعد افتتاحه، وكان من المعروف أن غالبية أعضائه من أعضاء الحزب الوطني، ومن أنصار زعيمه مصطفى كامل. وقد ظل ذلك النادي العتيق الذي لعب دورا مهما في تاريخ مصر الحديث حتي أصدرت السلطة العسكرية قرارها بإغلاقه عام ١٩٤٤، عقب إعلان الحرب العالمية، أحس حافظ عفيفي - بعد أن هدأ روعه - أنه أمام رجل لا ينشد إلا تحقيق العدل، وظل ذلك الإحساس بالإعجاب والتقدير و عرفان الجميل يلازمه حتي لقي عبد الخالق ثروت ربه».

صداقة عبد الخالق ثروت باشا بمصطفى كامل باشا

تطرق الأستاذ محمود كامل بحديث عن علاقة الود والصداقة التي ربطت عبد الخالق ثروت باشا بالزعيم مصطفى كامل باشا :

«قبل إعداد هذه اليوميات تفضل الأستاذ أحمد ثروت القاضي بالمحاكم المختلطة والسفير السابق وابن المرحوم عبدالخالق ثروت، باطلاع المؤلف (أي أستاذنا محمود كامل) علي خطاب مرسل من الزعيم مصطفى كامل في أثناء إقامته في إحدى القرى الجبلية الفرنسية للعلاج إلي «أخيه الأعز» عبدالخالق ثروت، يهديه فيه أطيب تحية وأجمل سلام ويبشره بأن صحته علي ما يرام، وهو خطاب موجه قبل حادث مقتل بطرس غالي بسنوات عديدة، مما يدل علي صلة الصداقة التي كانت تربط بين الرجلين قبل أن يتولى عبدالخالق ثروت منصب النائب العام.

وفاته

توفي عبد الخالق ثروت باشا فجأة في باريس في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٨، ونقل جثمانه إلي مصر ودفن بها في احتفال رسمي. وكان قد سبقه إلي الوفاة في نفس العام اثنان من رؤساء الوزراء السابقين عليه هما حسين رشدي باشا و محمد سعيد باشا ، وكلاهما من مواليد ١٨٦٣ (كانا يكبرانه في السن بعشر سنوات). وبوفاته المبكرة لم يتح له أن يتولى رئاسات من قبيل رئاسة مجلس الشيوخ، فقد توفي في سبتمبر من عام ١٩٢٨ الذي ظل رئيسا للوزراء فيه حتى مارس .

الباب الخامس

يحيى إبراهيم باشا عنوان النزاهة

ترسخت شهرة يحيى إبراهيم باشا (١٨٦٠ - ١٩٣٦) في الوجدان المصري بفضل لمحة نزاهة نادرة، فهو رئيس الوزراء الوحيد الذي لم ينجح في انتخابات أجرتها وزارته، ولم يتكرر ما حدث معه بعد هذا أبداً على الرغم من كل الثناء الذي يحظى به في كتابات المفكرين والمؤرخين بسبب هذا الموقف، وهو ثناء مستطاب يغري بتقليد الرجل للحصول عليه ، لكن الحقيقة السياسية أن الثناء ليس كافياً لأن يجعل أياً من السياسيين يتنازل عن القبض على السلطة في يده من أجل سمعة على الورق .

عبوره السريع بالمناصب الوزارية

يحيى إبراهيم باشا نموذج نادر بين وزراء ما قبل الثورة في علاقتهم بالمنصب الوزاري ، فقد وصل إلي رئاسة الوزارة قبل أن تنتقضي أربع سنوات على توليه المنصب الوزاري لأول مرة، ولم يكن قد تولي غير وزارة المعارف في وزارتين، ومع هذا فقد قبل - بعد أن كان قد تولي رئاسة الوزارة - العمل وزيراً تحت رئاسة رئيس وزراء آخر هو أحمد زيور باشا.

الرأي المختلف في نزاهته

شاء حظي ذات مرة أن أستمع من أستاذين للتاريخ إلي تعلقين متناقضين يتعلقان بشخصية يحيى إبراهيم. قال الأول إنه أعظم رجل في تاريخ مصر لأنه سمح لخصمه أن يفوز عليه في الانتخابات التي أجراها في نهاية ١٩٢٣ و بداية سنة ١٩٢٤. وقال الأستاذ الثاني دون أن يكون حديثه تعقيبا على حديث الأول أو مناقضا له: إن يحيى باشا إبراهيم لم يكن يستحق أن يكون رئيسا للوزراء، ولهذا فإنه فقد المنصب بسهولة (!!) بل إنه خسر الانتخابات لأنه لم يكن قادرا على الفوز، وإنه جاء بالمصادفة البحتة.

حدثت الحاضرين بمجموعة من المعلومات عن الرجل فإذا هم يتساءلون: وكيف لم يأخذ هذا الرجل حقه بأكثر من حظه؟ والجواب بسيط، وهو أنه كان في نفسه أكبر منه عند الناس .

نشأته وتكوينه

ولد يحيى إبراهيم باشا في قرية بهبشين وهي من قرى مديرية بني سويف ، وتلقي تعليمه العام في مدرسة الأقباط الكبرى بالقاهرة، تخرج في مدرسة الحقوق، وحقق منذ بداياته توفيقا واضحا ، فقد كان الأول على الدفعة التي تخرجت من مدرسة الحقوق الخديوية سنة ١٨٨٠، وهي من أوليات دفعات هذه المدرسة، وربما تحسب على أنها الأولى تبعا لتأريخ الكلية لنفسها ،

وقبلها كانت المدرسة بمثابة مدرسة للألسن والإدارة، كما كان المحامون من ناحية أخرى يكتسبون وظائفهم ومهنتهم بالخبرة والممارسة فحسب، وإن كان هذا لا يمنع أنه كان هناك مَنْ تخرجوا في مدارس الحقوق الأوروبية في الخارج ممن هم تالون له في السن والأقدمية كحسين رشدي باشا المولود ١٨٦٣ وأحمد زيور باشا المولود ١٨٦٤.

مكانته بين رجال القضاء

وبتأسيس مدرسة الحقوق، أصبح هناك " منبع " متجدد لوكلاء النيابة وللقضاة والمحامين، ومع الوقت أصبحت ممارسة المهنة مقتصرة على الذين تلقوا هذا التعليم المؤهل لممارسة المهنة في هذه المدرسة وتخرجوا فيها.. وربما أصبح هذا الأمر الآن بمثابة حقيقة واقعة، هكذا فإن يحيى إبراهيم باشا كان بمنزلة أول مَنْ تَأهلوا في بلادهم بالعلم والتخرج بين الذين يمارسون المهنة في بلاده. ولنا أن نتصور بعد هذا يحيى إبراهيم باشا من حيث مكانته المتقدمة في كشف القضاء الذي يضم أيضا أعضاء النيابة، وإذا أردنا مقارنته بأقطاب الحياة السياسية المعاصرين له فإنه يمكن لنا على سبيل المثال أن نذكر أن النحاس باشا كان أول الدفعة التالية لدفعة يحيى إبراهيم بعشرين دفعة (١٩٠٠)، وأن عبدالعزيز فهمي قاضي القضاة كان متوسطا بينهما.

مناصبه العالية

عمل يحيى إبراهيم باشا بالقضاء فترة طويلة فأثبت تفوقا ونزاهة وقدرة ووصل مبكرا إلي أكبر منصب قضائي في ذلك العصر وهو رئاسة محكمة الاستئناف، وكان شاغل هذا المنصب فيما قبل إنشاء محكمة النقض يعد بمثابة قاضي القضاة لأنه صاحب أكبر منصب قضائي في مصر، ومن النادر أن يبدأ القاضي حياته السياسية بعد أن يكون قد وصل إلي هذا المنصب.. ولكن يحيى باشا إبراهيم بدأ حياته السياسية بعد توليه هذا المنصب، وقد بدأ حياته السياسية وزيرا في إحدى الوزارات الإدارية في أثناء ثورة ١٩١٩، وهي وزارة يوسف وهبة ولم يختار يوسف وهبة لمنصب الوزارة في وزارته إلا اثنين كان يحيى إبراهيم أحدهما.

رأيان متناقضان للدكتور هيكل و صليب سامي

في وسعنا أن نقتبس من مذكرات صليب سامي ثناءه على يحيى إبراهيم حين عمل رئيسا لمحكمة الاستئناف حيث يقول: «عمل رئيساً لمحكمة الاستئناف، مشرفاً على توزيع العدالة فيها. وكان مؤمناً بحقوق وظيفته وواجباتها. كان يستمع إلي شكوي المتقاضين في روية وحلم، ويحققها في أناة وحزم، ثم يصدر كلمته فيها بالعدل غير متأثر بغير الحق».

وعلى النقيض من هذا فإن الدكتور محمد حسين هيكل بحكم الخصومة الحزبية بين حزبه ويحيى إبراهيم كان حريصا حين يتحدث عن يحيى إبراهيم باشا أن يذكر أنه كان رئيسا لمحكمة الاستئناف على حين كان وكيلها الإنجليزي ممسكا بكل الأمور.

بداياته الوزارية

على أية حال فقد بدأ يحيى إبراهيم مناصبه الوزارية في وزارة يوسف وهبة باشا وزيراً للمعارف لمدة ستة شهور هي عهد هذه الوزارة (٢١ نوفمبر ١٩١٩ - ٢١ مايو ١٩٢٠)، ولم يشترك يحيى إبراهيم بعد هذا في وزارة نسيم الأولي ولا في وزارتي عدلي وثروت الأوليين، ولكنه عاد إلي تولي ذات الوزارة وهي وزارة المعارف في وزارة نسيم باشا الثانية (٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ - ٢١ مايو ١٩٢٣).

ومن هذا المنصب صعد يحيى إبراهيم مباشرة إلي رئاسة الوزارة التي شكلها بعد أسابيع من الفراغ الوزاري، وقد استمرت وزارته أكثر من عشرة شهور (١٥ مارس ١٩٢٣ - ٢٧ يناير ١٩٢٤)، أنجز فيها أول انتخابات في عهد الملكية. ولا يزال من حق يحيى إبراهيم أن يحتكر لنفسه الثناء على نزاهة الانتخابات التي أجراها، فقد جمع مع رئاسته للوزارة منصب وزير الداخلية، وكان هذا أول وآخر عهده به.

اهتمامه بالأدب

بدأ يحيى إبراهيم باشا مناصبه الوزارية كما ذكرنا بالمعارف، وهو واحد من ستة رؤساء وزراء بدأوا مناصبهم الوزارية بالمعارف، وربما كان هو أقلهم علاقة بالمعارف بالمعنى المتداول، ذلك أن الخمسة الآخرين يضمون الشاعر الكبير البارودي، والخطيب العظيم سعد زغلول، وعلى ماهر، وأحمد ماهر، وأحمد نجيب الهلالي، ولم يعرف عن يحيى إبراهيم باشا اهتمام مواز يصور علاقته الوثيقة هو نفسه بالأدب والثقافة على نحو ما كان هؤلاء مولعين، لكن الحقيقة أنه كانت له اهتماماته الأدبية، وأنه وضع كتاباً على غرار كتب المختارات المشهورة وكان كتابه بعنوان «القطع المنتخبة». كما أنه عمل بالأستاذية في مدرسة الحقوق و ترجم كتاباً فرنسياً في مجال الإدارة في ١٨٨٥، ومن الإنصاف أن نشير إلى أنه نجح في إنشاء المدارس الليلية في عهد وزارته للمعارف فقد كان حفياً بجهود محو الأمية.

ولهذا فلا يعجب قارئ من أن يحيى إبراهيم كان هو الوزير الوحيد الذي صعد من وزارة المعارف مباشرة إلي رئاسة الوزارة، وهو الوحيد أيضاً الذي لم يتول من الوزارات غير المعارف قبل رئاسة الوزراء.

دوره في أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم»

نستأذن القارئ أن نستبق توالي الأحداث لننتقل إلى ما تكرر أدبياتنا الثقافية كثيراً من الحديث عن اسمه في الأزمة الوزارية التي تسببت عن كتاب الشيخ على عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم» وهي الأزمة التي وصلت إلي استقالة الوزراء الدستوريين تضامناً مع زميلهم الذي أقبل، ربما لا يعرف القراء أسماء هؤلاء الوزراء وحقيقة الإقالة وقصة الاستقالة، وفي

اختصار شديد نقول إن الوزير الذي أُقيل كان هو رئيس حزب الأحرار الدستوريين نفسه عبدالعزيز فهمي باشا، وكان وزيراً للحقانية (أي العدل)، أما الذي أقاله أو طلب إقالته فهو يحيى إبراهيم باشا رئيس الوزراء بالنيابة، وذلك لأن عبدالعزيز فهمي باشا (كوزير للعدل) تباطأ في تنفيذ القانون وإخراج الشيخ على عبدالرازق من وظيفته كقاضٍ شرعي بعدما أخرجته هيئة كبار العلماء من زمرة العلماء، وكان عبد العزيز فهمي باشا يريد أن يكسب الوقت فحسب لأن القانون كان في صف وجهة النظر التي كان رئيس الوزراء بالنيابة (يحيى إبراهيم باشا) يطالب بامضائها.

وبالطبع فإن عبد العزيز فهمي باشا بمكانته القانونية والفقهية لم يكن يجهل هذا، وربما يتعجب القراء أن يأتي كائن من كان ليطلب من الرجل الذي عُرف بأنه شيخ القضاة (عبد العزيز فهمي باشا) أن يطبق القانون على نحو معين.

كان سابقاً على عبد العزيز فهمي في كل شيء

لكن القارئ يدرك بوضوح أن هذا لم يكن بالأمر الصعب ولا الغريب على يحيى إبراهيم باشا، فهو يسبق عبدالعزيز فهمي باشا في التخرج بعشر سنوات كما ذكرنا . وكان كلاهما بمثابة الأول على دفعته ، وفضلاً عن هذا فإن يحيى باشا قد وصل بالفعل إلي مكانة قاضي القضاة حين تولي رئاسة محكمة الاستئناف، ولم يكن عبد العزيز فهمي حتي ذلك الوقت وهو وزير قد وصل بعد إلي تلك المكانة بين القضاة وإن كان قد وصل إليها فيما بعد كما نعرف . وهكذا كان من الطبيعي جدا والمنطقي جدا في فكر يحيى إبراهيم وتصوره أن يقيل عبد العزيز فهمي باشا لأنه لم ينفذ ما كان يقضي به القانون. وإذاً فإن أقال عبدالعزيز فهمي لم يكن مجرد القائم بعمل رئيس الوزراء زيور، وإنما كان هو من كان قاضي القضاة و رئيس الوزراء الأسبق.

الأحرار الدستوريون يحتجون

على نحو ما نفهم من روايات كثيرة وفي مقدمتها مذكرات الدكتور هيكل فمن الطريف أن وزير الأحرار الدستوريين لم يكونا عازمين على الاستقالة تضامنا مع رئيسهم، لكن موجة الانتصار للحزب وللرئيس كانت قوية وعارمة واضطرتهما إلي الاستقالة.. وكانت الحجة قوية وقوية جدا (وإن كان هذا غريبا على أسماعنا الآن) وهي الالتزام الحزبي.

وربما يدلنا على مكانة يحيى إبراهيم باشا في ذلك الوقت ما روته بعض الروايات من اقتراحات كانت تطالب بأن يخرج يحيى إبراهيم من الوزارة كما خرج عبد العزيز فهمي ليكون هناك توازن بخروج رئيس حزب الاتحاد في مقابل رئيس حزب الأحرار الدستوريين . لكن الأمور لم تمض في هذا الاتجاه، وإنما مضت في الاتجاه الآخر الذي خرج به وزراء الأحرار الدستوريون الثلاثة من الائتلاف الحاكم ثم ليأتلفوا مع الوفد والحزب الوطني مكونين الائتلاف

الوطني الشهير في ١٩٢٦ الذي كان من نتيجته إجراء الانتخابات وعودة الوفد بأغلبية كبيرة بعدما تم الائتلاف الشهير بين الوفد و حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني. وهكذا يمكن القول بأن يحيى إبراهيم باشا هو صاحب الفضل في الإتيان بالوفد إلي مقاعد السلطة في المرتين الأوليين ١٩٢٤ و ١٩٢٦ حتي وإن لم يكن - على سبيل القطع - صاحب النية في المرة الثانية.

سرعان ما أثبت نفسه

ونعود إلى التسلسل التاريخي للأحداث فنذكر أن اختيار يحيى إبراهيم لرئاسة الوزارة كان مفاجئا لبعض الأوساط السياسية، لكن يحيى إبراهيم سرعان ما أثبت نفسه كرئيس للوزراء، وحتى من قبل إجرائه الانتخاب فإنه هو الرجل الذي قُدر له أن يصدر الدستور في عهده، وكان الدستور جاهزا بعد ما أعدته لجنة الثلاثين كما كانت تعديلات الملك عنده جاهزة أيضا. لكن يحيى إبراهيم بحسه القانوني المتفوق استطاع أن يبلور الأمور وأن يصدر الدستور بالفعل، وبناء على صدور الدستور أجريت الانتخابات. وشهدت فترة حكمه عودة الزعيم سعد زغلول باشا ورفاقه من منقاهم. و تميز عهده كرئيس للوزراء بالإنجازات القانونية، ومنها صدور القانون الخاص بالانتخابات، وقانون الأحكام العرفية، وقانون شركات التعاون المصرية الزراعية، وشهد عهده بدء الاتجاه إلي تمصير الإدارة.

ومن الجدير بالذكر أن وزارة يحيى إبراهيم كانت حافلة بالدينامية، وربما لم يحدث في أية وزارة (حتى ذلك العهد) ما حدث في هذه الوزارة فقد شكلها يحيى إبراهيم من مجموعة مختلفة الأقدمية من الوزراء، فقد كان فيها أربعة وزراء كانوا قد تولوا الوزارة قبله، وثلاثة وزراء تولوا الوزارة بعده، واثنان جديان .

فأما القدامى فكانوا:

- أحمد حشمت باشا، وقد كان عمل وزيرا منذ ١٩٠٨ وحتى ١٩١٤ في وزارتي بطرس غالي ومحمد سعيد الأولي.
 - محمد محب باشا، وكان قد عمل وزيرا منذ نهاية وزارة محمد سعيد الأولي.
 - أحمد زيور، وكان قد عمل وزيرا منذ ١٩١٥ في وزارة رشدي الثانية.
 - أحمد ذو الفقار وكان قد عمل وزيرا في وزارة محمد سعيد الثانية.
- وهؤلاء الأربعة سبقوا يحيى إبراهيم إلي منصب الوزارة لكنه سبقهم إلي رئاسة الوزارة وترأسهم في مجلس الوزراء.
- أما الوزراء الثلاثة الذين يلونه في الوصول إلي منصب الوزير، وضمتهم وزارته فكانوا:
- محمد توفيق رفعت باشا، وكان قد عمل وزيرا منذ وزارة نسيم الأولي ١٩٢٠.

- أحمد على باشا.
- محمود عزمي باشا وكان قد عمل أيضا وزيرا في وزارة نسيم الثانية.
- وأما الوزيران الجديان اللذان استوزرهما يحيي إبراهيم عند تشكيله لوزارته الوحيدة فهما:
- حافظ حسن باشا
- فوزي جورجى المطيعي

التعديلات الكثيرة في وزارته

وقبل أن تنتقضي ثلاثة شهور على تشكيل وزارة يحيي إبراهيم استقال أحمد على من وزارة الأوقاف وخلفه وزير الأشغال حافظ حسن، وعين وكيل وزارة الأشغال عبدالحميد سليمان باشا وزيرا للأشغال.

وبعد شهرين آخرين أجري تعديل في المواقع الوزارية فعين وزير الخارجية أحمد حشمت وزيرا للمالية (وكان أول عهده بالوزارة ١٩٠٨ أن عمل وزيرا للمالية). ومن الطريف أنه لم يتول بعد وزارة يحيي إبراهيم مناصب وزارية أخرى فكأنه انتهى بالمالية على نحو ما بدأ بها، وعين وزير المالية محمد محب باشا وزيرا للمعارف، على حين عين وزير المعارف محمد توفيق رفعت وزيرا للخارجية.

وبعد يومين من هذا التعديل المحدود استقال محمد محب باشا من منصبه كوزير للمعارف ، وكان يحيي إبراهيم حسيفا فعهد بالمعارف إلي محمد توفيق رفعت باشا على سبيل النيابة بالإضافة إلي الخارجية، وبعد أربعة أيام فقط عُين وزير جديد للمعارف هو أحمد زكي أبو السعود باشا وكيل وزارة الحقانية.

وفي ١٨ سبتمبر خرج أحمد زيور باشا من الوزارة ليعين في منصب رئيس الديوان ، واقتضى هذا أن يعين وزير جديد للمواصلات كان هو محمود شكري باشا ناظر الخاصة الملكية، فكأنما ذهب أحمد زيور للديوان في منصب الرئيس على حين جاء ناظر الخاصة للوزارة .

بهذا اختار يحيي إبراهيم خمسة وزراء جدد في وزارته الوحيدة : اثنان في بدايتها (حافظ حسن، وفوزي المطيعي)، وثلاثة في أثنائها كانوا على التوالي: وكيل وزارة الأشغال (عبدالحميد سليمان) الذي أصبح وزيرا لها، ووكيل الحقانية (أحمد زكي أبو السعود) الذي أصبح وزيرا للمعارف، وناظر الخاصة الملكية (محمود شكري) الذي أصبح وزيرا للمواصلات.

أما علاقة يحيي إبراهيم بالوزارة السابقة عليه وهي وزارة نسيم باشا، فتنتمثل في بقائه هو، لكنه أصبح رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية، على حين كان وزيرا للمعارف في وزارة نسيم، كما أنه استبقي من وزارة نسيم أربعة وزراء غيره هم: أحمد ذو الفقار للحقانية، ومحمود عزمي

للحربية أي في نفس موقعيهما، وأحمد على وقد اختاره وزيرا للأوقاف (وكان وزيرا للزراعة) ومحمد توفيق رفعت وقد اختاره وزيرا للمعارف خلفا له (وكان وزيرا للمواصلات)، وقد رأينا لتونا أنه أسند إليه الخارجية فيما بعد ، وهكذا تنقل محمد توفيق رفعت على يد يحيى إبراهيم من المواصلات إلي المعارف إلي الخارجية في شهور قليلة، وجدبر بالذكر أن محمد توفيق رفعت (١٨٦٥-١٩٤٤) زامل يحيى باشا إبراهيم في محكمة الاستئناف .

كذلك يمكن القول إن الذين بقوا في وزارة يحيى إبراهيم من أولها لآخرها في نفس المنصب ثلاثة فقط وهم : فوزي المطيعي وزير الزراعة الجديد ، و أحمد ذو الفقار (الحقانية)، ومحمود عزمي (الحربية)، وكان هذان يشغلان نفس هذه المناصب منذ وزارة نسيم الثانية ومن الطريف أن أحدا من وزراء يحيى إبراهيم باشا جميعا لم يواصل العمل في الوزارة التالية وهي وزارة سعد باشا زغلول، اللهم إلا زيور باشا الذي كان قد خرج من وزارة يحيى إبراهيم ليعين رئيسا للديوان، وقد عاد إلي مجلس الوزراء في أثناء وزارة سعد زغلول باشا وزيرا بلا وزارة، حيث أصبح رئيسا لمجلس الشيوخ ، ثم أصبح هو نفسه رئيس الوزراء الذي خلف سعد زغلول باشا وشكل وزارتين متعاقبتين ، وأصبح يحيى إبراهيم نفسه بمثابة رئيس الوزراء بالنيابة عنه في أثناء غيابه في وزارته الثانية .

عودته إلى الحكم

هل انتهى دور يحيى إبراهيم السياسي عندما صدرت نتيجة الانتخابات فلم يفز هو فيها وجاء الوفد على الحكم ؟ هل توارى في الظل كما ظن من قال إن يحيى إبراهيم جاء مصادفة وذهب بسرعة . الحقيقة تقول عكس هذا .

فقد كانت هناك حياة حزبية حقيقية لم تقبل بسلطة القصر المطلقة، وحين خرج الوفد من الحكم في نوفمبر ١٩٢٤ لم يعهد الملك إلي زعيم حزب الأحرار الدستوريين (عدلي يكن باشا) بتشكيل الوزارة، لكنه عهد بها إلي أحمد زيور باشا، وقد شكل زيور وزارته من وزراء لم يدخلوا أية وزارة من قبل، لكن كان منهم من له ميول وفدية واضحة، وسرعان ما استقال اثنان من الوزراء ، حين بدا لهم أن الوزارة تمضي في خط مناهض للفكر الوفدي (وهما عثمان محرم وأحمد خشبة) .

وهكذا كان لابد لوزارة زيور باشا من حزب مصطنع تستند إليه في بقائها بعد قيامها بالانقلاب الدستوري الأول، وهكذا فكر رجال الملك في تأسيس حزب الاتحاد، وتولي كبر هذا الحزب (على حد التعبير القرآني الجميل) حسن نشأت باشا، ووقع الاختيار على يحيى باشا إبراهيم ليكون رئيسا لهذا الحزب، وعلى على ماهر باشا ليكون وكيلًا لهذا الحزب .

وهكذا تشكلت وزارة زيور الثانية في مارس ١٩٢٥ مستندة إلي وجود حزبين يؤيدانها هما

حزب الأحرار الدستوريين والاتحاد، وبهذه الصفة عاد يحيى إبراهيم وعمل وزيرا في وزارة زيور باشا الثانية في مارس ١٩٢٥، مع أن زيور باشا نفسه كان قد عمل وزيرا في وزارة يحيى إبراهيم.

توليه الرئاسة بالنيابة

كان من نصيب يحيى إبراهيم باشا أن يعمل كوزير للمالية طيلة وزارة زيور الثانية (مارس ١٩٢٥ - يونيو ١٩٢٦) وأن ينوب عن رئيس الوزراء عند غيابه ، وبهذا وصل عدد الوزارات التي تولاهما إلي ثلاث وزارات، وعدد الوزارات التي شارك فيها أربع، منها واحدة برئاسته، وأصبح عدد الرؤساء الذين عمل معهم ثلاثة (يوسف وهبة ونسيم زيور) .

وقد اشترك حزب الأحرار الدستوريين كما أشرنا في هذه الوزارة وقبل الرئيس الثاني لهذا الحزب (وهو عبد العزيز فهمي باشا) أن يعمل هو الآخر وزيرا تحت رئاسة أحمد زيور باشا الذي لم يكن له حزب لا من قبل ولا من بعد. وكان هذا أول عهد عبد العزيز فهمي بتولي الوزارة وكان زيور باشا على حد تعبير معاصريه رجلا مستمتعا بالمنصب واللقب، وكان قد تعود قضاء الصيف في أوروبا، وهكذا فإنه أناب يحيى إبراهيم في رئاسة الوزارة أو قل إن القصر أناب له يحيى إبراهيم في رئاسة الوزارة وأصبح يحيى إبراهيم بمثابة رئيس الوزراء بالنيابة.

بعد أن تحقق الائتلاف في ١٩٢٦ ظل يحيى إبراهيم باشا موجودا في الحياة السياسية وإن لم يصل إلي درجة النجومية الساطعة، ولم يتمتع بالمعان الذي يتناسب مع مناصبه الرفيعة كرئيس حزب ملكي وكرئيس للوزراء وكرئيس للشيوخ وكقاض للقضاة (!!)

رئاسته لمجلس الشيوخ خمس مرات

كان ختام ما تولاه يحيى إبراهيم باشا من مناصب أن توج حياته برئاسة مجلس الشيوخ في عهد إسماعيل صدقي باشا في بداية الثلاثينيات . وربما كان هذا اختيارا موقفا من صدقي باشا الذي كان قد سيطر بالقوة على كل شيء، وكان وجود رئيس وزراء سابق في مقعد رئيس مجلس الشيوخ من أبرز ما يتوافق مع الديكورات الكثيرة التي اصطنعها لعهد، ومنها دستور ١٩٣٠، وحزب الشعب، وبرلمان الشعب.

وقد اختير يحيى إبراهيم باشا لرئاسة الشيوخ خمس مرات وهو رقم كبير في ذلك الوقت ، وهو واحد من أربعة رؤساء وزراء تولوا الشيوخ بعد رئاسة الوزراء ، أما الآخرون فهم : حسين رشدي باشا و عدلي يكن باشا و محمد توفيق نسيم باشا.

الباب السادس

أحمد زيور باشا أول مظلات الثورة المضادة

خال الفنان المحبوب

بدأ قبل كل شيء بأن نشير إلى أن من حقنا وحظنا أن نذكر أن أحمد زيور باشا (١٨٦٤ - ١٩٤٥) هو خال الفنان الكبير سليمان بك نجيب ، وهكذا يمكن للقارئ أن يستصحب صورة وأداء ذلك الفنان في مطالعته لحديثنا عن هذا السياسي الذي اختاره الملك فؤاد والإنجليز ليخلف سعد باشا زغلول في رئاسة الوزارة بعد حادث مقتل السردار في نوفمبر ١٩٢٤ إذ لم يكن من اللائق ولا من المهضوم ولا من المقبول أن يكون خليفة سعد في الحكم واحدا من أصحاب الخلافات العلنية أو الحادة معه ، وهكذا أدى هذا السياسي البارز دور أول غطاء للثورة المضادة التي بدأت منذ ذلك الحين ترتدي مسوح الدولة والحكومة لتواجه الشعب و الأمة في خطوات مضادة تحاول أن تنتقص من مكاسب الثورة ، وأن تنتكس بمسار الديمقراطية ، ومع أن زيور باشا لم يكن معنيا بهذه الحقيقة فإنه أدى لها دور الغطاء بسلاسة.

كيف اختير للرئاسة

جاء اختيار هذا الوزير القانوني الطابع ، الجركسي الأصل ، السكندري الإقامة ، غير الممارس للسياسة الحزبية ، والذي كان في ذات الوقت رئيسا لمجلس الشيوخ الوفدي ليكون بمثابة اختيار موفق ومعقول من جانب من أرادوا الائتلاف على ما حققته ثورة ١٩١٩ من انتزاع الحكم للشعب ، فضلا عن هذا ، فإن أحمد زيور باشا لم يكن بعيدا عن الحركة الوطنية ولا متعاليا عليها، بل كان أحد أربعة من كبار رجال الدولة السابقين قبلوا الاشتراك في الحكم من خلال الوفد، بل والاشتراك في وزارة سعد باشا زغلول ونظامه!! فقد انضم لوزارة سعد زغلول كوزير بلا وزارة في نفس القرار الذي ضم معه أحمد مظلوم رئيس مجلس النواب ، و ذلك بعد أن ضم سعد لوزارته كلا من محمد سعيد باشا و محمد توفيق نسيم رئيسي الوزراء السابقين ولم يعرف عن أحمد زيور باشا أبدا معاداة للحركة الوطنية ولا الهجوم عليها.. وربما بادلتها الحركة الوطنية نفس المجاملة :

- فإن تظاهراتها في عهد رئاسته للوزارة كانت ضد وزير الداخلية إسماعيل صدقي وكأن رئيس الوزراء غير مسئول عن أفعال وزير داخلية..
- كما أن الائتلاف (بين الوفد والدستوريين والحزب الوطني) الذي أودى بحكمه لم يركز

في الهجوم على الدكتاتورية على اسم أو مسئولية أحمد زيور باشا .
• كما أنه لا يحظى بأي قدر مواز للهجوم والانتقاد الذي يلقاه محمد محمود باشا أو إسماعيل صدقي باشا أو رجال القصر أو السراي.

طابعه النفسي

وربما يعود السبب في هذا إلى أن أحمد زيور باشا لم يعطل الدستور ولم ينشئ دستوراً جديداً.. أو باختصار شديد أنه لم يسلك مسلك اللدد في الخصومة. و كانت هذه الصفة قد مكنت أحمد زيور باشا من أن ينال كل المناصب الكبرى في هدوء : فقد رأس مجلس الشيوخ ورأس مجلس الوزراء ورأس الديوان الملكي. وقد تولى هذه المناصب الرفيعة التي كان يُعتقد أنها أكبر مما تؤهله طاقاته وجهده في الظاهر ، فكانت سمات شخصيته بكل ما فيها كفيلة بنجاحه في هذه المناصب، حتى إنه فيما بين السياسيين المصريين في النصف الأول من القرن العشرين، فإن أحمد زيور باشا يحتل مكانة متميزة وإن لم تكن متقدمة، وأكرر رأيي في أن السبب في هذا يعود إلي شخصيته وكفاءته، فقد تميز أحمد زيور باشا بمجموعة من المزايا وإن افتقد مجموعة أخرى من المزايا، وسنبداً بإلقاء الضوء على طبيعة ما تميز به أما عيوبه فسنتكفي بالقول بأنها عيوب سهلة الإدراك والحصص والنقد من خلال حديثنا المتفرس أو المتمرس عن مزاياه .

التشخيص السليم

فهو أولاً من أكثر معاصريه قدرة على التشخيص السليم، ذلك أنه لم يكن يقصر تعامله على الواقع فحسب، لكنه كان يرى كل الحقائق بدقة ، ويلخص ما يراه بصورة دقيقة جداً، وإليه ينسب القول الفولكلوري الطابع عن الموقف السياسي المصري في أثناء الحرب العالمية الثانية حين قال: إن الملك طلياني ، والشعب ألماني ، والحكومة إنجليزية. وقبل هذا ينسب إليه أشهر قول متخاذل ، وهو القول الذي قاله حين قبل تولي رئاسة الوزارة عقب استقالة سعد زغلول ووزارته الوطنية ، إذ قال بكل وضوح: إن مهمته ومهمة وزارته هي إنقاذ ما يمكن إنقاذه، وإن سياسته بالتالي هي إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وقد يلومني بعض القراء علي الارتفاع بقيمة مثل هذا التشخيص، لكن هل يدلني أحد على غير أحمد زيور باشا توصل في مثل تلك الظروف إلى مثل هذا التشخيص بعبارات موجزة معبرة؟.

ثقته المتناهية في قدراته

الميزة الثانية في أحمد زيور باشا أنه كان واثقا من نفسه إلي حدود بعيدة ، وهو رئيس الوزراء المصري الوحيد في التاريخ الحديث والمعاصر الذي أعطي للرجل الثاني مساحة كبيرة من حرية التصرف والنفوذ، بل إن أحمد زيور باشا وصل في هذا الحد - مرة بعد أخرى

إلي ما لا يُتصور أن يصل إليه غيره، وقد أعطي في وزارته الأولى سلطات واسعة لصدقي باشا حين اختياره ليكون وزير الداخلية في وزارته وليجري الانتخابات وليرتب تدخل الحكومة السافر في هذه الانتخابات و ليدبر هذا التدخل أو ليزيف الانتخابات أو ليزورها، وحين أعلنت النتيجة وتشكل برلمان ولم يصدع هذا البرلمان بما كان يريده صدقي فإن صدقي استصدر من الملك قرار حل البرلمان، كل هذا أتمه صدقي علي مسؤوليته من دون أن يشغل رئيس الوزراء باله به.

تصوير الدكتور هيكل باشا لموقفه

وقد صور الدكتور محمد حسين هيكل كل هذا الذي نشير إليه بعبارة جميلة موحية ، و من أبداع ما يمكن حيث قال ضمن ما قال :

« كان أحمد زيور باشا رجلاً بديناً ضخماً طويلاً وعرضاً، وكان ذكياً حاضراً البديهة والنكتة، وكان مثقفاً ثقافة فرنسية عالية. تعلم في مدارس الجيزويت الفرنسية، ثم درس القانون في فرنسا ، وارتقي في مناصب النيابة والقضاء حتي بلغ منصب المستشار بمحكمة الاستئناف، أعلي محاكم مصر في زمانه. وكان معروفاً بالنزاهة وحسن التقدير. لكنه كان يؤمن بسياسة القوة، ويرى أن حق الضعيف رهن بإرادة القوي، وأن محاولة الضعيف استخلاص حقه بالقوة مقضي عليها بالفشل لا محالة" .

" ولم يكن له في الحركة الوطنية نشاط معروف، وإن لم يعرف عنه أنه سخر من هذه الحركة أو تبرأ منها كما فعل نسيم باشا مثلاً. وكان بطبيعة ثقافته الجيزويتية أميل إلي مصانعة الأقوياء، كما كان في طبعه من الاستهتار ما يجعله يأخذ الأمور بهوادة تتجاوز المألوف، مع علمه بهذه الهوادة وينقد الناس لها. لهذا كله لخص سياسته حين سُئل عن موقفه من الإنذار البريطاني، ومن المشادة العنيفة القائمة بسببه بين مصر وإنجلترا، في كلمات ثلاث: «إنقاذ ما يمكن إنقاذه». هو إذاً رجل ممكنات لا رجل مثاليات. وهو يري أنه إن قال غير هذا كان خادعاً لنفسه وللناس".

إنابته ليحيى إبراهيم باشا

وفي وزارته التالية ترك أحمد زيور باشا دور الرجل القوي لرئيس وزراء سابق وهو يحيى إبراهيم باشا زعيم حزب الاتحاد، ودارت أزمة خروج الأحرار الدستوريين من الوزارة واستقالتهم وهو غائب في أوروبا دون أن تهتز له شعرة واحدة ..

ومع أن من حق القراء والنقاد أن يصفوه بما يستحقه هذا السوك من الوصف فإن من الظلم لأنفسنا ألا ننتبه إلي المعني الذي ارتضاه أحمد زيور باشا بإمكان وجود دور كبير وأساسي للرجل الثاني في وزارته، سواء أكان ذلك الرجل هو إسماعيل صدقي أو يحيى إبراهيم.

الثبات الانفعالي

الميزة الأخرى في أحمد زيور باشا كانت هي ذلك المزيج المتوازن من الثبات الانفعالي الجيد مع التكيف السلبي المتزن، وقد تجلت هذه الميزة في معظم تصرفات أحمد زيور باشا السياسية، لكننا سنلخص للقارئ بعض الأمثلة التي تقرب الفكرة إلي ذهنه:

• كان علي أحمد زيور باشا أن يشكل وزارته بسرعة عقب استقالة وزارة سعد باشا، وكان أحمد زيور باشا نفسه وزيرا سابقا للأوقاف وللمواصلات، وزامل عددا كبيرا من الوزراء في الوزارات التي عمل بها، وهكذا كان في وسعه اللجوء إلي زملائه السابقين، كما كان في وسعه اللجوء مباشرة إلي حزب الأحرار الدستوريين المنافس للوفد ليشكل الوزارة من بين مرشحيه، وكان في وسعه أن يترك للملك وللعمالين في كواليس الملكية أن يتصرفوا في شغل المقاعد الوزارية بمن هم علي علاقة جيدة بمؤسسة الملكية، لكن أحمد زيور باشا فاجأ الجميع بوزارة جديدة تماما لم يكن فيها أحد قد تولى الوزارة قبلها إلا هو .

• وكانت المفاجأة الثانية أنه ضم إليها وجوها وفدية كانت في طريقها إلي تولي الوزارة عند أي تعديل وزاري وفدي قادم، ومن أبرز هؤلاء عثمان محرم وكيل وزارة الأشغال الوفدي وقد اختاره أحمد زيور باشا وزيرا للأشغال، وأحمد خشبة وكيل مجلس النواب الوفدي.

• هكذا فإن أحمد زيور باشا بطريقة غير مباشرة بدا و كأنه تقرب من الوفد والبرلمان الوفدي واتقي شر معارضته ولو إلي حين . ومن الجدير بالذكر هنا أن الوفد نفسه كان علي مستوى المجاملة ، ذلك أن الوفد علي مدي تاريخه لم يجاهر بالعداوة وزاريتين خلفناه في الحكم عند تشكيلهما، وهما وزارة أحمد زيور باشا الأولى (١٩٢٤)، ووزارة علي ماهر الثالثة (يناير ١٩٥٢)، وذلك بسبب دقة الموقف الوطني الذي استغل استغلالا سينا لإقالة الوزارة وإبعاد الوفد عن الحكم، فقد كان مقتل السير لي ستاك حدثا موجها إلي قلب الحركة الوطنية أو كما عبر سعد باشا في تعليقه السريع بقوله إن الرصاصات التي وجهت إلي السردار أصابته هو قبل أن تصيب السردار.

الوفد لم يبخل عليه

وهكذا فإن الوفد لم يكن ليبخل علي أحمد زيور باشا أو غير أحمد زيور باشا بكل ما من شأنه صيانة استقلال الوطن وإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وكما نري فإن أحمد زيور باشا نجح في حدود السياسة التي تصور لها لنفسه والدور الذي أيقن أنه مطلوب منه.

ليس هذا فحسب بل إنني أستطيع أن أستشهد بأمتلة كثيرة علي تمتع أحمد زيور باشا بمزيج متوازن من الثبات الانفعالي والتكيف السلبي:

• فإنه بعدما تولى رئاسة الوزارة وبعدهما ظهر من الرغبة في بقاءه في هذا الموضع لمدة

طويلة، لم يكلف نفسه بناء حزب جديد وترك هذه المهمة للسراي وليحيي إبراهيم وعلي ماهر (حزب الاتحاد) مع بقائه هو علي رأس الوزارة.

• ثم إنه لم يجد حرجا في أن يرأس وزارة تضم الاتحاديين والدستوريين والمستقلين بنسب متفق عليها بعدما كان يرأس وزارة من المستقلين فحسب.

• كما أنه لم يبذل أي جهد في إثناء عثمان محرم وأحمد خشية عن موقفيهما حين تركا وزارته بعد الأسبوع الأول من تشكيلها معلنين أنهما لا يقبلان المضي في سياسته.

• فضلا عن هذا كله فإنه لم يتمسك بوزارة الداخلية علي نحو ما كان التقليد يقضي بجمعها مع رئاسة الوزارة، ولم يجد حرجا في أن يكلف بها رجلا قويا طموحا كإسماعيل صدقي باشا مع أن الخبرة القريبة كانت تحذر من وجود رجل قوي طموح في وزارة الداخلية لأن النتيجة أنه سيحل محل رئيس الوزارة في أقرب فرصة علي نحو ما فعل محمد توفيق نسيم في وزارة يوسف وهبة باشا.

استعائه بأنداده

من حديث لأحمد زيور باشا نفسه نقل عنه أنه كان في ذلك الحين لا يفتأ يعرض علي الأحرار الدستوريين المناصب الوزارية، بل **ويعلن** أنه سيظل محافظا علي عرضها عليهم إلي أن تجري الانتخابات، مؤملا أن يتغلب العقل علي الشهوات السياسية، ولكنهم مع ذلك تمسكوا بالرفض. لكن تعاملات أحمد زيور باشا السياسية مع الأحرار الدستوريين لم تكن تترك له مجالا حقيقيا للعودة إلي سابق تعاونهم معه، حتي لو أرادوا ذلك.

وفي عهد وزارته عُين محمد توفيق نسيم خلفاً له في رئاسة مجلس الشيوخ

نشأته

ولد أحمد زيور باشا في الإسكندرية سنة ١٨٦٤، وتعلم بمدرسة فرنسية في الإسكندرية تتبع طائفة العازاريين ، ثم في مدرسة الجزويت في بيروت. ثم درس الحقوق في فرنسا وتخرج فيها، وعمل في المناصب القضائية المصرية وتدرج فيها حتي عمل مستشاراً بمحكمة الاستئناف، ثم عين محافظاً للإسكندرية في ٥ مارس ١٩١٣. خلفا لمصطفى عبادي باشا الذي كان يشغل هذا المنصب منذ ١٩٠٦ ، وبقي أحمد زيور باشا في هذا المنصب حتى اختير للوزارة فخلفه أحمد مدحت يكن باشا محافظا للإسكندرية .

مناصبه الوزارية

وقد كان أحمد زيور باشا رابع رؤساء الوزراء الذين يعود الفضل في اختيارهم وزراء إلى حسين رشدي باشا في وزارته (الثلاثة الآخرون هم عدلي باشا وثروت باشا وصدقي باشا الذين أصبحوا وزراء منذ ١٩١٤) وسرعان ما أصبح هذا الوزير الجديد وزيرا مخضرمًا :

- فقد بدأ وزيراً للأوقاف في آخر وزارة رشدي الثالثة في ٢٣ ديسمبر ١٩١٧، وبقي في هذا المنصب ١٦ شهراً، ثم ترك الوزارة فلم يشترك في وزارة رشدي الرابعة (١٠ أبريل ١٩١٩) لكنه سرعان ما عاد لتولي الوزارة و ليكون من أبرز الذين اشتركوا في الوزارات الإدارية الثلاث التي شكلت في أثناء اندلاع ثورة ١٩١٩. وقد تولى وزارة المعارف في الأيام العشرة الأولى من وزارة محمد سعيد الثانية (٢١ مايو ١٩١٩ - ٢ يونيو ١٩١٩)، ثم تولى وزارة المواصلات بدءاً من ٢ يونيو وحتى نهاية عهد الوزارة في ٢٠ نوفمبر ١٩١٩. وهكذا فإنه تعاقب علي ٣ وزارات في عام ١٩١٩.
 - وقد احتفظ أحمد زيور باشا بوزارة المواصلات في ثاني الوزارات الإدارية وهي وزارة يوسف وهبة (نوفمبر ١٩١٩)، وثالثتها وهي وزارة توفيق نسيم الأولى (مايو ١٩٢٠)، وهكذا أصبح بمثابة وزير تقليدي للمواصلات.
 - فلما شكلت الوزارة التي عرفت باسم وزارة الثقة برئاسة عدلي يكن (مارس ١٩٢١) استمر في منصبه الوزاري كوزير للمواصلات طيلة وزارته أيضاً، هكذا فإنه ظل وزيراً للمواصلات ما بين ٢ يونيو ١٩١٩ و ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ مع أربعة من رؤساء الوزارات.
 - ثم إنه لم يشترك في وزارة ثروت الأولي ولا وزارة محمد توفيق نسيم الثانية.
 - ولكنه تولى وزارة المواصلات للمرة الخامسة في الأشهر الستة الأولى من وزارة يحيى إبراهيم (مارس - سبتمبر ١٩٢٣) حيث ترك الوزارة في ١٨ سبتمبر لي عين في منصب رئيس الديوان. ومن الطريف أن يحيى إبراهيم نفسه عمل فيما بعد تحت رئاسته في وزارته الثانية.
 - ثم اختير وزيراً بلا وزارة في أثناء وزارة سعد باشا زغلول، واستمر طيلة الأشهر الأربعة الأخيرة من الوزارة (يوليو ١٩٢٤ - نوفمبر ١٩٢٤)
- فلما استقالت وزارة سعد زغلول خلف هو نفسه سعداً في رئاسة الوزارة وشكل وزارته كما ذكرنا من وزراء جدد تماماً لم يتولوا أي منصب وزاري من قبل، ، لكنه سرعان ما عاد إلي الاستعانة بوزراء قدامي كان أبرزهم إسماعيل صدقي باشا الذي أصبح بمثابة الرجل القوي في الوزارة. وقد استمرت وزارتا أحمد زيور باشا ما بين ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ و ٧ يونيو ١٩٢٦ وهي فترة طويلة بمعدلات ذلك الوقت. وقد تولى بنفسه وزارة الخارجية طيلة عهد وزارته بالكامل (تولاها مؤقتاً في بداية عهد الوزارة الأولى ، ثم تولاها بصفة أصلية من ١ ديسمبر حتي نهايتها، وفي الثانية تولى وزارة الخارجية مع الرئاسة من بدايتها لنهايتها، كما تولى الداخلية مع الرئاسة في وزارته الأولى قرابة أسبوعين حتي ٩ ديسمبر ١٩٢٤ حيث خلفه فيها إسماعيل صدقي. ثم عاد لتولي وزارة الداخلية مرة أخرى مع الرئاسة في الفترة الأخيرة من وزارته الثانية (٣٠ نوفمبر ١٩٢٥ - ٧ يونيو ١٩٢٦) بعد أن استقال إسماعيل صدقي ، وهكذا فإنه لم

يترك الداخلية لأحد غيره إلا صدقي باشا . وبانتهاء رئاسته للوزارة انتهت علاقته بالمناصب الوزارية التي لم تمتد إلا لتسع سنوات فقط، ومع هذا كان حضوره الرسمي كما رأينا أقوى من حضوره الشعبي .

إسهامات وزارتيه

• كان أكبر إنجازات وزارتيه المتصلتين في نظري هو إصدار قانون الجنسية المصري (صدر في مايو ١٩٢٦) وهو أول قانون للجنسية المصرية وقد كان يتميز بليبرالية شديدة نادرا ما توافرت في قوانين الجنسية.

• وفي عهد وزارته صدر قانون إنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها في مارس ١٩٢٥ .
• والي وزارته يرجع الفضل في إصدار قانون النظام القنصلي في أغسطس ١٩٢٥، وقد أنط إنشاء القنصليات وإلغائها بمجلس الوزارة ووضع نظاما للوظائف السياسية (أي هيئات التمثيل الدبلوماسي) .

شراء مباني السفارات وانتقاد الوفد لهذه الخطوة

توسع أحمد زيور باشا في إنشاء القنصليات والمفوضيات في بلدان العالم المختلفة، وربما ساعده علي هذا الإنجاز أنه كان يتولى وزارة الخارجية بنفسه مع رئاسته للوزارة. وقد تم شراء دار السفارة المصرية في لندن (وقد بلغت مساحتها ألفي متر مربع وكلفت الحكومة ١٢٥ ألف جنيه).

وقد انتقد الوفد فيما رواه الدكتور عبد العظيم رمضان ما قامت به وزارة أحمد زيور باشا من " إنفاق مئات الألوف من الجنيهات في إنشاء السفارات والقنصليات في بلاد ربما لم يكن فيها مصري واحد، ولا لمصر فيها مصلحة، أو لها بها أدنى علاقة، وذلك لخلق مناصب لهؤلاء الأنصار، حتي وصل أمر هذه المفوضيات والقنصليات في عهد وزارة أحمد زيور باشا إلي درجة من الكثرة لم تكن تتفق وحالة مصر، أو تتلاءم مع صلاتها بالدول الخارجية".

موقفه من السودان

من حسن الحظ أن أحمد زيور باشا كان رجلا وطنيا تماما في نظرته إلى السودان وارتباطه العضوي بمصر ، وهي النظرة التي نالت ولا تزال تنال الاقتراء والتطاول من معظم كتابات عصر ثورة يوليو التي تحرص على تبرير فشل نظام ٢٣ يوليو في الحفاظ على وحدة وادي النيل بتكريس كل كا ينم عن انفصال السودان وتعميق دعاوى ومزاعم الاختلاف الجوهري معه. وعلى سبيل المثال فقد وصف الدكتور عبد العظيم رمضان سياسة أحمد زيور باشا تجاه السودان بذلك النمط من الوصف العنصري الذي كانت كل الكتابات التاريخية في عهد ٢٣ يوليو مضطرة إلى أن تتبناه بدأب شديد من أجل تبرير فشل الناصرية في الحفاظ على وحدة وادي

النيل ، وكان هذا الدأب المريض حريصا على تكرار بث كراهية السودان في نفوس المصريين وتصويره بمثابة العبء على الموازنة المصرية وعلى مصر نفسها ، ومن هنا فإننا نجد الدكتور عبد العظيم رمضان لا يجد أي قدر من الحرج في أن يستخدم وصف "الساذجة " ليصف به تصرفات زيور باشا التي كانت جزءا من السياق الطبيعي لتصرفات الحكومات المصرية في ذلك العهد ، وهو يصل إلى أن يقول:

"... وهذا المبلغ الذي تبرعت به حكومة أحمد زيور باشا ليس إلا امتدادا في الواقع للسياسة الساذجة التي ظلت مصر تنتهجها حيال السودان منذ ابتداء الحكم الثنائي، سياسة أن يكون لمصر دائما الغرم، ولإنجلترا دائما الغنم، وهي التي استمرت طوال تاريخ الاحتلال الإنجليزي حتي تخلصت ثورة ١٩٥٢ من كابوسها الثقيل المحزن، فبينما كانت بريطانيا تنفرد بحكم السودان تحت ستار «حكومة السودان» الأوتوقراطية، الإنجليزية الطابع والإرادة، وتخضع موارد السودان لاستغلال الشركات الإنجليزية، مثل شركة الجزيرة التي كانت تحتكر دلتا النيل جنوب الخرطوم، وتقوم بدور المنتج الأول للقطن في السودان، في ذلك الوقت كانت مصر تقوم بسد عجز ميزانية السودان ، وتقوم بمساعدته علي تكوين مال احتياطي بتقديم معونات إليه بلغت من عام ١٨٩٨ إلي عام ١٩١٢ مبلغا يربو علي خمسة ملايين ونصف مليون من الجنيهات، وهو مبلغ يزيد علي نصف ميزانية السودان في هذه الأعوام الخمسة عشر، كما أخذت تقدم للسودان القروض المتوالية التي لا تتضمن تحديد أجل للوفاء، للقيام بأعمال عامة منتجة كإنشاء الكباري، والسكك الحديدية، والتلغرافات، وإنشاء ميناء بورسودان، وقد قدرت هذه القروض من ١٩٠١ إلي ١٩١٢ بمبلغ يناهز خمسة ملايين ونصف مليون من الجنيهات".

اختلافنا مع الدكتور رمضان في تقييم موقفه

نعتقد في أن الدكتور عبد العظيم رمضان اندفع إلى الخلط بين أمرين :

- الأول : هو حجم وفاء مصر بالتزامات فرضت عليها تجاه تمويل القوة الدفاعية (التي فرضت باتفاق ثنائي) على السودان و تصوير هذه الالتزامات على أنها عبء ينبغي التخلص منه على نحو ما كان النحاس يتناقش في هذا وهو يتفاوض مع البريطانيين .
- والثاني: هو أن يتصور الدكتور عبد العظيم رمضان أن معنى هذا التفاوض أو المناقشة أن السودان نفسه عبء ينبغي التخلص منه .

وهنا ينبغي لنا أن نذكر أن زيور باشا الذي كان غطاء للثورة المضادة وصدقي باشا الذي كان رمزا للثورة المضادة لم يقبل بما قبل به العسكريون للأسف الشديد في عهد ثورة ١٩٥٢ عبد الناصر ، ولنقرأ ما يذكره أو ما يعلق به الدكتور عبد العظيم رمضان من حكم جائر في حق الحقيقة قبل أن يكن جائرا في حق زيور باشا أو صدقي باشا :

«وإذا كان هذا كله قد قامت به مصر في السودان قبل طرد الجيش المصري، فإن تبرع أحمد زيور باشا بدفع مبلغ الثلاثة أرباع المليون جنيه سنويا لنفقات قوة الدفاع السودانية التي أنشئت كمظهر من مظاهر الانفصال، لم يكن هناك ما يبرره، لأن الحكومة البريطانية كانت قد أعلنت سياستها في ١٥ ديسمبر ١٩٢٤، كما مر بنا، وذكرت أنها لا تفكر في إنهاء الحكم الثنائي إلي حين الاتفاق بشأنه في المفاوضات المستقبلية، ولهذا فإن ادعاء صدقي باشا بأنه بعمله هذا قد حفظ لمصر سودانها، قول باطل تماما، وقد كان البرلمان الدستوري في عام ١٩٣٠ يفكر دائما في حذف هذا المبلغ من الميزانية، وصرح النحاس باشا بذلك للمستتر هندرسون».

ومع هذا فإننا لا نستطيع لوم الدكتور عبد العظيم رمضان فقد كان الطرح الناصري قد فرض نفسه بقوة على المؤرخين والكتاب وكان بمثابة نص مقدس لا يجوز الاختلاف معه .

وصف العقاد لدور زيور في الثورة المضادة

كان الأستاذ عباس محمود العقاد قد لخص المعركة الانتخابية التي دارت في عهد أحمد زيور باشا في عبارة واحدة دالة وصادقة حيث قال: «إنها كانت حربا بين من استفادوا بحادثة السردار، ومن أصيبوا بهذه الحادثة، ومنهم الأمة بحذافيرها" والحق أن قول الأستاذ العقاد على إيجازه كاف لتلخيص كل شيء ولشرح كل معنى .

و في إطار ما جاء أحمد زيور باشا من أجله وهو الثورة المضادة ، فقد استصدرت وزارته عدة قرارات في إطار ما سُمى بتنظيم الحياة السياسية فأصدرت قانون الجمعيات والهيئات السياسية. وقد كان الدكتور عبد العظيم رمضان من الذكاء في وصفه لسياسة أحمد زيور باشا بأن لجأ إلي الاستشهاد بوصف الأستاذ العقاد لها، و ومع هذا فإننا ننقل عنه ما يلخص تدخل زيور باشا في الاعتداء على إرادة الشعب :

" فمن الأساليب التي اتبعتها وزارة أحمد زيور باشا في هذه الانتخابات ، أن أغفلت العمل بقانون الانتخاب المباشر، الذي وافق عليه برلمان ١٩٢٤، ورجعت إلي العمل بالقانون القديم، ولكن من حيث المبدأ فقط، فقد ألغت انتخاب مندوبين الثلاثينيين ، مع أن انتخابهم لمدة خمس سنوات، وعينت موعدا لانتخابات مندوبين ثلاثينيين جدد، ثم أخذت تعيث بكشوف الناخبين، فجعلت مثلا الكشف الثلاثيني الذي أدرج فيه اسم سعد باشا زغلول يجمع ناخبين من ستة شوارع مختلفة وكان من نتيجة هذا الترتيب، الذي عنيت به الوزارة عناية خاصة، أن سعد زغلول لم ينتخب مندوبا ثلاثينيا، وفاز عليه أحمد طلعت باشا، رئيس محكمة الاستئناف العليا بصوت واحد"

" ثم وقبل إجراء الانتخابات بثلاثة أيام فقط ، وبعد أن رأت الوزارة أن الوفد قد نظم صفوفه تنظيما يكفل له الفوز، قررت تعديل تقسيم عدد (١٠٦) دوائر لمصلحة مرشحي الحكومة، هذا

بينما كان رجال البوليس والإدارة يضيّقون علي المنتمين للوفد تضيقا شديدا، ويمنعونهم من ممارسة أي حق انتخابي، ويبدلون كل مساعدة لمرشحي الأحزاب الموالية للحكومة".

أزمات حسن باشا نشأت

طيلة عهد زيور تكررت و اشتدت الأزمة حول الدور الذي كان حسن نشأت باشا رجل الملك فواد يلعبه في تسيير الأمور التنفيذية باسم الملك وهو ما ناقشناه بالتفصيل في موضع آخر .

إصداره قانون الانتخاب المعدل

في ٨ ديسمبر ١٩٢٥ قبل إقصاء نشأت باشا من الديوان الملكي بيومين، أصدر زيور باشا مرسوما بقانون الانتخاب المعدل، وأباحه لمن بلغ سن الخامسة والعشرين بشروط مالية وأدبية، من بينها أن يكون حائزا لشهادة دراسة ثانوية (البكالوريا)، أو لشهادة تماثلها، كما جعل الانتخاب علي درجتين، وقوبل هذا القانون بعاصفة من الاستنكار من جميع الأحزاب، فبالإضافة إلي حرمانه لكثير من المصريين الذين بلغوا سن الرشد ولم تصدر عليهم أحكام مخلة بالشرف من حق الانتخاب، مما يخالف الدستور، فإن الحكومة كانت ترمي من وراء إصداره علي حد وصف الدكتور عبد العظيم رمضان إلي المراوغة والتسويق وكسب الوقت: إذ كان لا بد أن يمضي وقت طويل جدا قبل أن تكتب القوائم بأسماء المستأجرين، وأصحاب الحصص، والمستحقين في الأوقاف، ودافعي الضرائب المعينة، وحاملي الشهادة الثانوية، أو الشهادة التي تعادلها، ثم بعد ذلك تشرع وزارة الداخلية في تقسيم دوائر الانتخاب وغيرها من الإجراءات التي لا تنتهي.

وصف لورد لويد لإصدار زيور لقانون الانتخاب

وقد وصف لورد لويد فيما أثبتته و نقلته عنه الوثائق البريطانية إصدار هذا القانون بأنه عمل غير حكيم من أحمد زيور باشا في تلك الأحوال السياسية القائمة، وذكر أن أحمد زيور باشا أصدره علي الرغم من نصيحته له بعدم إصداره .

دوره في إنهاء حقبة صدقي وعبد الفتاح يحيى باشا

سنتناول هذا الدور بالتفصيل في الباب التالي ضمن منظومة الحديث عن تلك الحقبة .

وفاته

توفي أحمد زيور باشا في الإسكندرية سنة ١٩٤٥ عن عمر طويل لم يسبقه إليه من أنداده إلا يوسف وهبة باشا الذي عاش اثنين وثمانين عاما ، وإن كان النحاس باشا قد عمّر بعدهما أكثر منهما علي نحو ما عاش من قبلهما ومن بعدهما أطول منهما ، ودفن في الإسكندرية.

الباب السابع

عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزراء الذي ابتدع فكرة اليمين الدستورية

عبد الفتاح يحيى باشا هو أقل رؤساء الوزراء المصريين فيما قبل الثورة شهرة مع أنه تولى هذا المنصب في فترة مهمة و معقدة من تاريخ الحركة الوطنية والصراع الديمقراطي والسياسي .

وعلى الرغم من أن أداء عبد الفتاح يحيى باشا الرئاسي كان معقولا بل جيدا وخاليا من العيوب القاتلة فإن سمعته أو وصفه السياسي ظل يعرف و يقدم في الأوساط التاريخية علي أنه يمثل النموذج المصري البارز للشخصية السياسية التي تنتمي لطبقة أبناء البيوتات فتبدو كفاءتها من حيث العائلة متفوقة علي كفاءتها من حيث الشخصية نفسها ، وليس هذا صحيحا تماما أما الأكثر دقة فالقول بأنه يمثل النموذج المصري البارز للسياسي الهادئ الكفاء الذي يحظى بثقة كبيرة من كثيرين ممن هم أقدم منه، فقد كان محل ثقة كل الزعماء حتي من دون أن يسعى بنفسه إلي أن يكون هو نفسه زعيما، ولهذا فإنه تولى رئاسة الوزراء أو اختير لها دون سعي كثير منه.

مقارنته بمحمد محمود باشا كابنين لزعميين كبيرين

عرف عصر الليبرالية نموذج الزعيم محمد محمود باشا ١٨٧٧ - ١٩٤١ ابن الزعيم محمود سليمان باشا ، وقد كان محمد محمود باشا يتمتع بطموح لا حدود له، وبحركة لا تهدأ، وبجهد إيجابي كان يبذله علي الدوام من أجل المكانة المتقدمة، كما كان متشعبا بروح تحزب واضحة، وبقدرة علي جمع الناس من حوله، ولم تكن النسبة التي يتمتع بها عبد الفتاح يحيى من هذه السمات لتصمد للمقارنة مع محمد محمود باشا ، ومع هذا فان عبد الفتاح يحيى باشا وصل الي رئاسة الوزارة في سن ووقت مقاربين لوصول محمد محمود باشا نفسه. و لا شك في أن عبد الفتاح يحيى باشا قد أفاد من والده ومن شقيقه ومن ابن شقيقه، أما والده فهو أحمد يحيى باشا الذي كان يعد بمثابة ملك اسكندرية وهو الذي تأسس باسمه المسجد المشهور في زيزنيا على شارع أبو قير الرئيسي، وقد كان من كبار تجار القطن، ومن أنصار حزب الوفد منذ تأسيسه، وكان عضوا في مجلس بلدي الإسكندرية، كما كان نائبا عن المدينة في مجلس شوري القوانين،

وأما شقيقه فهو أمين يحيى أحد الثلاثة الذين أسسوا لجنة التجارة والصناعة، وأحد كبار المساهمين في أول شركة مصرية لتصدير القطن. وأما ابن شقيقه فهو على أمين يحيى الذي كان من أنشط الوجوه الشابية في الحياة السياسية .

ومن الطريف أن موقف والد عبد الفتاح يحيى باشا في ثورة ١٩١٩ يكاد يتطابق مع موقف والد محمد محمود في ثورة ١٩١٩ ، وقد كان محمود باشا سليمان من مؤيدي سعد زغلول منذ بدء الحركة الوطنية، وحين علم بأن ابنه انضم للخارجين علي سعد باشا دفعه دفعا إلي العودة إلي سعد، ونحن نذكر أن محمود سليمان باشا أبي أن يصافح ابنه إلا بعد أن يعود إلي سعد، وكذلك أو قريبا من ذلك (وربما أفضل) كان موقف أحمد يحيى باشا من سعد زغلول باشا فهو الذي كان على رأس مستقبلية في الإسكندرية عند عودته المظفرة الى مصر من المنفى وهو الذي صعد اليه في الباخرة ليصاحبه في تحيته للجموع الحاشدة التي كانت في استقباله .وعلي نحو ما قدم حفني محمود باشا شقيق محمد محمود خدمة كبرى في إصلاح ذات البين في ائتلاف الأحزاب في منتصف العشرينيات فقد كان لشقيق عبد الفتاح يحيى باشا دور أيضا في تأليف القلوب حول أخيه، وكذلك فان علي أمين يحيى كان يتطوع للقيام بدور الجندي المجهول من أجل عمه، فقد كان يقف وراء ستار ليسجل حوارات عمه مع الأطراف الأخرى.

بداياته في المنصب الوزاري

كان عبد الفتاح يحيى باشا أحد وزيرين اختارهما عدلي باشا يكن في وزارته الأولى (الثاني كان هو الآخر من أبناء البيوتات وهو نجيب بطرس غالي). وقد بدأ عبد الفتاح يحيى مناصبه الوزارية كوزير للحقانية طيلة عهد وزارة عدلي يكن الأولى التي هي وزارة الثقة (مارس ١٩٢١) ثم بقي بعيداً عن المناصب الوزارية مدة طويلة .

وجاءته الفرصة مرة أخرى عندما شكل إسماعيل صدقي باشا وزارته الأولى و عهد إليه بالوزارة نفسها (الحقانية) لمدة ثلاثة أسابيع (٢٠ يونيو - ١٢ يوليو) أثر بعدها أن يسند إليه وزارة الخارجية (١٢ يونيو - وحتى نهاية عهد الوزارة في ٤ يناير ١٩٣٣) ليخلف بهذا حافظ عفيفي الذي عين وزيرا مفوضا لمصر في الخارج، وهكذا أثر صدقي باشا لعلي ماهر أن يتولى الحقانية خلفا لعبد الفتاح يحيى (وكان علي ماهر قد تولاه للمرة الأولى لمدة أسبوع في وزارة زيور التي كان إسماعيل صدقي فيها بمثابة الرجل القوي)، أما الخارجية فقد كان صدقي قد أسندها في بداية وزارته كما ذكرنا إلي حافظ عفيفي طيلة الأسابيع الثلاثة التي تولي فيها عبد الفتاح يحيى الحقانية، وهكذا أجري صدقي باشا تبديلاته بين هؤلاء الأعلام: فحل عبد الفتاح يحيى وزير الحقانية محل حافظ عفيفي في الخارجية، وحل علي ماهر وزير المعارف محل عبد الفتاح يحيى في الحقانية، وحل وزير جديد هو مراد سيد أحمد محل علي ماهر في المعارف!

لم يشترك عبد الفتاح يحيى في وزارة إسماعيل صدقي الثانية بل كان خروجه منها هو وعلي ماهر بمثابة سبب مرجح لإعادة تشكيل الوزارة برئاسة صدقي نفسه.

فترته ليست قصيرة

ينظر الي فترة رئاسة عبد الفتاح يحيى للوزارة على انها فترة طويلة بمعدلات ذلك الوقت، والأهم من هذا أنه كان من خلف إسماعيل صدقي باشا بكل جبروته وسطوته وكفائته وسلطانه ونفوذه، ومع هذا فلم يظهر في عهده ما يدل علي أنه فقد زمام السيطرة علي الأمور. وقد أثر عبد الفتاح يحيى باشا أن يحتفظ بوزارة الخارجية مع رئاسته للوزارة طيلة عهد رئاسته لها، وهكذا فإنه عاد لتوليها بعدما كان تعاقب عليها في وزارة صدقي باشا الثانية خلفان له هما: نخلة المطيعي، وصليب سامي. وقد عوض صليب سامي عن منصبه كوزير للخارجية بوزارة الحربية من دون أن يؤخذ رأيه. ويروي صليب سامي باشا في مذكراته أن الملك فؤاد تولى إقناعه بأن هذا الاختيار صدر عن رغبته هو.. أي رغبة الملك. بانتهاء عهد وزارته تعاقب علي رئاسة الوزارة كل من: محمد توفيق نسيم (في وزارته الثالثة) وعلي ماهر (في وزارته الأولى) ومصطفى النحاس (في وزارته الثالثة والرابعة)، ولم يشترك في هذه الوزارات لكنه عاد الي دخول الوزارة مع عودة محمد محمود فيما سمي بالوزارة الائتلافية او القومية الكبرى .

عودته لمنصب الوزير و نيابته عن رئيس الوزراء

فيما بعد تركه لرئاسة الوزارة بأكثر من اربع سنوات فان عبد الفتاح يحيى باشا قبل في تلك الوزارة الائتلافية ، شأنه في ذلك شأن صدقي باشا ، أن يعمل وزيرا تحت رئاسة محمد محمود في وزارته الثانية الكبرى التي تألفت في آخر أيام سنة ١٩٣٧، وبهذا أصبح واحدا من رؤساء الوزارات التسعة فيما قبل الثورة الذين قبلوا العمل كوزراء بعد أن كانوا قد وصلوا إلي رئاسة الوزارة (في مقابل عشرين لم يعملوا وزراء بعد أن أصبحوا رؤساء وزراء). وهو أحدث هؤلاء جميعاً فيما قبل الثورة، فلم يحدث لأي من رؤساء الوزراء التاليين له أن قبل هذا الوضع. أما أول من قبل هذا الوضع فيما بعد الثورة فقد كان هو الرئيس جمال عبد الناصر نفسه حين عاد للعمل تحت رئاسة الرئيس محمد نجيب في مارس ١٩٥٤.

في تلك الوزارات الثلاث المتعاقبة التي رأسها محمد محمود باشا تولى عبد الفتاح يحيى وزارة الخارجية ، واستمر فيها طيلة تولي هذه الوزارات الثلاث الحكم ، لكن اسم منصبه في الوزارة الأولى منها (أي وزارة محمد محمود الثانية) كان وزير الدولة المتولي وزارة الخارجية، وكان هذا من باب التوافق مع تسمية الشخصيات الكبيرة " وزراء دولة" ، ثم تم العدول عن هذا اللقب الغريب إلي ما كان معتادا و واقعيا فأصبح وزيرا للخارجية في الوزارتين

التاليتين، وهكذا ظل بمثابة وزير الخارجية ما بين (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - ١٨ أغسطس ١٩٣٩) بالإضافة إلي المديتين الأوليين (١٢ يونيو ١٩٣٠ - ٤ يناير ١٩٣٣) و(٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ - ١٤ نوفمبر ١٩٣٤). و عندما سافر محمد محمود باشا رئيس الوزراء إلي أوروبا اسندت رئاسة الوزارة بالنيابة إلي عبد الفتاح يحيى باشا نحو شهرين.

مكانته في تاريخ الوزارات

اشترك عبد الفتاح يحيى في ست وزارات، وعمل مع ثلاثة رؤساء هم: عدلي باشا وصدقي باشا ومحمد محمود باشا، ولكنه لم يتول علي مدي تاريخه السياسي كله كثيراً من الوزارات، وإنما اقتصرت الوزارات التي تولاها علي وزارتين هما: العدل والخارجية. وهو واحد من رؤساء الوزارات الستة (من بين ٢٩) قبل الثورة الذين لم يَمروا في حياتهم الوزارية بوزارة الداخلية، حتى إنه لم يجمعها إلي الرئاسة حين تولي الرئاسة.

الدور المفصلي الذي لعبه كرئيس للوزراء

الشائع أن الظروف خدمت عبد الفتاح يحيى باشا في وصوله لرئاسة الوزارة، لكنني أستطيع أن أقول إنه اختير لها لأنه كان أكثر مَنْ يتمتع بالمواصفات المطلوبة لرئيس وزراء يخلف صدقي باشا الذي أحدث أثراً قاسياً بالغ الشدة في السياسة المصرية، مختصماً السياسة، ومتخاصماً مع الشعب، فقد بَدَل الدستور وبدل البرلمان، واصطنع حزبا وغير صورة كل شيء، و تبعاً للتفكير البيولوجي الذي أخذ به نفسي في مثل هذه الديناميات السياسية فإنه كان علي صاحب القرار وهو الملك فؤاد نفسه إذا أراد أن يعيد الوضع السياسي إلي حالة طبيعية غير مستنفرة، أن يأخذ الأمور بتدرج حكيم، بعد مرحلة عناد الملك نفسه وصدقي باشا ضد الشعب، وهنا و بأليات ذلك العصر المراوغ فقد كان لابد من ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى هي مرحلة علاج الحمي بإدخال المحموم إلي مصحة أو بيت مجهز بحيث يتخلق مناخ هادئ يسمح ببقاء جو التجاوزات و لكن في حدود، ويتيح لأصحاب الشكوى أن يجأروا بما يؤذيهم، ويمهد نفسية أصحاب النفوذ الجدد لفقدان نفوذهم، ولا بد إذاً في هذه الرحلة من رجل هادئ وحيداً لو كان هو نفسه من أقطاب النظام «الصدقي»، وقد كان عبد الفتاح يحيى باشا وزيرا طيلة وزارة صدقي الأولي، كما كان - وهو الأهم - قد وصل إلي منصب نائب رئيس (أو وكيل) حزب الشعب الذي ألفه صدقي، وهكذا كان اختياره ليخلف صدقي بمثابة أمر طبيعي يستوفي الشكل في محاولة الحفاظ علي النظام الذي أنشأه صدقي بهذا الحزب السوري مع عدم وجود صدقي نفسه.

ولهذا السبب فان عبد الفتاح يحيى باشا قال للملك في خطاب تشكيل الوزارة: "كان لي شرف الاشتراك في وضع أسس النظام الحاضر والسهر علي تنفيذه حتي استقر نهائياً. وستسير

وزارتي في الطريق نفسه!"

ثم كان لابد لعلاج الحمي من ان يكون بمثابة بداية لا نهاية أي أن يكون مقدمة ضرورية لعلاج الالتهاب والاضطراب اللذين أحدثهما صدقي باشا ، وذلك بالتمهيد التدريجي لإعادة الدستور ثم إعادته، وهي المرحلة التي تولاها بهدوء وببطء محمد توفيق نسيم باشا بما عرف عنه من تظاهر بالحيادية ومن تمهل محسوب من أجل الوصول إلي الصواب في النهاية. ثم تأتي المرحلة الثالثة وهي إجراء الجراحة بإجراء الانتخابات، وقد تولاها الجراح الصاعد في ذلك الوقت وهو علي ماهر باشا.

ولم يكن من الممكن أن يخلف علي ماهر أو محمد توفيق نسيم صدقي باشا مباشرة، فإن وجود علي ماهر علي سبيل المثال كان كفيلاً بمضاعفة المشكلات المتخلفة عن نظام صدقي والمرتبطة عليه سواء بسواء ، لأنه كان سيحتمس لبعضها بأكثر من صدقي نفسه، وسيرجع عن بعضها الآخر بطريقة «شخصانية»، وفي الحالتين كانت النتيجة ستسفر عن زيادة في تقاوم الأوضاع من دون نزع الفتيل، بل ربما كان علي ماهر بحكم ظروفه في ذلك الوقت وطموحه الشديد كفيلاً بتفجير كثير من القنابل التي صنعها صدقي (أو بالأحرى حضرها بطريقة بلدية) ووضعها في مستودع القنابل ليستعملها في الوقت المناسب، وقد كان صدقي باشا علي كل الأحوال أكثر حنكة وهدوءاً من علي ماهر باشا ، فما بالك ونحن في ١٩٣٣ حين كان علي ماهر لا يزال في بداياته؟

أما نسيم باشا فإن مجيئه بعد صدقي مباشرة كان كفيلاً بإسقاط نظام صدقي باشا كله مرة واحدة، وهو ما كان كفيلاً بتحقيق انفجار لا يقل خطورة عن انفجارات علي ماهر، ولا ننسى أن صدقي باشا كان قد غير كل شيء: الدستور، والحكومة، وكبار الموظفين، ومجلس البرلمان، والمجالس المحلية، وأوقف الصحف وسجن الصحفيين، ورفق الموظفين الوفديين، و أعاد تشكيل هيئات النيابة والبوليس والإدارة والقضاء. ولم يكن من الممكن هدم كل هذا الظلم و الجور الذي أتمه صدقي باشا إلا على مدي فترة متناسبة مع الفترة التي بني فيها صدقي كل هذه الأبنية المصطنعة.

وهكذا كانت الحكمة تقتضي البدء بإقرار مبدأ غياب صدقي باشا مع استمرار نظام صدقي باشا في ذات الوقت وهو ما أداه عبد الفتاح يحيى باشا بنجاح .

كيف أبلغه الملك باختياره

يروى أن عبد الفتاح يحيى باشا كان يصطاف في فرنسا عندما عرض عليه الملك فؤاد رئاسة الوزارة برسالة تلغرافية. فوافق عبد الفتاح يحيى تلغرافياً أيضاً وأسرع بالعودة إلي مصر، وفي أثناء رحلة العودة كان الملك فؤاد يتولى نفسه تشكيل الوزارة . . واختار أعضاءها بينما

رئيس الوزراء في الطريق من باريس إلى القاهرة!

و لم يعلن قبول استقالة إسماعيل صدقي وتأليف الوزارة الجديدة إلا مساء ٢٧ سبتمبر ١٩٣٤ أي في يوم وصول رئيس الوزراء إلي مصر .

وزارة الحقانية	- أحمد باشا علي
وزارة المالية	- حسن باشا صبري
وزارة الحربية والبحرية	- صليب بك سامي
وزارة الأشغال العمومية	- عبد العظيم باشا راشد
وزارة الزراعة	- علي بك المنزلاوي
وزارة المعارف العمومية	- محمد حلمي عيسى باشا
وزارة الأوقاف	- محمد نجيب الغرابلي باشا
وزارة الداخلية	- محمود باشا فهمي القيسي

وقد دام عهد وزارته هذه من ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ وحتى ١٤ نوفمبر ١٩٣٤

قبوله بحسن صبري باشا

كان عبد الفتاح يحيى هو رئيس الوزراء الذي قبل أن يدخل حسن صبري باشا معه الوزارة ، فقد كان كل رؤساء الوزراء السابقين لا يرحبون بدخول حسن صبري باشا حتي إن استقالة صدقي باشا نفسه تُعزي في كثير من الأحيان لموقفه الراض لتعيين حسن صبري كوزير للمالية، وفيما بعد فإن حسن صبري باشا ألقى وجود واستقرار واستمرار وزارة محمد محمود باشا نفسه وفيما بعد فإن حسن صبري باشا نفسه أصبح رئيسا للوزراء .

إنجازاته في رئاسة الوزارة

- كان عبد الفتاح يحيى باشا هو رئيس الوزراء الذي أنشأت مصر في عهده مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، واستصدر قرار تعيين الأعضاء المؤسسين لهذا المجمع ، وتم اختيارات أعضاء المجمع المعينين عند إنشائه عن روح رجل الدولة المسئول.

- وفي إطار متسق مع هذا التوجه فقد كان هو من شجع استخدام اللغة العربية في المحاكم المختلطة.

- كان عبد الفتاح يحيى باشا هو رئيس الوزراء الذي قام بحل مجلس بلدي الإسكندرية ذي الصبغة الدولية، وكان أعضاؤه من الأجانب ، وقد استطاع تنفيذ هذه الخطوة التي كان أسلافه يستصعبونها و يتحسبون من معقاتها .

- كان عبد الفتاح يحيى باشا هو أول من سن أداء اليمين القانونية للوزراء أمام الملك قبل توليهم أعمالهم .

- كان عبد الفتاح يحيى باشا هو من تابع جهوده التي بدأها من قبل في وضع الهياكل الداخلية لتنظيم و تحديد اختصاصات الإدارات المختلفة في وزارة الخارجية .
- قام عبد الفتاح يحيى باشا بتخفيض إيجار الأقطان الزراعية لعام ١٩٣٢، بمقدار ٣٠٪ منقذا للفلاحين الفقراء من معقبات الكساد الاقتصادي.
- وفي عهده فتح ملف الذين حصلوا علي أجزاء من أملاك الدولة في عهد إسماعيل صدقي.
- و في عهده صدر قانون الحمامة
- و في عهده فرضت رسوم علي المسارح، وعلي السيارات.

تقييده لبعض الحرية

وفي عهد عبد الفتاح يحيى باشا منعت بعض الصحف الأجنبية من دخول مصر.

روايات ممتعة عن شخصيته

بوسعنا أن نقرأ كيف عُهد إليه بتشكيل الوزارة علي النحو الذي يرويه الدكتور هيكل باشا في مذكراته .

و بوسعنا ان نقرأ ما يرويه الأستاذ مصطفى أمين عن شخصية عبد الفتاح يحيى باشا وما كان يتميز به من ضعف الذاكرة وكثرة النسيان، و ربما نري أن هذين الخلقين كانا بمثابة الخلقين المطلوبين لتلك الفترة.

لكننا فيما نرويه عن علاقاته مع البريطانيين سنعتمد على ما سجلته الوثائق البريطانية ، ومن نقلوا عنها ، و عن الكتابات المعاصرة لتلك الأحداث و بصفة خاصة على ما ترجمه الأستاذ محسن محمد في كتابه المعروف "رؤساء الوزارات في الوثائق البريطانية" .

الهلالى باشا يكشف ميله إلى إدانة صدقي باشا

في مذكرات صلاح الشاهد فقرة تعريف بأحمد نجيب الهلالى باشا عندما تولى رئاسة الوزارة ، وفي هذه الفقرة أورد الشاهد ملخصا لما كان الهلالى باشا يقدم به نفسه ، و ما كان يرتبط باسمه وتاريخه من مجد ، وفيها يقول الشاهد عن الهلالى :

" تولى (الضمير يعود على الهلالى) رئاسة لجنة التحقيق في أثناء وزارة عبد الفتاح يحيى باشا التي خلفت وزارة إسماعيل صدقي باشا في فضيحة الكورنيش وما نسب إلى المهندس الإيطالي دانتمارو، وإلى صدقي باشا رئيس الوزراء من تهمة الرشوة والفساد واستغلال النفوذ ، وحقق الهلالى باشا مع أحمد صديق باشا ، وإبراهيم سيد أحمد بك وأحمد كامل باشا من كبار موظفي بلدية الإسكندرية والأخيران من أقرباء صدقي باشا. وانتهى الهلالى باشا من التقرير ، ونشره بروح القاضي النزيه ، فاستدعاه عبد الفتاح باشا يحيى وقال له: يا نجيب بك لو كنا

عارفين أنهم ح يطلعوا براءة ما كناش عملنا اللجنة دي ! ولم يرق ذلك الهلالي الذي صاح قائلاً:
لو كنت أعرف أنكم عاوزين تزوروا التحقيق لم أكن أقبل العمل في هذه اللجنة " .

حكيمته في معالجة التوتر السياسي والتدخل البريطاني

تولى عبد الفتاح يحيى باشا الوزارة بينما مصر في ثورة حقيقية ، فقد كان الشعب المصري كله يعارض دستور ١٩٣٠ ويطالب بإلغائه والعودة إلي دستور ١٩٢٣ . كان البرلمان المصري المؤلف من مجلس الشيوخ والنواب قائماً عندما عهد الملك فؤاد إلي عبد الفتاح يحيى بتشكيل الوزارة لكن البرلمان كان في إجازة صيف . والوزارة الجديدة يجب أن يؤيدها البرلمان ولذلك كان أمام الملك خياران: الأول: أن يحل مجلس النواب ، والدستور يعطيه هذا الحق. الثاني: أن يؤيد المجلس الوزارة الجديدة. ولأن عبد الفتاح يحيى باشا كان لا يزال نائباً لرئيس حزب الشعب (مع أنه استقال منه في يناير ١٩٣٣ لكن استقالته لم تقبل وقتها) فانه فضل الاحتفاظ بمجلس النواب وعدم طلب حله. ثم إنه قاد انقلاباً داخلياً في الحزب أزاح بمقتضاه صدقي باشا من رئاسة الحزب وحل محله في رئاسته مستكملاً بهذا الانقلاب خطة الاستيلاء على الحزب، ولصدقي باشا آراء واضحة في هذا الانقلاب الداخلي في حزبه فصلناها منذ ثلاثين عاماً في كتابنا عن صدقي باشا.

وحين وصلت الأمور بين عبد الفتاح يحيى باشا و بين المندوب السامي البريطاني المؤقت للتعقد فإن عبد الفتاح يحيى باشا جاهر بأن لديه حزباً هو حزب الشعب وأن هذا الحزب يؤيده ضد المندوب السامي وأخذ يدعو الهيئة البرلمانية للحزب إلي الاجتماع. وكان مما يردده إنه سيعقد اجتماعاً ثانياً للحزب ، وأن حزب الاتحاد الموالي للملك سيجتمع أيضاً . وكانت مجموعة من النواب برئاسة إبراهيم دسوقي أباطة باشا قد طلبت من عبد الفتاح يحيى باشا الاجتماع به فدعاهم للاجتماع ، وفي مثل هذه اللقاءات السياسية كان عبد الفتاح يحيى باشا يصرح بأن صحة الملك تحسنت وأن جلالته قال له: إن صحتي لا تتقدم كل يوم فحسب . . بل إنها تتقدم كل ساعة أيضاً!

المندوب السامي المؤقت وغياب مايلز لامبسون عن القاهرة

نبدأ بالقصة على نحو ما حدثت فقد كانت السيدة جاكلين كاستيلاني وهي من أصل إيطالي قد جاءت مع ابنة شقيق السير مايلز لامبسون في زيارتها لعمها في القاهرة فقرر لامبسون ، وهو أرمل تجاوز الخمسين ، أن يخطبها، وقرر السفر معها إلي لندن ليتزوجها ، ويقضي شهر العسل هناك. ومن رصيد إجازته حصل على إجازة ٥ أشهر ليقضيها مع عروسه في بريطانيا. وفي ٢١ أغسطس ١٩٣٤ أي بعد ٣ أيام من سفر لامبسون تقرر انتداب بيترسون رئيس القسم المصري بوزارة الخارجية البريطانية ليكون مندوباً سامياً مؤقتاً في مصر في أثناء غياب السير

مايلز لامبسون. وكانت هذه أول مرة تعين فيها بريطانيا مندوباً سامياً مؤقتاً في مصر! . كان بيترسون في الخامسة والأربعين من عمره و وصل إلي الإسكندرية في ٤ سبتمبر وشاعت الصدف أن يكون مع بيترسون علي نفس الباخرة التي أفلته إلي الإسكندرية محمد توفيق نسيم باشا رئيس وزراء مصر السابق (واللاحق) و رئيس الديوان السابق أيضاً. و قرينة عبد الفتاح يحيى باشا وابنته فلما صعد رئيس الوزراء إلي ظهر الباخرة لاستقبالهما، وعلم أن المندوب السامي المؤقت علي ظهر الباخرة توجه إليه للتحية والترحيب.

بعد ٢٤ ساعة من وصوله توجه بيترسون إلي مبني الوزارة بيوكلي ليقوم بزيارة مجاملة وتعارف لرئيس وزراء مصر عبد الفتاح يحيى باشا، ورد له يحيى باشا الزيارة بمقر المندوب السامي بالإسكندرية بعد ٥ أيام. وقد بدأ بيترسون جهوده بالعمل على منع مصر من تعيين وزير مفوض لها في لندن، بعد استقالة الدكتور حافظ عفيفي أو إرجاء هذا التعيين ، وذلك حتى لا تعرف وزارة الخارجية البريطانية شيئاً من أخبار مصر بصفة رسمية إلا عن طريقه! وعلى كل فإن المندوب السامي المؤقت لم يلتق بالملك فؤاد الا بعد تسعة أيام من وصوله، لكنه بدأ يحس ، ويعبر لرؤسائه في لندن ، بوضوح أن المستقبل يبشر ثورة أخرى مثل ثورة ١٩١٩. و بالإضافة الي هذا فقد بدأ الحديث عما كان قد حدث بالفعل وهو مرض الملك نفسه .

شهر عسل قصير مع المندوب السامي

بدأ المندوب السامي المؤقت بيترسون يتشاور في لقاءاته مع عبد الفتاح يحيى باشا حول إجراءات المحافظة علي النظام عند وفاة الملك ، وكان عبد الفتاح يحيى باشا يكرر للمندوب السامي المؤقت "إن ذلك قد يستلزم مسئولية مشتركة منا . . يقصد مصر وبريطانيا". ويشير بشكل خاص إلي مشكلة مجلس الوصاية علي العرش، مقرا بجهله التام الشخصيات التي عينها الملك وأودع أسماءها في ظرف مغلق . وهكذا أبلغ المندوب السامي المؤقت حكومته في لندن أن رئيس الوزراء المصري يطلب التعاون والاتصال الوثيق مع مقر المندوب السامي. واندفع المندوب السامي المؤقت بيترسون (بما هو معروف عن غطرسة أمثاله من البريطانيين) يطلب تفويضاً من لندن لتعديل الوزارة المصرية ، ومنع ملك مصر من التدخل في الحكم عن طريق ناظر خاصته محمد زكي الإبراشي، لكن أحدا من رؤسائه لم يوافق له على رغبته ، كما أن عبد الفتاح يحيى باشا لم يبد أي استعدادا لأي حل وسط.

وهكذا فإن المندوب السامي المؤقت بيترسون بدأ يشكو من تصرفات و قدرات عبد الفتاح يحيى باشا رئيس الوزراء ، ولخص شكواه بقوله انه في اللقاء الأول معه كان الباشا متجاوباً للغاية مع المندوب السامي. وفي اللقاء الثاني كان الباشا عنيداً للغاية ضد المندوب السامي البريطاني. حتى انه رفض بحث المطالب التي تقدم بها المندوب السامي المؤقت وقال له بكل

وضوح : لا أستطيع أن أبحث معك أية تغييرات من أي نوع حتي يشفي صاحب الجلالة وأستشيريه .

وفسر المندوب السامي المؤقت الأمر (لحكومته) بأن رئيس الوزراء عبد الفتاح يحيى باشا عرف أن صحة الملك تحسنت و انه لذلك يماطل ولا يستجيب للمندوب السامي في الإطاحة بناظر الحاصة الملكية محمد زكي الإبراشي الذي يتدخل في شئون الحكم ويحضر اجتماعات مجلس الوزراء ليملي رأيه علي المجلس ولا يستجيب للمندوب السامي في الإطاحة بوزيرين مشكوك في نزاهتهما وهما : إبراهيم فهمي كريم وزير المواصلات، وعلي المنزلاوي وزير الزراعة.

وكان عبد الفتاح يحيى باشا يكرر للمندوب ان تدخل محمد زكي الإبراشي ناظر الخاصة الملكية في شئون الحكم قد توقف مع نهاية حكومة صدقي باشا .

يصور بيترسون المشكلة الكبرى لحكومته في لندن : ماذا يفعل الآن؟ وفي أي اتجاه يسير ، لقد تبين له أن عبد الفتاح يحيى باشا كان يكسب في اللقاء الأول إذا نفذ نصيحة المندوب السامي، وفي اللقاء الثاني اكتشف عبد الفتاح يحيى باشا أنه يكسب أكثر إذا رفض نصيحة المندوب السامي!

بل ان عبد الفتاح يحيى بدأ يغير موقفه إزاء بيترسون على سعيد التشاور أيضا ، فلم يعد يطلعه علي ما جري بينه وبين الملك. ويتصور بيترسون حسب تعبيراته أن من كان يعتبره أضعف رئيس للوزراء في مصر قد خدعه .

فرض مجلس وصاية علي ملك مصر

تبنى المندوب السامي المؤقت في تلك الفترة ، فكرة عرضها محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء السابق ورئيس الديوان السابق وهي فكرة فرض مجلس وصاية علي ملك مصر وهو على قيد الحياة . .

وابرق المندوب السامي المؤقت بهذه الفكرة إلي لندن ، وبما ينم عن غطرسته وغروره ، فإنه طلب تفويضا جديداً له بأن يبعث باسم الانجليز برسالة إلي الملك فؤاد يبلغه فيها بأنه إما أن يقبل رئيس الوزراء بمطالب بريطانيا بإبعاد الإبراشي باشا والوزيرين إبراهيم فهمي كريم وعلي المنزلاوي . . بل وفيروتشي الإيطالي كبير مهندسي القصور الملكية أيضاً. وإما أن يرفض ، و في حالة رفض رئيس الوزراء الاستجابة لهذه المطالب يستدعي الملك محمد توفيق نسيم باشا مثلاً لتولي الحكم .

لكن الخارجية البريطانية لم توافق للمندوب السامي المؤقت على هذا و ظل رأيها باختصار شديد : "التدخل يكون في حالة وفاة الملك . . وليس قبل ذلك".

المندوب السامي يلجأ للصحافة في صراعه مع رئيس الوزراء

لجأ المندوب السامي المؤقت الى آلية معروفة ومؤثرة في ذلك العهد و ذلك بتوظيف الصحافة المصرية والبريطانية على حد سواء في صراعه مع رئيس الوزراء ، وهكذا نشرت جريدة الأهرام تحت عنوان الحالة السياسية:

"لا نذيع سراً إذا قلنا إن موضوع البحث الآن بين الدوائر المسؤولة هو أن يتفضل جلالة الملك بأن ينيب عنه شخصاً أو أشخاصاً من ذوي المكانة المعروفين بالنزاهة والمقدرة للقيام بالأعباء إلي أن تتقدم صحة الملك فيتولى شئون الدولة بحكمته السامية وعقله الراجح. وقد حدث هذا في إنجلترا عندما مرض صاحب الجلالة الملك جورج فقد عين مجلساً للوصاية تولى أعباء الملك إلي أن شفي جلالته."

أبلغ عبد الفتاح يحيى باشا الملك بكل ما جري بينه وبين المندوب السامي وحاول الملك ان يتخذ خطوة للمصالحة بعيدة عن تحقيق مطالب بيترسون بحيث تتمشي مع ما يطالب به . ولا تعتبر من جانب الملك تراجعاً . .

احتجاجه على مناوئة الصحافة له

كانت صحف مصر المتعاونة مع البريطانيين و بايعاز من المندوب السامي ترسم صورة كاريكاتورية لعبد الفتاح يحيى باشا لدرجة أنها رسمته علي هيئة نعامة. وفي المقابل فقد كلف عبد الفتاح يحيى باشا المفوضية المصرية في لندن بأن تقدم احتجاجاً إلي وزارة الخارجية البريطانية على ما تنشره صحف لندن ضد الملك و ضد رئيس الوزراء و ضد مصر و الشئون المصرية.

القطيعة

وصلت الأمور إلي حد القطيعة الكاملة بين رئيس الوزراء والمندوب السامي . . وبدأ الضغط والتجاذب يشتد من الجانبين. وقرر عبد الفتاح يحيى باشا وضع حراسة خاصة علي موريس بيترسون ليثبت له وللحكومة البريطانية، أن هناك خطراً علي حياة المندوب السامي وأنه غير محبوب من مصر، ويقبض علي عدد من الأشخاص بدعوي أنه أرادوا الاعتداء علي بيترسون . حتي ينتشر ذلك في صحف لندن.

تعيين زيور باشا رئيساً للديوان

عين الملك فؤاد رئيس الوزراء السابق أحمد زيور باشا رئيساً للديوان يوم ٢٧ أكتوبر ١٩٣٤ من دون استشارة المندوب السامي. ولكن مجلة آخر ساعة، قالت إن الاستشارة تمت بطريقة غير مباشرة ، وذكرت أن تعيين زيور باشا في منصب رئيس الديوان الملكي تم بعد أخذ رأي المندوب السامي بالنيابة. وأن الوسطة كان هو السير فرانك واطسون المستشار المالي. و

كان من الطبيعي أن تستقبل الصحف البريطانية تعيين زيور المعروف بصدافته للإنجليز بارتياح كبير حتى ان التايمز كتبت تقول : "إن هذا التعيين يعتبر خطوة صغيرة في الاتجاه القوي"

دور زيور باشا في التغيير

استقال الوزيران كريم و المنزلاوي يوم ٢٩ أكتوبر أي بعد ٤٨ ساعة من تعيين زيور! و في المقابل رفض الملك عزل عبد الفتاح يحيى ومحمد زكي الإبراشي".
قال زيور باشا في تصريحات له : لقد عينت رئيساً للديوان لأجمد نشاط رئيس الديوان الآخر، غير الدستوري . . يقصد زكي الإبراشي باشا .
و رد بيترسون: إن الأزمة لا يمكن التغلب عليها بهذه الطريقة . . الإبراشي يجب أن يخرج أو يعين رئيس جديد للوزارة.
و صرح زيور باشا رئيس الديوان الملكي (الجديد) بعد مقابله للمندوب السامي المؤقت أن الحالة سيئة جداً.
بل نسب إلي زيور باشا أنه قال: " إن عبد الفتاح يحيى باشا غرز الحكومة في الوحل "الوحل للرقبة".

هجوم الجازيت

في هذه الاثناء وصفت الجازيت رئيس وزراء مصر يوم ٦ نوفمبر أي قبل إقالته بثمانية أيام بانه رجل محدود الكفاءة ومع ذلك وصل إلي أعلى منصب في بلاده. وأنه يهتم بالبرتوكول ويصلح لمنصب وزير الخارجية وقت الهدوء وليس في الأزمات ، وأنه لا يستطيع أن يلعب دوراً سياسياً مهماً.
وقالت صحيفة الجازيت إن رئيس وزراء مصر ليس له اتصال بالواقع وأعصابه تخونه وتمنعه وساقاه معلقان في الهواء، ولا يستطيع ان يتصرف وحده. واستقالته مؤكدة ولكن الشك فقط في موعد الاستقالة . . ومن المصلحة أن يستقيل قبل ان تواجه مصر مشاكلها .
وهكذا صورت الصحافة البريطانية الامر بما يوحي بأن الملك وحده هو الخاسر في الصراع بين رئيس وزرائه والمندوب السامي ، ومن ثم فقد رأى الملك فؤاد أن يجعل رئيس وزرائه مسؤولاً عن كل ما وقع كي يتوافق هو مع المندوب السامي . . اذ لم تكن له أية مصلحة في الاختلاف مع ممثل بريطانيا المؤقت ، وكان هذا يعني أن يستقيل رئيس الوزراء ليأتي آخر اكثر قدرة على التعامل مع البريطانيين .

يشير في استقالته الى تعسف البريطانيين

لخص عبد الفتاح يحيى باشا ، في كتاب استقالته الذي رفعه إلى الملك فؤاد ، بصراحة شديدة معاناته في منصبه من البريطانيين ، وقال بكل وضوح :

" في الشهر الأخير والمصريون جميعاً يدعون الله أن يتم لجلالتكم أسباب الصحة أبلغت رغبات من الحكومة البريطانية لا يسعني قبولها دون التقريط في حقوق البلاد." وقال الملك فؤاد في رده المتضمن قبول الاستقالة : "أسفنا لاستقالتم لما نعرفه فيكم من خالص الولاء لنا."

زجل سعيد عبده و كاريكاتير صاروخان

كتب الدكتور سعيد عبده الزجل التالي علي لسان عبد الفتاح يحيى بعنوان "يا بدلة العز": و رسم فنان الكاريكاتير صاروخان الكاريكاتير حيث يجلس عبد الفتاح يحيى باشا علي الكرسي يبكي وقد سالت دموعه ، وامامه بدلة رئيس الوزراء الموشاة:

يا بدلة العز يا فاكهة مولية
يا مدندشة بالقصب، يا مكلفة
يا مرصعة بميت نيشان يا حلوة في عينيه
أودعك
بودي لو يودعني طبيب الحياة وانتي تفضلي ليه
بعد العذاب اللي شفته كل يوم ألوان
والأسبيرين اللي خدته كل ليلة حفان
والمرمطة والقرف والزفت والقطران
من بعد ده كله
لو كنتي فضلتني ليه
مكنتش أزعل ولا قلبي يكون حزنان
فين عهدك الحلو؟
راحت فين لياليكي؟
وفين نهار ما خطر طيفي الجميل فيكي؟
يا ريتني حنة بطانة من حواشيكي
لو كنت أعرف بأنك مش راح تدومي

الباب الثامن

أحمد نجيب الهلالي باشا :

أستاذ القانون الذي عزف مقدمة موسيقية أمريكية لثورة ١٩٥٢

ابنه قديس وزوج ابنته مفكر

أبدأ الحديث عن أحمد نجيب الهلالي باشا ١٨٩١-١٩٥٨ بداية مختلفة بعض الشيء عن حديثي عن نظرائه من رؤساء الوزارات ، فأقول إن التاريخ المكتوب والباقي لهذا السياسي البارز والقانوني أجاد تصويره محظوظاً في ذريته وبذريته، فابنه هو الفارس اليساري النبيل الأستاذ نبيل الهلالي المحامي الذي شهد القاضي والداني له بالعظمة .

كان الابن الأستاذ نبيل الهلالي المحامي بمثابة روح العدالة الواقفة التي تتحاز بكل ما هو ممكن من الإنجاز والقوة والعلم والعمل إلى حق الإنسان مهما كان مدانا من السلطة ، بل وتعمل لمصلحة حق الإنسان مهما كان خصماً، ولا يزال الذين حضروا بعض مواقفه يذكرونه بما يستحق من الإشادة والتقدير والإعجاب بل والاعتراف بأنه لم يكن له نظير في نبله ولا سمو حُقه ولا صفاء روحه ولا نقاء سريره ، ولم يكن من الكثير عليه أن يلقب بالقديس.

والسؤال الطبيعي في مثل هذه الظاهرة هو : وإذا لم يكن للأب فضل في هذا كله فلماذا يكون؟ أما زوج ابنة أحمد نجيب الهلالي باشا فهو أستاذنا الدكتور محمود محفوظ السياسي القدير ، والطبيب الألمعي وأفضل وزراء الصحة في عهد الشمولية جميعاً، وهو الطبيب المفكر ، والعالم العامل ، ورجل الإنجازات والمواقف.

ولما كان الشئ بالشئ يذكر فإني أستطرد في هذا المقام لأذكر بعضاً من حظ رؤساء الوزارات في أولادهم النوابع ، فأذكر بالطبع الفنان العظيم محمود سعيد ابن محمد سعيد باشا ، وأذكر ابنا شهيراً لمحمد محمود باشا وهو العلم البارز محمود محمد رئيس ديوان المحاسبة الأشهر، وهو الوزير الذي لم يدم عهده بالوزارة إلا يومين في سبتمبر ١٩٥٢ أي في نهاية عهد وزارة علي ماهر الأخيرة.

وصوله لرئاسة الوزارة

كان أحمد نجيب الهلالي باشا آخر من وصل إلى رئاسة الوزارة في عهد الليبرالية، ومع هذا فقد كان أول رؤساء الوزارة في عهد الليبرالية ١٩١٩-١٩٥٢ ممن تألقوا في تدريس علوم

القانون في كلية الحقوق . ومن الطريف أنه درّس للواء محمد نجيب، وهكذا فإنه في ليلة قيام الثورة ٢٢-٢٣ يوليو كان (وهو رئيس الوزراء الجديد في وزارته الثانية) يتفاوض أو يتكلم مع قائد حركة الجيش الذي هو الفريق محمد نجيب باعتباره أستاذه ، أو مذكراً له بأنه أستاذه.

وهنا لابد من ذكر شيء طريف يتعلق باثنين من زملاء أحمد نجيب الهلالي باشا في دفعته في كلية الحقوق وهما قانونيان بارزان لامعان اشتغلا بالقانون والإدارة هما على أيوب بك ومحمد حسن العشماوي باشا وقد توليا الوزارة أيضاً. فمن الطريف أن هذه الدفعة ضمت ثلاثة من مشاهير الوزراء الذين تعاقبوا على الوزارة مع فارق ٦ سنوات بين كلٍّ منهم فقد أصبح الهلالي (المؤيد بالوفد) والمرشح من قبله وزيراً في ١٩٣٤ ، وأصبح علي أيوب وزيراً سعدياً في ١٩٤٠ وأصبح محمد حسن العشماوي وزيراً مستقلاً في ١٩٤٦.

يبدو و كأنه لا يعرف قيمة الشعب

في جميع الأحوال فإن أحمد نجيب الهلالي باشا هو نموذج السياسي الطموح الذي يبدو في سلوكه و كأنه لا يعرف قيمة الشعب، كما أنه نموذج لذي القدرة الفنية التي تقتقد إلى الجماهيرية، ونموذج الانسان الذكي الذي يفشل في أن يكون جزءاً من حزب ومن ثم فإنه يصعب عليه أن يشكل حزباً ناجحاً ، وإن كان بإمكانه بالطبع ان يشكل فريقاً سورياً أو ما يسمى في اللغة : أي فريق.

هل كان الهلالي باشا قادراً على أن يستمر في الرئاسة

هل كان أحمد نجيب الهلالي باشا قادراً على أن يستمر رئيساً للوزراء عاماً او عامين لو لم تقم ٢٣ يوليو ؟ لا اعتقد ان هذا كان ممكناً فقد كانت الأزمات المحلية كفيلة بأن تنتهش جسد وزارته و كيانها على نحو متسارع حتى يفقد بعض أعضائها بالفشل ، وبعضها الآخر بالخوف ، ولا يبقى معه إلا من تعود الخضوع لتأثير القصور الذاتي ممن لا يؤثر الراحة إلا بخروج يجبر عليه ، ومن ثم تتحول الوزارة إلى مجرد صورة تشغل حيز مجلس الوزراء ومكاتبهم.

كان أدائه حلقة متوسطة بين الليبراليين والشموليين

كان أحمد نجيب الهلالي باشا في توليه و أدائه لرئاسة الوزارة بمثابة حلقة وسطى بين وزراء الطابع الليبرالي ووزراء الطابع الشمولي فلم يكن حتى لو امتد به الزمن في رئاسة الوزارة إلى ثلاث سنوات قادراً على أن يحقق مكانة أكبر من تلك التي وصل إليها ، فهو بالطبع لم يكن قادراً على الوصول إلى مستوى الزعامات القومية (سعد باشا والنحاس باشا) و لا إلى مستوى الزعامات الأوتوقراطية التي جاءت بمسمى الثقة و التفويض لقدرة صاحبها (عدلي باشا يكن، وعبد الخالق ثروت باشا) ولم يكن يحظى ببريق زعماء المعارضة والأقلية (من قبيل محمد محمود باشا وصدقي باشا وعلى ماهر باشا) أو المنشقين على الوفد (أحمد ماهر باشا

والنقراشي باشا وإبراهيم عبد الهادي باشا) ، كما أنه لم يكن بالطبع قادراً على أن يصل إلى مستوى رجال القانون البيروقراطيين الذين مارسوا السياسة بعدما وجدوا في الموقع السياسي الأول في ظل الشمولية (من قبيل حسن رشدي باشا ومحمد سعيد باشا) ولا حتى من قبيل المستشارين الذين تولوا رئاسة الوزراء باعتبارها عملاً إدارياً على أفضل تقدير (محمد توفيق نسيم باشا ويحيى إبراهيم باشا وأحمد زيور باشا) .

ربما كان نجيب الهلالي باشا قادراً على أن يصل إلى مستوى حسن صبري (الذي تولى الوزارة ١٩٤٠) لكن حسن صبري كان يتميز عنه بعلاقة عملية و فعلية أوثق بالبريطانيين، وربما كان قادراً على أن يصل إلى مستوى عبد الفتاح يحيى باشا ، لكن عبد الفتاح يحيى لم يأت إلى منصبه من باب ضيق هو باب الاستقزاز للوفد وللحركة الوطنية على نحو ما جاء أحمد نجيب الهلالي باشا ، وإنما جاء من باب قريب إلى التوافق والتوفيق .

مقارنته برؤساء الوزراء في نهاية عهد الملك فاروق

لا جدال في أن أحمد نجيب الهلالي باشا كان بالطبع أقل كفاءة من سلفه المباشر علي ماهر باشا بكل ما يُمتلئه علي ماهر باشا من تاريخ وخبرة وسمعة في مجال حكم الأقلية ومواجهة الأغلبية والالتفاف عليها، ومن الطريف أن سلفه في وزارته الأولى أصبح هو نفسه خلفه في وزارته الأخيرة وكأن الهلالي كان تجربة عابرة بين قوسين و كان القوسان هما علي ماهر باشا. كذلك كان أحمد نجيب الهلالي باشا باشا بلا شك أقل بكثير في حضور زعامته من زعامته من طراز إبراهيم عبد الهادي باشا رغم ان أحمد نجيب الهلالي باشا أكبر من إبراهيم عبد الهادي سناً، واسبق منه في الوصول إلى المنصب الوزاري، فضلاً عن أستاذيته في الحقوق ، لكن إبراهيم عبد الهادي كان يستند على حزب حتى لو كان حزب أقلية، كما كان صاحب رؤية جعلته قادراً على ألا يستمر في الطغيان المقتن والمبرمج الذي كانت القوى الغربية تُشجعه على أن يتمادى به في بدء موجة من القهر وخط الأوراق تؤهل لعصر محاربة أية جماعة سياسية سريعة الصعود (بعد نهاية الحرب العالمية الثانية) كما كان الحال في مصر مع جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال .

ولهذا فقد قبل الهلالي باشا ما كان مطلوباً منه من التحرش بالحركة الوطنية ، وهو ما لم يقبله بل ما لم يكن أحد يتصور أن يقبله إبراهيم عبد الهادي باشا.

لكن أحمد نجيب الهلالي باشا مع ذلك كله كان أفضل من حسين سري باشا الذي كان موظفاً كبيراً فحسب ولم يكن له من مقومات الزعامته ما كان متاحاً للهلالي باشا من قدرة على الحديث والحوار والخطابة والافتناع والجدل والمناقشة والابداع والبلاغة و الظرف وتسمية الأشياء بأسمائها وطرح الرؤى الجديدة.

والدليل على هذا الذي أقول إن أحمد نجيب الهلالي باشا ترك الوزارة في أول يوليو ١٩٥٢ فخلفه حسين سري لمدة ٣ أسابيع ثم عاد أحمد نجيب الهلالي باشا نفسه وكان حسين سري لم يكن إلا رئيس وزراء مؤقت ريثما يتم استغلال الوزارة في إنجاز شيء ما ، ثم تعود الوزارة إلى ما كانت عليه، أو كأنما كان حسين سري في هذه الحالة تجربة عابرة بين قوسين (هما الهلالي) على نحو ما كان الهلالي باشا نفسه عابرا بين قوسين يمثلهما على ماهر باشا . وربما ان هذا هو السبب الذي جعل أحمد نجيب الهلالي باشا يقبل العودة رغم ان الظروف لم تتغير لكنه على كل حال كان أول (و آخر) رئيس وزراء يعود إلى منصبه رئيسا للوزارة بعد ثلاثة أسابيع فقط من تركه إياه.

ومع أن أحمد نجيب الهلالي باشا يتفوق على حسين سري باشا في مجمل شخصيته لكن سري باشا لم يكن فيما قبل ثورة ١٩٥٢ مجاهراً بعداوة الوفد والحركة الوطنية على نحو ما فعل الهلالي باشا ، وإن كان سري باشا قد تجاوز حدود بعد ثورة ١٩٥٢ مما أسقط اسمه ومكانته وساعد على أن يجعل الهلالي باشا سابقا عليه في الترتيب العام ، على أية حال ، و ليظل سري باشا قرب نهاية القائمة قريبا من بطرس غالي باشا الذي لم يكن كما وصفناه من قبل يدرك الفرق بين الزيادة والسيادة .

وهؤلاء الذين قارنا الهلالي باشا بهم هم جميع رؤساء وزراء مصر منذ ١٩٠٨

كان يتصور أن النزاهة وحدها تكفي للنجاح

كان أحمد نجيب الهلالي باشا رجلا نزيهاً لا شك في ذلك لكنه ظن أن النزاهة وحدها كفيلاً بأن تكون بديلاً للأغلبية والشعبية وال جماهيرية ، بل إنه اندفع في إثبات مذهب لا وجود له في الحقيقة وهو مبدأ نزاهة الحكم، مع أن الحكم نفسه لا يكون نزيهاً إلا بنزاهة الأشخاص والآليات ، لكنه ظن أن بوسعه كرئيس للوزراء أن يمارس هذا المبدأ من خلال آلية أسماها آلية التطهير، وبدأ يسن ما عرف بعد ذلك بقوانين محاكمات الغدر و قانون التطهير، وهو القانون الذي وجدته ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ جاهزاً فبنت عليه قرارات كانت في أشد الحاجة إليها للانتقام من السياسيين السابقين عليها بالأسلوب الأمريكي الجديد (يومها) الذي كان يجيد توظيف الإعلام إلى أقصى حد في الحض على تشويه السياسيين بقسوة و هدمهم وتلويت تاريخهم .

صعوده القانوني والسياسي

ربما كان أحمد نجيب الهلالي باشا أكثر أقرانه وأبناء جيله تأهلاً بالمهارات القانونية المتنوعة فهو عضو قضايا الدولة الوحيد الذي وصل إلى رئاسة الوزراء، وهو قبل ذلك قد بدأ حياته مشغلاً بالمحاماة حيث افتتح مكتباً خاصاً به، ثم عمل في النيابة قبل أن يعمل في قسم

القضايا الملكية ووصل إلى درجة المستشار في هذا القسم ١٩٣١، وفي العام التالي قبل العمل أستاذا في مدرسة الحقوق ، وفي العام التالي قبل العمل سكرتيراً عاماً لوزارة المعارف . بدأ أحمد نجيب الهلالي باشا عهده بالوزارة عند تشكيل وزارة محمد توفيق نسيم باشا (نوفمبر ١٩٣٤) وزيرا للمعارف، وقد أضاف إليها في ١٨ يونيو ١٩٣٥ الوزارة الجديدة التي أسست للتجارة والصناعة، (فهو بهذا أول وزراء التجارة والصناعة معا ، كما أنه أول وزراء التجارة ، و أول وزراء الصناعة)، وقد بقى أحمد نجيب الهلالي باشا يتولى الوزارتين حتى نهاية عهد هذه الوزارة في يناير ١٩٣٦ .

ثم تولى أحمد نجيب الهلالي باشا وزارة المعارف في أثناء وزارة النحاس باشا الرابعة في ١٧ نوفمبر ١٩٣٧، و كان هذا أول عهده بوزارة من وزارات الوفد . ثم تولى وزارة المعارف طيلة عهد وزارتي النحاس الخامسة والثالثة (فبراير ١٩٤٢ - أكتوبر ١٩٤٤).

ثم رأس الوزارة دون أن يجمع معها وزارة أخرى في مارس ١٩٥٢ ويوليو ١٩٥٢ . وهو على سبيل النظرة الكلية واحد من رؤساء الوزراء الستة الذين بدأوا مناصبهم الوزارية بوزارة المعارف، لكنه يتميز عنهم جميعاً بأنه احتفظ بالمعارف العمومية في كل الفترات التي عمل فيها كوزير، كما أنه حين تولى رئاسة الوزارة لم يجمع معها أي منصب وزاري حتى ولا وزارة الداخلية، وهو بالمصادفة أيضا واحد من رؤساء الوزارات الستة قبل الثورة الذين لم يملوا بوزارة الداخلية ، ولا حتى تولوها حين أصبحوا رؤساء للوزارة . و عبارات تفصيلية فإنه تولى وزارة المعارف العمومية أربع مرات، كانت المرة الأولى مع محمد توفيق نسيم باشا في وزارته الثالثة و الأخيرة (١٩٣٤ - ١٩٣٦)، ويبدو أنه كان في هذه الوزارة بمثابة الذراع اليمنى لمحمد توفيق نسيم باشا على نحو ما توحى به بعض المذكرات السياسية التي تناولت تلك الفترة، ولندكر أن مظاهرات الطلبة في ١٩٣٥ كانت في عهد هذه الوزارة .

أما المرة الثانية التي تولى فيها وزارة المعارف فكانت ما بين ١٧ نوفمبر ١٩٣٧ و ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧، وهي فترة قصيرة تقع في نهاية عهد وزارة النحاس باشا الرابعة التي كان عبدالسلام فهمي جمعة قد تولى فيها وزارتي المعارف العمومية والتجارة والصناعة. وفي التعديل الوحيد الذي أجرى لهذه الوزارة دخل الهلالي باشا الوزارة وزيرا للمعارف (ليخلف بذلك عبدالسلام فهمي جمعة رئيس مجلس النواب)، وعلى حسين زيرا للأوقاف (والتي كان محمود بسيوني باشا رئيس مجلس الشيوخ يتولاها عند تشكيل الوزارة).

المرتان الثالثة والرابعة اللتان تولى فيهما الهلالي وزارة المعارف العمومية كانتا

متصلتين، وهما وزارتا الوفد أو وزارتا النحاس باشا الخامسة والسادسة فيما بين ٤ فبراير ١٩٤٢ و٨ أكتوبر ١٩٤٢،

بعد هذا لم يدخل نجيب الهلالي باشا الوزارة فلما عرضت عليه في وزارة الوفد الأخيرة في يناير ١٩٥٠ اعتذر، وتجمع الروايات على أنه هو الذي رشح الدكتور طه حسين الذي كان مستشاره الفني .

وكما أشرنا من قبل فقد تولى الهلالي باشا رئاسة الوزارة في أول مارس ١٩٥٢ ف قضى فيها أربعة شهور، ومرة ثانية في ٢٢ يوليو ١٩٥٢ وقضى فيها يوماً واحداً أو يومين ، وكان هذا آخر عهده بالوظائف الوزارية بعد أن كان قد تولى المعارف ٤ مرات مع رئيسيين للوزراء فقط هما محمد توفيق نسيم باشا والنحاس باشا، والتجارة والصناعة مرة واحدة مع محمد توفيق نسيم باشا. وبعبارة أخرى فإنه قبل توليه الرئاسة عمل وزيراً لوزارتين فقط، وعمل مع رئيسيين للوزراء فقط ، لكنه عمل في أربع وزارات قبل رئاسته لوزارتيه.

دوره البارز في وزارة المعارف

كان للهلالي باشا نشاط واسع في وزارة المعارف، حتى إن كثيراً من قوانين التطوير التي أخذت بها وزارة المعارف تحمل اسمه، وكان الدكتور طه حسين من أبرز معاونيه في هذه الفترة كذلك كان الدكتور محمد مهدي علام رئيساً للمكتب الفني في عهده.

وهو فيما درست واستنتجت رابع وزراء المعارف في حقبة الليبرالية أهمية وإنجازاً بعد سعد زغلول باشا وأحمد حشمت باشا وعلي الشمسي باشا وقبل الدكتور طه حسين والدكتور محمد حسين هيكل والدكتور السنهوري والنقراشي باشا ، وإن كان الصوت المتولد عن إصلاحاته التعليمية أعلى من أصوات من سبقوه بسبب عنايته المبكرة وعناية عصره بالإعلام والتوثيق، وعلى سبيل المثال فإن تقرير الإصلاح التعليمي في مصر يحمل اسمه فيقال في الأدبيات التربوية "تقرير الهلالي عن التعليم في مصر"، ولا شك في أنه قاد وأنجز خطوات ذات شأن كبير جداً في توسيع المجانية وتنظيمها، كما أنه هو الذي خفض سن القبول في المدارس إلى سن خمس سنوات (وكان سبع سنوات قبل ذلك) وفي عهده بدأ تحول الدبلومات الفنية في التعليم الزراعي من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

وفي عهده أيضاً أضيف عام دراسي إلى مدارس البنات لتأهيلهن بمتطلبات تربوية ترتقي بأدائهن السامي في رسالة الأمومة وتدبير المنزل ورقي الأسرة والمجتمع ، وهو ما ظهر أثره في سلوك سيدات ذلك الجيل اللاني تولين قيادة كثير من مؤسسات المجتمع باقتدار في كثير من المجالات.

ومع أن الدكتور طه حسين ليس في حاجة إلى أمجاد إضافية فإن كثيرين من المتياسرين في أفكارهم يأخذون أفكار الهلالي وينسبونها إلى الدكتور طه حسين من باب النكايه في الباشوات مع أن طه حسين نفسه كان يعتز بالباشوية أيما اعتزاز .

فضله في الاحتفال بالذكرى المئوية لوزارة المعارف

إلى أحمد نجيب الهلالي باشا يعود فضل كبير في هذا الاحتفال ، فقد ألفت لجنة برئاسة وزير المعارف العمومية ، وعضوية كل من وكيل الوزارة، ومدير الجامعة المصرية، ومرقص سميكة باشا، وأمين سامي باشا، ومحمد أسعد براده بك، ومحمد خالد حسنين بك، وإبراهيم درويش بك، ومحمد نصار بك، والأستاذ خليل مطران لتحضير ما يلزم للاحتفال بالذكرى المئوية لإنشاء ديوان المعارف ، ووضع كتاب ذهبي تستعرض فيه سياسة التعليم ونظمه المختلفة في مصر منذ العصور الأولى.

النشيد القومي الرسمي

كان أحمد نجيب الهلالي باشا وهو وزير للمعارف صاحب الفضل في تشكيل لجنة لوضع شروط مباراة عامة لاختيار نشيد يحقق أغراض الأناشيد القومية ، نظراً لما للأناشيد القومية من الأثر القوي في إظهار جلال الأمة، والتنويه بعظمتها، وإيقاظ شعور الشعب ، ونظراً للحاجة إلى نشيد من هذا النوع يلقى في المناسبات القومية والدولية، أسوة بالدول المتحضرة . وقد نص في قراره بتشكيل اللجنة على أنه لا يوجد لمصر في الوقت الحاضر نشيد قومي معترف به رسمياً مما يتعين معه المبادرة لسد هذا النقص بتشكيل هيئة يعهد إليها وضع شروط مباراة عامة لاختيار النشيد.

ولست أدري السبب الذي جعل الهلالي باشا يقفز على ما ماكان موجودا بالفعل وهو نشيد اسلمي يامصر الذي نظمه الأديب والشاعر العبقرى مصطفى صادق الرافعي . وعلى كل الأحوال فقد تشكلت اللجنة من الأستاذ أحمد لطفي السيد بك مدير الجامعة المصرية رئيساً وعضوية كل من الأستاذ خليل مطران، الأستاذ علي الجارم المفتش بالوزارة، الدكتور محمود أحمد الحفنى مفتش الموسيقى بالوزارة، وعبد الله سلامة أفندي مفتش التربية البدنية بالوزارة.

و نص القرار على أن تكون مهمة اللجنة هي وضع شروط مباراة عامة بين الشعراء والموسيقيين لنظم وتلحين نشيد قومي يكون صالحاً للاعتراف به رسمياً.

ثناء الأستاذ الزيات على كتابه عن إصلاح التعليم في مصر

كتب الأستاذ احمد حسن الزيات (ديسمبر ١٩٤٣) في مجلة الرسالة التي كان يرأس تحريرها مقالا قيما يثني فيه على ما ورد في تقرير التعليم في مصر الذي نشره الهلالي باشا ، و كان مما قاله في هذا المقال :

" لأول مرة في تاريخ المعارف المصرية يصدر عن وزيرها تقرير كهذا التقرير يجمع بين الرأي والعزيمة في تنفيذ خطة مرسومة لغاية معلومة. ومن قبل كانت سياسة التعليم في مصر نمطاً من سياستها العامة: سيراً على غير خطة، أو خطة إلى غير غاية. وكانت وزارة المعارف على الأخص قد عاهت (يقصد : أصيبت) بالاستعمار فظل نباتها نكداً لا يغل ولا يظل. وكان البانون على أثر دنلوب يحاولون أن يرفعوا البناء فلا يرتفع، ويجهدون أن يدعموه بتقارير الخبراء ومباحث اللجان فلا يندعم؛ ذلك لأنهم كانوا يبنون على أسس دنلوب وقواعده؛ وأسس دنلوب وقواعده هي أولئك الموظفون المخضرمون الذين نشأهم المستشار على آلية التعليم حتى صارت فيهم عقيدة، وأخذهم بروتين النظام حتى أصبح لهم فطرة.

" فإذا كان القائم على أمور الوزارة قوياً انطوت هذه الفئة انطواء القناذف وتركوا النشاط للشباب ذوي العلم والخبرة، فغيروا المناهج وقوموا الخطط ورسوموا الغاية وبدلوا الكتب وبدأوا التجربة. وإذا كان ضعيفاً بسطت سلطاتها على كل إرادة، ورجعيتها على كل تجديد، فاحتسبت الإيرادات في الرءوس، واستقرت الأنظمة في المكاتب، وعاد الدولاب القديم يدور دورانه البطيء بالتأليف المريب لجواز (يقصد مانسميه الآن : اجتياز) الامتحان، والتعليم الفج لبلوغ الوظيفة. لذلك لم يكن بد من قصور البنيان بين البناء والهدم، وتذبذب الإصلاح بين الرأي والعزم، وعجز المدرسة المصرية عن تنشئة جيل يكون له العلم خلق، ومع العمل ضمير، ومع الشهادة إرادة. . .

"ذلك إلى أن القائمين على ثقافة هذا البلد قد اتسموا بميسم (أي بأسلوب) السياسة العامة، فحصرها همهم في الديوان، وقصروا جهدهم على الشكل، ولم يشغلوا ذرعهم (أي بالهم) إلا بالتعيين والنقل والترقية والميزانية والدرجات والامتحانات والتقارير والتجارب والديانس، ولم يكلفوا أنفسهم النظر من نوافذ المكاتب الرسمية إلى هذا الشعب الذي يعيشون عليه ويعملون له ليضعوا سياستهم على مقتضيات حاله، ويرسموا خطتهم على دواعي حاجته.

"نعم، لأول مرة في تاريخ المعارف المصرية يتولاها وزير يريد أن يعمل ويدري كيف يعمل. وهذا التقرير الذي نشره نجيب الهلالي باشا هو المقدمة الممهدة للتاريخ الذي سيكتب بعد الحرب لمصر العاملة العاملة. وليست قيمة هذا التقرير الخطير فيما اشتمل عليه من خلاصة الآراء الفنية لأساطين التربية في إنجلترا وأمريكا؛ إنما قيمته العظمى في الروح الذي أوحاه،

والغرض الذي توخاه، والعزم الذي انطوى عليه : وهل كانت تقارير الفنيين أمثال (مان) و (كلابريد) تعوزنا حين كنا ندور على أنفسنا دوران أبي رياح لا نتجه ولا نسير، ولا نعرف قبلاً من دبير(عبارة تناظر قولنا : ظهرا من بطن ؟

نهج معالي الوزير في تقريره الخطة المثلى لإصلاح التعليم وتجديده، ولم يعتمد في نهجه كما قال ، على الخيال والأمني، وإنما اعتمد فيه على تجارب مصر في نهضتها الحديثة، وتجارب الأمم الراقية التي سبقتها إلى النهوض في أوروبا وأمريكا.

" وهذه الخطة تعتمد على أسس بلغت من الوضوح حد البداهة، لا في مصر وحدها، بل في العالم المتحضر كله، وهي أن التعليم حق للناس جميعاً. . . وأن المساواة ما دامت أساس الحياة الديمقراطية يجب أن تشمل حقوق الناس وواجباتهم كلها، والتعليم من أول هذه الحقوق لأبناء الشعب، ومن أول هذه الواجبات على الدولة. . . و أن هذه المساواة تستلزم إزالة الفروق بين القادر والعاجز؛ وسبيل ذلك [تيسير] التعليم للناس جميعاً بإلغاء مصروفاته شيئاً فشيئاً حتى يصبح هذا الإلغاء عاماً. وتستلزم هذه المساواة كذلك أن يلاحظ المشرفون على التعليم مواهب المتعلمين وكفاياتهم، وأن يوجهوا كلاً منهم إلى أن ينفع وينتفع ويكون مواطناً عاملاً كريماً في وطن راق كريم.

" وعلى هذه الأسس الثابتة أقام الهلالي باشا دستور التعليم المقترح. وأقوى مبادئ هذا الدستور (أن الديمقراطية لا يتحقق معناها الرفيع إلا إذا اعتمدت على أساس راسخ من التعليم الصحيح)؛ و (أن التعليم ضرورة من ضرورات الحياة للأمة، وليس شأنه في سنوات الشدة بأقل من شأنه في سنوات الرخاء؛ فعليه يتوقف مصير كل أمة ويتضح سبيلها و[تحدد] غايتها)؛ و (أن الغرض من التعليم هو أن تيسر للأبناء طفولة سعيدة، ويهيأ لهم أن يبدهوا حياتهم بدءاً حسناً، وأن يوفر للشعب كله أوفى قسط ممكن من الخير والنعيم، وأن تدبر جميع الوسائل لتنمية المواهب المختلفة وحسن توجيهها. وأن يتاح للشباب كل الفرص الممكنة ليتعلموا ويتقدموا، وأن تبذل الجهود التي تفتح لهم أبواب العمل تأميناً لمستقبل الفرد ورفاهية الجماعة)؛ و (أن كل فرد يجب أن يتعلم التعليم الذي يؤهله لمواجهة تجارب الحياة العاملة ومشكلاتها)؛ و (أن الدولة محتوم عليها أن تسوي بين جميع طبقات الأمة فيما تتيح لهم من فرص التعليم)؛ (فلا يجوز بحال ما أن يعوق الفقر طالب علم عن إتمام تعليمه، ولا أن يحول بينه وبين المدرسة التي يهيئها لها استعدادة العقلي)؛ (وأن الأمة لا يمكنها أن تحتفظ بمجدها الصناعي والتجاري إلا بالتوسع في التعليم الفني.

" هذه الأسس والقواعد وما بني عليها أو استند إليها معلومة في [بداءة] العقل فلا سبيل عليها لناقد؛ إنما سبيلنا وسبيل المخلصين أن ندعو لها الله أن يبقى الوزير في الوزارة، والمستشار في الاستشارة، حتى تخرج إلى النور، وتصبح في حمي الملك والدستور.

إنصافه للدرعيين

هذه فقرة طريفة من فقرات الدكتور زكي مبارك بأسلوبه الشائق كتبها في سبتمبر ١٩٤٢ حين اعتمد الهلالي باشا وهو وزير بعض الترقيات لأبناء دار العلوم في وزارة المعارف العمومية :

" أمضى معالي الأستاذ أحمد نجيب الهلالي باشا قراراً بترقية جماعة من كبار الموظفين بوزارة المعارف إلى الدرجة الأولى الفنية وعلى رأسهم الأستاذ جاد المولى بك كبير مفتشي اللغة العربية، فالتفت الذهن إلى نصيب أبناء دار العلوم من الترقيات بوزارة المعارف، وقد طالت شكواهم من الإغفال والإهمال عدداً من السنين الطوال. والظاهر من البحث الذي بذلته في درس هذه القضية أن أبناء دار العلوم لم يفز منهم بالدرجة الأولى قبل جاد المولى بك غير رجلين اثنين: عاطف بركات وعبد العزيز جاويش."

"ومع هذا فالطعم مختلف كل الاختلاف: فالمغفور له عاطف بركات رفته وزارة الحقانية لا وزارة المعارف، لأنه كان ناظر مدرسة القضاء الشرعي، وكانت تلك المدرسة تحت إشراف وزارة الحقانية، وكان مفهوماً أنها تملك في إنصاف الرجال ما لا تملك وزارة المعارف."

"أما الشيخ عبد العزيز جاويش فلم يراع في منحه الدرجة الأولى أنه من أبناء دار العلوم، وإنما روعيت شخصيته العظيمة الفخيمة، وكان رجلاً ملء العين والقلب، وكان يتكلم الإنجليزية والألمانية والتركية بسهولة تستوجب الالتفات، وكان له في خدمة الوطنية تاريخ طويل عريض، فصار من الصعب أن تجعله وزارة المعارف في منزلة أي كبير من كبار الموظفين".

"فكيف ظفر جاد المولى بك بالدرجة الأولى، وهو رجل لا يعرف غير عمله الرسمي وعمله الأدبي في هدوء وسكون، ولم يعرف عنه التقرب إلى هذا الحزب أو ذاك، ولو شئت لقلت إنه ضعيف الحيلة إلى أبعد الحدود؟ كيف ظفر بهذه الدرجة؟ كيف؟ كيف؟ وهو لا يرى وزير المعارف إلا إن دعاه للتشاور في بعض الشؤون، ولا يعرف من أندية القاهرة غير القهوة التي يَسْمُرُ فيها مع بعض المفتشين بميدان الإسماعيلية في مساء كل خميس؟ . . . تلك التفتاة نبيلة من الهلالي باشا أراد بها إعزاز اللغة العربية، ولعلها كرمٌ أضفاه الله على رجل يصلي ويصوم، في زمن جهلت فيه آداب الصلاة والصيام عند بعض الكبار من الموظفين ، زاده الله فلاحاً إلى فلاح".

تأييده لمعاهدة ١٩٣٦

يذكر لأحمد نجيب الهلالي باشا أنه كان من أنشط رجال الفكر في تأييد معاهدة ١٩٣٦ والبناء عليها و قد كان من أبرز من نظموا سلسلة المحاضرات التي حملت عنوان " واجبنا بعد المعاهدة " وكانت لجنة أسبوع المعاهدة قد تولت تنظيم محاضراتها التي تبحث فيما يجب أن يتجه إليه المجتمع المصري في عهده الجديد بادئة بمحاضرة للهلالي باشا و نفسه ومن المفيد لتاريخنا القومي والثقافي أن نسجل هنا الذين شاركوا معه في هذا البرنامج الذي كانت محاضراته على مدار ثلاثة أيام في الأسبوع في نهاية عام ١٩٣٦ وبداية عام ١٩٣٧ :

السبت ٥ ديسمبر	واجب الشباب بعد المعاهدة
الاثنين ٧ ديسمبر	لسعادة أحمد نجيب الهلالي بك. فكرة عامة عن منشأ الحروب واجبنا الحربي بعد المعاهدة
الخميس ١١ ديسمبر	لسعادة اللواء عزيز المصري باشا. واجبنا الاجتماعي بعد المعاهدة
السبت ١٩ ديسمبر	لسعادة حسن نشأت باشا واجبنا الأدبي بعد المعاهدة
الاثنين ٢١ ديسمبر	للدكتور طه حسين بك واجبنا نحو التعليم بعد المعاهدة
الخميس ٢٤ ديسمبر	للدكتور علي مصطفى مشرفة واجبنا الصحي بعد المعاهدة
السبت ٢٦ ديسمبر	للدكتور حامد محمود واجبنا الزراعي بعد المعاهدة
الاثنين ٢٨ ديسمبر	لحسين عنان بك واجبنا الرياضي بعد المعاهدة
الخميس ٣١ ديسمبر	لصاحب السعادة محمد طاهر باشا واجبنا القانوني بعد المعاهدة
الاثنين ٤ يناير سنة ١٩٣٧	للدكتور عبد الرزاق السنهوري واجبنا القومي بعد المعاهدة
الخميس ٧ يناير	للأستاذ محمد توفيق دياب واجب الطلبة بعد المعاهدة

للأديب فريد زعلوك	السبت ٩ يناير
واجبنا الصحفي بعد المعاهدة لأنطون الجميل بك	
واجبنا نحو الفلاح بعد المعاهدة للأنسة ابنة الشاطئ	الاثنين ١١ يناير
واجب المرأة بعد المعاهدة للسيده استر فهمي ويصا.	الخميس ١٤ يناير

وكانت هذه المحاضرات تلقى في قاعة يورت التذكارية . ومن الطريف أن نرى الدكتورة بنت الشاطئ التي كانت لا تزال طالبة في كلية الآداب وقد عوملت معاملة الباشوات الكبار والقدامى ، وهكذا كان طابع ذلك العهد الرائع .

متى نال الباشوية

نال أحمد نجيب الهلالي الباشوية في ١٢ مايو ١٩٤٢ مع عبد الفتاح الطويل باشا و فؤاد سراج الدين باشا، وفي اليوم التالي عين وزراة جدد في وزارة النحاس باشا .

ترشيحه لرئاسة الوزارة عقب حريق القاهرة

وصل أحمد نجيب الهلالي باشا إلى رئاسة الوزارة في أول مارس ١٩٥٢، وروي كثيرون أنه كان مُرشح القصر الملكي لهذا المنصب عقب حريق القاهرة أي في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وأنه هو وليس غيره الذي أشار بأن يأتي علي ماهر باشا أولاً ثم يأتي هو. بيد أنني من مطالعة الوثائق والتقارير أوقن أنه لم يكن مرشح الملك فاروق وحده وإنما كانت الحسابات الامريكية قد استقرت على تهيئة الظروف للاتيان به كمرحلة انتقالية تسبق ما حدث بعد ذلك مما كان مخططا له بعيدا عن إدراك المصريين من إتمام انقلاب من نوعية الانقلابات العسكرية الأمريكية الصنع التي بدأت المنطقة تشهدا وتعاين منها .

الزعماء الذين تم تجهيزهم بالصناعة الأمريكية

قلت أكثر من مرة إن أحمد نجيب الهلالي باشا كان أبرز نموذج عربي غير مشهور للزعماء الصناعيين الذين تم تلميعهم النهائي من خلال الصناعة الأمريكية في عصر صناعة الزعماء المحليين والإقليميين ، وهو العصر الذي سعت أمريكا إلى فرضه على دول العالم الثالث بعد انتصارها الساحق في الحرب العالمية الثانية ، حيث تشغل الجماهير عن طريق الإعلام بقضايا الفساد مثلا عن قضايا الاستقلال والهوية والتنمية .

وصحيح أن الصناعة الأمريكية سرعان ما عدلت عن هذا العصر الذي كانت بدأتها (باقتناع و دراسة) إلى عصر تشجيع الطغاة العسكريين، وكان السبب في هذا التحول الأمريكي

"ميكانيكاً" صرفاً في المقام الأول فقد كانت صناعة الزعماء على طريقة أحمد نجيب الهلالي باشا و تلامذة أحمد نجيب الهلالي باشا ستستغرق وقتاً أطول بكثير من سرعة الدبابة في الوصول إلى الحكم ، وادعاء الحصول على الأغلبية بتكميم الأفواه وترهيب أصحاب الرأي، ومحاربة الاتجاهات الوطنية و الإسلامية ، وبث اليأس في نفوس البسطاء من أن يكون لصوتهم أو رأيهم قيمة في صنع القرار السياسي.

في مصر كان أحمد نجيب الهلالي باشا قد وجد هذه الفرصة الأمريكية بمساعدة وزراء متقدمين من ذوي العلاقة بالأمريكيين ، و كان هؤلاء الوزراء من نوعين:

النوع الأول تكنوقراطي مع قليل من السياسة المظهرية ، يُمثله الدكتور محمد زكي عبد المتعال والدكتور أحمد حسين وهما في الوصف المستتر أمريكيان وفي الوصف العلني وفديان منشقان بسرعة عن الوفد من أجل أن يكونا كأحمد نجيب الهلالي باشا أو يساعدا أحمد نجيب الهلالي باشا كمرحلة في طريقهما إلى أن يكونا كأحمد نجيب الهلالي باشا ..

والنوع الثاني يُمثله رجال إدارة وسياسة متميزون اختاروا منذ البداية (لأسباب طبقية أو عائلية) أن يكونوا بعيدين عن تيار الأغلبية، وأبرز نموذج لهؤلاء هو وزير الداخلية القومي الجديد أحمد مرتضى المراغي باشا ابن الشيخ المراغي والذي بدأ حياته سكرتيراً لرئيس الوزراء محمد محمود باشا ، وهكذا كان عليه أن يسير للنهائية في خط مختلف عن تيار الأغلبية إن لم يكن معادياً لهذا التيار.

بهذين النوعين من الساسة كان يُمكن للهلالي باشا أن يحكم، والأحرى أن تقول إنه كان "لا يمكن له أن يحكم" ، ذلك أن السياسة أوسع من أن يتناولها ويستفرقها هذا الطراز أو ذاك من الساسة محدودي الأفق والشعبية والقدرة إذا ما قورنوا بمن كانوا موجودين من الوفديين من طراز فؤاد سراج الدين باشا .

وعلى سبيل المثال فقد كان في وسع الدكتور محمد زكي عبد المتعال باعتباره وزيراً وفدياً عاملاً وذا سلطة أن يبدأ موجة من التحرش بمنافسه الأعظم السنهوري باشا رئيس مجلس الدولة باعتبار السنهوري وزيراً سعدياً سابقاً لكن مثل هذا التحرش لم يكن قابلاً للكثير من الاستمرار في عهد تولي الوفد الحكم ، وإنما كان ممكناً من خلال كيان أقلية من قبيل وزارة أحمد نجيب الهلالي باشا ، ذلك أن حكم الأغلبية قادر على تصحيح الأخطاء بسرعة ، وهو ما كان قد حدث بالفعل بإقالة محمد زكي عبد المتعال باشا من وزارة الوفد .

وهكذا كان أحمد نجيب الهلالي باشا يبحث في جدية و بصعوبة عن يعاونه من المستقلين حتى إنه لجأ إلى صديق قديم له كان من أنصار مكرم عبيد باشا الذين سعد بهم مكرم عبيد إلى الوزارة عقب خروج الوفد من الحكم في أكتوبر ١٩٤٤ وهو طه السباعي باشا، وفي يوليو

١٩٥٢ حين أسفرت حسابات الدكتور احمد حسين عن أن الأفضل له ألا يدخل الوزارة مع أحمد نجيب الهلالي باشا فقد دخلها والد زوجة الدكتور احمد حسين وهو الدكتور سيد شكري.

لماذا شجع الأمريكان الهلالي باشا ؟

كان الهلالي باشا وهو الرجل العظيم في مواهبه ، والضعيف في توجهه أنسب من يقوم بهذا الدور الهادم للوفد و الحركة الوطنية أو المحاول لهدم الوفد بعد إصرار الوفد على قيادة المقاومة الشعبية في القنال و ما قد تتطور إليه من حرب متوقعة مع الكيان الصهيوني ، وكان هذا الاختيار المدروس قد تم بناء على معطيات تاريخ الهلالي باشا نفسه الذي ارتبط بالانشقاقات الحادة التي صادفت الوفد منذ ظهوره هو نفسه في الصورة في ١٩٣٤ .

فقد شهد عهده كوزير للمعارف انشقاق الأستاذ العقاد بسبب خلافاته معه وهي خلافات لم تكن كافية في ظاهرها لأن يغضب الأستاذ العقاد على نحو ما غضب لكننا و نحن نرى ما آلت إليه الأمور فيما بعد عشرين عاما نفهم أن العقاد كان محقا و معذورا وثاقب النظر ، وربما لو أنه وهو والنحاس باشا أعطيا أذانهما لبعضهما لهما ما كان ينتظر الحركة الوطنية من عنت على يد الهلالي باشا .

ومن العجيب أنه لما حدث انشقاق النقراشي وماهر في ١٩٣٧ سارع الهلالي باشا إلى إعلان انضمامه للوفد مصحوبا بالحديث عن أن ما منعه من الانضمام في الماضي كان هو كرهه لأحمد ماهر باشا والنقراشي باشا ، ثم يأتي العجب العجيب حين يخرج مكرم عبيد على الوفد فيكون الهلالي باشا هو سلاح الوفد الباتر في الفتك البياني و البلاغي بمكرم عبيد .

و حين يكون المنطق أن ينضم الهلالي لوزارة الوفد الأخيرة وزيرا للمعارف في موضعه الطبيعي فإنه يعتذر بلا مبرر ظاهر مع أنه شارك في وضع برنامج الوزارة المعروف بخطاب العرش ، ولا يمكن لأحد أن يفهم اعتذاره عن الاشتراك إلا في ضوء السر الذي عرف بعد ذلك وهو أنه كان مطلوبا منه ألا يشارك حتي يرتب لنفسه منصة موازية للقفز بعد ذلك إلى رئاسة الوزارة ، وهو ما حدث بالفعل مع تقديم من يحبونه لمبررات واهية من قبيل أنه كان يرى أن شخصه يستحق التقديم على فؤاد سراج الدين باشا ، على سبيل المثال ، وهو ما لم يطلبه من هم أقدم منه من قبيل عثمان محرم باشا ، لكنها طبيعة التبريرات التي يلجأ إليها من ينتوون الانشقاق والخروج على الصف .

وزارته الثانية و الأخيرة

نأتي إلى ما استقر في أذهان الكثيرين أن وزارة نجيب الهلالي الثانية التي سبقت ثورة ١٩٥٢ مباشرة لم تستمر إلا أقل من يومين، أو يوماً واحداً فقط أو ساعات لم تصل إلى يوم كامل ، وكل هذا صواب في صواب ، تبعا للاختلاف في زاوية الرصد والحساب ، ذلك أن هذه

الوزارة حلفت اليمين في مساء ٢٢ يوليو ١٩٥٢ واندلعت الثورة في منتصف ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بينما استمرت الوزارة بقوة القصور الذاتي حتى ٢٤ يوليو ١٩٥٢ ، وهكذا فإن كثيراً من وزرائها لم يدخلوا مكاتبهم الاصلية وإن كانوا قد حلفوا اليمين، ولهذا دخلوا في عداد الوزراء وترتيبهم وعلى كل الأحوال فقد كان في الوزارة من تولوها بالفعل ، وإن كان فيها من اقتصر توليهم الوزارة على هذا اليوم أو هذين اليومين أو هذه الساعات ، وهم خمسة وزراء.

كل هذا صحيح ، وبهذا يُمكن القول بأن وزارة أحمد نجيب الهلالي باشا هي أقصر وزارات سنة ١٩٥٢ عمراً ، لكن المعلومة لا تكتمل ولا تصح إلا إذا تذكرنا وذكرنا أيضاً أن وزارة نجيب الهلالي باشا الأولى عاشت أربع شهور ما بين أول مارس وأول يوليو ١٩٥٢ وبهذا فإنه صاحب أكثر وزارات سنة ١٩٥٢ عمراً.

ربما يكون الاستطراد هنا مفيداً لذكر أعمار الوزارات التي تعاقبت على حكم مصر في سنة ١٩٥٢

- بدأ عام ١٩٥٢ ووزارة الوفد المتشكلة في يناير ١٩٥٠ في الحكم وقد استغرقت من عام ١٩٥٢ مدة خمسة وعشرين يوماً حتى حدث حريق القاهرة الذي تُشير مُعظم المعلومات المتاحة إلى أن هدفه كان هو اسقاط هذه الوزارة الوفدية.
- استمرت وزارة علي ماهر باشا الثالثة خمسة أسابيع كاملة ما بين ٢٦ يناير ١٩٥٢ وأول مارس ١٩٥٢.
- استمرت وزارة أحمد نجيب الهلالي باشا الأولى أربعة شهور كاملة كما ذكرنا
- استمرت وزارة حسين سري باشا الخامسة والأخيرة ثلاثة أسابيع كاملة
- استمرت وزارة أحمد نجيب الهلالي باشا الثانية يومين
- استمرت وزارة علي ماهر الرابعة ٤٧ يوماً أي أقل من سبعة أسابيع.
- استغرقت وزارة الرئيس محمد نجيب الأولى ما بقي من ١٩٥٢ بعد ٩ سبتمبر أي ثلاثة شهور وثلاثة أسابيع فضلاً عما استغرقت بعد ذلك من عام ١٩٥٣ حتى إعلان الجمهورية.

كيف كون الهلالي باشا وزارته الأولى

ضمت وزارته الأولى من وزراء الوزارة السابقة عليه مباشرة (وهي وزارة علي ماهر باشا التي أعقبت حريق القاهرة) كلاً من أحمد مرتضى المراغي باشا وزير الداخلية والحربية والبحرية وكان أول عهده بالوزارة في وزارة علي ماهر ومحمد زكي عبد المتعال باشا الذي كان قد أصبح وزيراً للمالية في وزارة الوفد الأخيرة، ثم أخرجته الوفد من الوزارة فلما شكّل علي ماهر باشا وزارته انضم إليها واستمر أيضاً في وزارة أحمد نجيب الهلالي، وقد أشرنا إلى

السبب في هذا عند حديثنا عن طبيعة شخصية الهلالي باشا كرئيس للوزراء، ومن كان يمكن له أن يستعين بهم. ومحمد عبد الخالق حسونة باشا ليكون وزيراً للخارجية (وكان يتولى وزارة المعارف في وزارة علي ماهر السابقة كما كان قد تولى الشؤون الاجتماعية قبل ذلك).

وقد اختار أحمد نجيب الهلالي باشا لموقع الوزير القبطي زميله القديم في قضايا الحكومة صليب سامي باشا الذي كان عضواً في وزارة علي ماهر السابقة ووزيراً للزراعة ثم وزيراً للمواصلات، ومن الطريف أنه كان قد وصل إلى المنصب الوزاري قبل الهلالي باشا نفسه بعام (في وزارة صدقي باشا) وقد تولى في وزارة الهلالي الأولى وزارتي التجارة والصناعة (التي كان الهلالي باشا نفسه أول وزير لها عند تأسيسها في ١٩٣٤) والتموين.

و بهذا يكون أحمد نجيب الهلالي باشا قد احتفظ من وزارة علي ماهر المستقيلة لتوها بأربعة وزراء يشغلون أهم الوزارات .

و اختار أحمد نجيب الهلالي باشا من الوزراء القدامى التقليديين الدكتور محمد كامل مرسي باشا ليكون وزيراً للعدل (وكان قد تولاه من قبل في وزارة صدقي باشا في ١٩٤٦ وفي وزارة سري الرابعة ١٩٤٩) ومن الطريف أنه يسبق الهلالي باشا في التخرج بعامين حيث تخرج ١٩١٠ في مدرسة الحقوق.

ومن وزراء حزب مكرم عبيد الذي كان قد تضاءل حتى اختفى، اختار الهلالي باشا طه السباعي باشا ليكون وزيراً للشؤون البلدية والقروية، وسرعان ما حدثت مشكلة عابرة بسبب اختياره، ذلك أنه كان من الذين وقعوا "عريضة المعارضة" التي وقعها بعض الوزراء السابقين يتقدمهم إبراهيم عبد الهادي والدكتور محمد حسين هيكل (رئيساً حزبي السعديين والأحرار الدستوريين) وكان الملك فاروق فيما تصوره الروايات الفلكلورية قد وضع أسماء هؤلاء الموقعين في محفظته حتى لا يسمح بتكريم أحد منهم، ولا بدخوله الوزارة على سبيل المثال، وقد بذل الهلالي باشا جهوده لاسترضاء الملك حتى قبل بدخول طه السباعي الوزارة.

الوزراء الجدد الذين ارتبط توليهم الوزارة بالهلالي باشا

- محمد رفعت باشا المؤرخ
- طراف علي باشا
- وراضي أبو سيف راضي
- ومحمد المفتي الجزائري
- محمود عثمان غزالي باشا
- محمد فريد زغلو
- نجيب إبراهيم باشا
- وزير المعارف
- وزير المواصلات
- وزير الشؤون الاجتماعية والصحة العمومية
- وزير الأوقاف
- وزير الزراعة
- وزير دولة للدعاية.
- وزير الأشغال العمومية

كيف كون الهلالي باشا وزارته الثانية

تختلف وزارة الهلالي باشا الثانية عن وزارته الأولى في تكوينها عدة اختلافات كاشفة عن تطور الحياة السياسية في ثلاثة أسابيع فقط ، وعن أثر الأحداث والمعارك السياسية في البنية و النخبة الحاكمة خلال فترة ثلاثة أسابيع فقط هي الفارق بين نهاية عهد وزارته الأولى وبداية عهد وزارته الثانية.

صحيح أن بعض الوزراء بقوا في مواقعهم:

- محمد زكي عبد المتعال باشا (في المالية)
- محمد عبد الخالق حسونة باشا (في الخارجية)
- محمد كامل مرسي باشا (في العدل)
- محمد رفعت باشا (في المعارف)
- طراف علي باشا (في المواصلات)
- محمد المفتي الجزايرلي باشا (في الأوقاف)

وصحيح أن وزيرين بقيا في الموقع الأهم و تركا الوزارة الإضافية فقد كانا يتوليان أكثر من وزارة فبقوا بوزارة واحدة، وحل وزراء جُدد في الوزارات التي تركوها

- فقد كان أحمد مرتضى المراغي باشا وزيراً للداخلية والحربية والبحرية فاحتفظ بالداخلية بينما دخل إسماعيل شيرين وزيراً للحربية والبحرية وكان هذا أول عهده بدخول الوزارة.
- كان راضي أبو سيف راضي وزيراً للشئون الاجتماعية والصحة العمومية فاحتفظ بالشئون العمومية فقط ودخل الدكتور سيد شكري وزيراً للصحة.

• لكن تغييرات أخرى حدثت ، فقد حدثت تنقلات يمكن تفصيلها:

- كان صليب سامي باشا وزيراً للتجارة والصناعة والتمويل فحلّ محله وزيران كانا موجودين في مواقع أخرى من الوزارة فأصبح وزير الدعاية محمد فريد زعلوك وزيراً للتجارة والصناعة وأصبح وزير الشئون البلدية طه السباعي باشا وزيراً للتمويل
- حل وزير جديد للشئون البلدية والقروية هو مريت غالي باشا محل طه السباعي باشا الذي حلّ مكان صليب سامي باشا في التمويل

• أما الإحلالات المتساوية الطرفين فكانت في موقعين فقط :

- حل وزير جديد للأشغال هو يوسف سعد بك محل وزير الأشغال في وزارته الأولى

نجيب إبراهيم باشا

- وحل وزير جديد للزراعة هو حسين كامل الشيشيني باشا محل وزير الزراعة في وزارته الأولى محمود عثمان غزالي.

الوزراء الجدد في وزارته الثانية

وبهذا فإن الوزراء الخمسة الجدد الذين كان أول عهدهم هو وزارة أحمد نجيب الهلالي الثانية هم إسماعيل شرين، ويوسف سعد بك، وسيد شكري بك وحسين كامل الشيشيني باشا، ومريت غالي بك.

ومن الطريف أنه لم يستمر معه من وزارته الأولى:

- صليب سامي ولهذا قصة طريفة ناقشناها في مكان آخر تنبئ عن حكمة صليب سامي وحرصه على نصح الهلالي باشا،
- ومحمود عثمان غزالي
- ونجيب إبراهيم

إساءة ثورة يوليو له

ننطلق إلى مكانة أحمد نجيب الهلالي باشا في كتابات المنتمين لثورة ١٩٥٢ فنجد حرصا مفتعلا عند بعض الصحفيين المرتبطين بالرئيس عبد الناصر على إثبات مساعدة الهلالي لثورة يوليو وتقدير الثورة له بلا دلالة ولا دليل .

ومن الجدير بالذكر أن ثورة ١٩٥٢ على وجه العموم لم تكلف خاطرها أي نوع من أنواع الترضية أو التكريم للهلالي باشا ، رغم ما كان يتمتع به من قدرة على أن يحارب الوفد لحسابها، وقد أشرنا إلى جهده المحموم في هذا الميدان قبل قيام الثورة ، لكن الضباط الشبان رأوا (بحكم ما كانوا يتلقونه من نصح خفي و غير وطني بالطبع) أن يهدموا الوفد بطريقتهم هم ، وبحساباتهم هم ، وبإهاناتهم العسكرية لا القانونية.

وقد أشرنا إلى أن الرأي العام لا يكاد يعرف أن آلية التطهير وقانون الغدر ومحاكمات الغدر التي استخدمتها الثورة مع السياسيين السابقين على نطاق واسع بدأت قبل الثورة على يد أحمد نجيب الهلالي باشا وهو رئيس الوزراء لكن حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حين مضت في ممارسة التطهير تعمدت ألا تذكر جهد الهلالي باشا باشا بكلمة شكر واحدة ، فلم تتذكر أي دور له ، ولم تُشد بفضلته ولا بفكرته.

وهذا بالطبع مفهوم في ظل ثورة كانت حريصة على أن تتباهى بإذلال كلّ الساسة الذين سبقوها بما فيهم الهلالي باشا نفسه بالطبع .

وهكذا عاش هذا السياسي الكبير في سجن الكمد (بدون سجن) طيلة ٦ سنوات حتى توفي

في ١٩٥٨ .

تاريخية فكرة التطهير

ترعرعت فكرة التطهير في ذهن الهلالي باشا من موقف نقيض تماماً للفكرة ، ذلك أن الهلالي باشا كان هو الرجل الذي عهد إليه الوفد بالتصدي لمكرم عبيد بعد نشره الكتاب الأسود ، وقد تصدى الهلالي لمكرم عبيد بكفاءة واقتدار ، وقد رفعت هذه النجاحات الجدلية والمنطقية من مكانة اسم الهلالي في الأوساط الأدبية والثقافية التي اكتشفت فيه أسلوبه وقدراته البيانية التي كانت تتفوق على قدرات مكرم عبيد الميالة إلى التفرع والتكلف بأكثر من ميلها إلى البيان والتعبير فضلاً عن أن الهلالي كان يُمارس قدراته من دون الضجيج المستفز الذي كان يصنعه مكرم عبيد ، بيد أن الهلالي في الوقت نفسه وجد في طريقة مكرم عبيد في تجريح الوفد مثلاً يحتذيه على طريقته هو التي وصفتها بأنها كانت تقفز على فكرة الكتاب الأسود إلى فكرة القرار الأبيض أو قرار التطهير.

ومن العجيب أن الزمن لم يُسعف الهلالي باشا بالوقت الذي أسعف به مكرم عبيد باشا، كما أن التاريخ بمساره لم يُسعف الهلالي باشا بتلاميذ مفتونين به على نحو ما كان جلال الدين الحامصي وأحمد قاسم جودة و خالد محمد خالد وأضراهم مفتونين بمكرم عبيد باشا ولغة مكرم عبيد باشا وخطابه مكرم عبيد باشا وافتراءات مكرم باشا.

إحسان عبد القدوس ينقض نظريته في نزاهة الحكم باقتدار

على أن هذا الضجيج الهلالي كله لم يكن ليُمرَّ بدون تقييم قاس ونقد حاد بل وسخرية مستفزة، وفي هذا المقام أستطيع أن أدعو القارئ إلى قراءة المقال الرائع الذي كتبه الأستاذ إحسان عبد القدوس وجعل عنوانه في منتهى الثقة والوضوح مُعبراً عن فهم سياسي عميق لا يتأثر بفكرة لامعة ، ولا يتوقف عند شعار جميل ، وإنما ينفذ إلى الجوهر الحقيقي لتقييم الأشياء. فقد كتب الأستاذ إحسان عبد القدوس مقالا في مجلة روز اليوسف في يونيو ١٩٥٢ بعنوان "خير لمصر أن يديرها رجل.. يسرق النصف ويعطيها النصف"، يعلق فيه على سياسة التقشف التي دعا إليها رئيس الحكومة في ذلك الوقت أحمد نجيب الهلالي باشا ووزير ماليته زكي عبد المتعال باشا . يقول الأستاذ إحسان عبد القدوس في مقاله :

" إن كل ما بدا في اليوم من أمارات التقشف، هو وقف التعيينات الجديدة، ووقف المشاريع الإنتاجية، ووقف النشاط الاقتصادي...حتى أصبحت مصر بلدا واقفا لا يدور مع الأيام ولا يتقدم إلى الأمام، وأصبح مصر بلدا لا يعتبره العالم ميثا فيترحموا عليه، ولا يعتبرونه حيا فيتعاملوا معه."

وتساءل الأستاذ إحسان عبد القدوس بصوت عال عن يتبع سياسة التقشف : هل هم الأغنياء أم الفقراء، فيقول إن أحدا لم يأخذ على الطبقة الشعبية في مصر إسرافا، ولم يكن الموظف أو

العامل في يوم من الأيام مسرفاً، لأنه لا يستطيع، وإنما كانت شكوى الإسراف محصورة في طبقة معينة من المصريين."

ثم وصف الأستاذ إحسان عبد القدوس هذه الطبقة بقوله :

"هل جمع دولته عدد الكروش المنتفخة وعدد الخزائن المثقلة، وعدد الصدور التي تلمع فوقها قطع الألماس ليفرض عليها رجم التقشف؟"

وتعجب الأستاذ إحسان عبد القدوس أن بلدا فقيرا كمصر استورد في عام واحد بما قيمته ١٨,٥ مليون جنيه (بأسعار ذلك الوقت) جواهر ولآلى ومعادن ثمينة، وتستورد مصر بما قيمته مليونان من الجنيهات خمور؟! وسيارات جديدة قيمتها ثلاثة ملايين من الجنيهات ومصنوعات خزفية قيمتها ثلاثة ملايين والنصف مليون جنيه، ولا تقل نفقات تصييف العظماء في الخارج عن خمسة ملايين جنيه سنويا.

"هل أعدت حكومة التقشف مشروعا تمتص به هذه الاموال الزائدة عن حاجة أصحابها لتضعها في مشاريع نافعة، تنقذ العامل من البطالة، وترحم الفلاح من الفقر، وتريح الموظف من العنت؟".

المراغي يشير إلى أن الأمريكيين كانوا يتربصون بالملك فاروق

كان مرتضي المراغي باشا في عصره أسيرا للفكرة القائلة بسيادة طهارة الأمريكيين ، و حرصهم على نزاهة رجال الحكم ، و ذلك من دون أن يدري أن هذه السياسة الظاهرة كانت جزءا من مسلكهم السياسي وسياستهم الأعمق التي كانت تجيد البحث عن أسباب و مبررات إعلامية تساعدهم في تنفيذ سياساتهم الرامية الى التخلص من أية زعامة لا تتوافق مع رغباتهم في حماية الكيان الصهيوني و فرض سطوة الاستعمار الجديد .

و من هذا المنظور الضيق و الطيب الذي انخدع فيه المراغي باشا فقد تحدث في مذكراته عن صدق استقالة الهلالي أو إقالته عند الأمريكيين بما ينقله عن صحيفة بريطانية ثم هو أي المراغي لا يجد حرجا في أن يجاهر بأن هذه الخطوة (أي إقالة الهلالي) من جانب الملك فاروق كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير في ثقة الأمريكيين بالملك ، و يمكن لنا الآن بسهولة شديدة و بحكم ما تعلمناه من الزمن أن نقرأ ما يرويه المراغي بمنظور منضبط لا يبرئ الهلالي و المراغي من أن يكونا من حيث لم يعرفا أو من حيث دريا أو شعرا جزءا من المخطط الأمريكي .

"والغريب أن سر استقالة هذه الوزارة لم يكن خافيا، فقد ذكرت جريدة التايمز البريطانية أن الاستقالة جاءت نتيجة لمؤامرة دبرها للهلالي باشا بعض رجال الاقتصاد بالاشتراك مع بعض رجال القصر الملكي".

.....
" و جاءت الضربة القاضية التي انهارت معها آمال الأمريكان في الملك فاروق حين أخرج
وزارة الهلالي نظير مبلغ مائتي ألف جنيه قدمها المالي المعروف أحمد عبود ليتخلص من
الضرائب التي كانت تطالبه بها وزارة الهلالي"

" وحين علم السفير الأمريكي بإخراج الهلالي وتعيين حسين سرى بدلا منه وفقا لمخطط
عبود أخذ يصيح قائلاً: لا فائدة.. لا فائدة من هذا الملك، فليذهب إلى الجحيم"

الشائعات عن دور عبود باشا في إسقاط وزارة الهلالي

في الحقيقة فإن مذكرات أحمد مرتضى المراغي التي تدارسناها في كتابنا على مشارف
الثورة تتضمن تفاصيل كثيرة عن القصة التي روجت كثيرا في بداية عهد ١٩٥٢ والتي تؤكد
على أن إقالة الملك فاروق لوزارة الهلالي باشا الأولى تمت نظير مبلغ محدد من المال دفعه
عبود باشا للملك أو لحاشيته ، ومع أن كثيرا من الشائعات تذكر أن المبلغ كان مليون جنيه، فإن
المراغي باشا حدد الرقم بمائتي ألف جنيه فقط.

ومن العجيب أن أحمد مرتضى المراغي باشا يروى أن عبود نفسه فكر أن يستعين بالإنجليز
في هذه الجزئية لكنه عدل عن هذه الفكرة لأنه كان يعرف أن الإنجليز لن يساعده فيها، وهكذا
يوحى لنا المراغي بفكرة أن الإنجليز كانوا أكثر حرصا على النظام الداخلي لمصر من حاشية
الملك نفسه.

كذلك فإن رواية أحمد مرتضى المراغي باشا تحصر بالأسماء الدور الذي لعبه إلياس
أندراوس المستشار الاقتصادي للملك في إتمام الصفقة ، على أن حلقات المذكرات المنشورة في
مجلة أكتوبر وقعت في خطأ لست أدري السبب فيه ، وهو أنها تذكر اسم عدلي اندراوس بدلا من
إلياس اندراوس وشتان بين الرجلين ، وقد اضطررنا في كتابنا إلى تدارك هذا الخطأ فيما ننقل
من نصوص بطريقة شبه عملية وشبه علمية حيث ذكرنا الاسم باللقب فقط وحذفنا كلمة (عدلي)
التي وردت في المذكرات حتى لا نكثر من الإشارة الى تصويباتنا .

وربما يندهش القارئ من سلوك الملك فاروق الذي وقع في هذا السبيل .. كما يندهش بالطبع
من سلوك عبود باشا الذي بلغ به الاستهتار بنظام الدولة هذا الحد مع أن هذه الدولة تمثل مجال
نشاطه وصناعته وتجارته وهو رجل اقتصاد كبير من المفترض أنه يفهم عواقب ما فعله، وقد
أرته الأيام عواقب هذا بالفعل بعد فترة قصيرة جدا.. لكن المثير للتساؤل اليوم وقد مضى نصف
قرن تقريبا على هذه الواقعة هو إلى أي حد كان الهلالي موقفا في ترك القوى المناهضة له أو
الهادمة لعمله تصل إلى هذا الحد؟ هل فكان غير قادر على إقناع الملك بطريقة مباشرة أو غير
مباشرة أن بقاءه يستأهل ما هو أكثر من مائتي ألف جنيه؟ ربما يقودنا هذا بالطبع إلى التفكير في

أن الملك كان يفكر بالفعل في التخلص من الهلالي، فلما جاءه هذا العرض لم يمانع في أن يظهر أن العرض ثمن للقرار بينما هو كان على وشك أن يتخذ القرار حتى بدون هذا العرض السخيف والمقابل الضئيل.

لكن العجيب بعد هذا كله أن يعود أحمد نجيب الهلالي باشا نفسه بعد ثلاثة أسابيع فقط وبالتحديد في ٢٢ يوليو ١٩٥٢ ويقبل تكليف الملك له برئاسة الوزارة ، ونحن لا ندينه في هذا الموقف ، فلربما كان الهلالي قد قبل رئاسة الوزارة لينتقم من الملك و حاشيته وعبود وغيرهم ، وربما أن الملك نفسه كان يؤيد يقول بذلك إن الشائعة لا أساس لها من الصحة بدليل قرار إعادته للهلالي بعد عشرين يوما ، وفي الحقيقة فإنه بعيدا عما تواتر بالإلحاح الإعلامي فإن كلا الموقعين [مع تضادهما] يمجدا صاحبه .

بيد أن حركة ٢٣ يوليو قامت بعد يوم واحد ولم يعد في أيدينا أن نعرف حقيقة موقف الملك و الهلالي في ذلك اليوم مع كثرة الروايات وتضادها .

بقيت نقطة مهمة قيل أن نقرأ نصوص المراغي باشا عن إقالة وزارة الهلالي استجابة لرغبة عبود وللثمن الذي دفعه، وهي نقطة في غاية الأهمية، ذلك أن كل المذكرات تتحدث بصراحة واضحة عن إجراءات استثنائية اتخذها وزراء مسئولون من أجل التغلب على جبروت عبود باشا بمحاولاته المستمرة استغلال سطوته الاقتصادية في فرض قرارات تصب في مصلحته على حساب سياسات الدولة الاقتصادية، ونحن نرى الوزير المخضرم صليب سامي وهو يندى شركة السكر مرة وراء أخرى ، كما نرى الوزير عبد الرحمن الرافي يفعل نفس الشيء، ونرى الوزير الوفدي إبراهيم فرج يشير إلى نفس التوجه وقد تبناه الوفد رغم ما هو متواتر عن صداقة عبود للوفد بل إن الأمر وصل بعبد الحميد عبد الحق باشا إلى أن يهدد عبود باشا بالحبس ، ولا يجوز لنا من باب الإنصاف أن نترك الأمر يبدو وكأن الذنب ذنب عبود باشا وحده فقد كان هناك كثير من التقصير الحكومي في الاستراتيجية والتمويل على حد سواء وهو خلل كان في حقيقته مرتبطا بالتصدير وهو إنجاز .

وعلى كل الأحوال فلنقرأ رواية المراغي باشا :

"كان أحمد عبود يملك شركة السكر، وشركة الأسمنت وشركة الفوسفات وشركة البواخر، وقيل إن مجموع ثروته حوالى المائة مليون جنيه، أى أن دخله السنوى يبلغ على الأقل عشرة ملايين جنيه، بينما دخل الفلاح هو ثلاثون جنيها في السنة، ومع كل هذا فإن أحمد عبود لم يكن يدفع الضرائب المستحقة عليه للخزانة. ولماذا؟ لأن بعض رؤساء الوزارات وأغلب وزراء الخزانة (يقصد: المالية) كانوا أعضاء في مجالس إدارات شركاته".

ويصل المراغي بسرعة إلى ذروة المعركة حول بقاء الوزارة التي كان هو نفسه ركنا مهما فيها:

"وجاءت وزارة الهلالي في أوائل مارس ١٩٥٢ تحمل علم التطهير، تريد أن تطهر الإدارة من الفساد، وأن تصدر قانون من أين لك هذا، وأن تجعل كل شيء يسير على مايرام، كان الهلالي أمينا ونزيها، لكنه كان يحمل لحزب الوفد كراهية شديدة، لأنه كان عضوا فيه وانفصل عنه، ولم يكن للهلالي حزب يستند إليه، وكانت كل قوته هي السراى، ولكن التطهير إذا دخل السراى خرج كل من يقيم فيها لا من الأبواب بل من النوافذ".

"وقبل الملك برنامج الهلالي على أن يبدأ بالوفد وبالحكومة، أما إذا حاول الاقتراب من القصر، فعندئذ لكل مقام مقال".

"وبدأت يد الهلالي تمتد إلى أكبر صديق للوفد ولإنجليز معا وهو أحمد عبود، ولم يكن أحد من أعضاء وزارة الهلالي قد دخل مجالس شركات عبود، وقلبت دفاتر عبود، فوجد أنه ماطل الخزانة في خمسة ملايين جنيه ضرائب".

"وأنشب وزير الخزانة أظافره في عنق عبود وطالبه بها، وأرسل إليه إنذارا على يد محضر بالدفع وإلا اتخذت إجراءات الحجز على إمبراطوريته الواسعة".

"وأخذ عبود يبحث عن مخلص، فكر في الإنجليز، لكنه عدل لأنه يعلم أن الإنجليز لن يساعده، فكر في أن يأتي بمحاميين مقتدرين يقيمون الإشكال تلو الإشكال، عسى أن يمضى وقت طويل تذهب معه حكومة الهلالي، ولكن الحكومة أخذت تضيق عليه الخناق، وكاد أن يصدر الأمر بالحجز على شركاته وأمواله سدادا للضرائب المتأخرة، وهداه تفكيره إلى من؟ إلى .. أندراوس. كان.. أندراوس موظفا بسيطا في شركة نسيج تسمى شركة البيضا التي كان يملك أغلب أسهمها الإنجليز، وكان لا يحمل إلا شهادة الدراسة الابتدائية، وتدرج إلى أن أصبح مديرا عاما لها، وجاءت الحرب فأثرى ثراء فاحشا، واتصل بحاشية الملك، وعرض على الملك أن يسهم في الشركة وباع له حصة كبيرة من الأسهم، وارتفعت قيمة الأسهم وكسب الملك مكسبا كبيرا، وكافأه الملك بتعيينه مستشارا اقتصاديا له، وأنعم عليه برتبة الباشوية".

"توجه عبود إلى أندراوس متوسلا أن ينقذه من الهلالي، واعتذر أندراوس، لكن عبود قال له: ما عليك، تكلم معه (أى مع الملك)، قل له إنى مستعد لبذل كل شيء".

رواية المراغي باشا عن حوارهِ مع اندراوس عن الهلالي باشا

وقد حاول المراغي في مذكراته أن يوضح جانباً آخر من صورة المؤامرات على وزارة أحمد نجيب الهلالي (الأولى) بما يضمن له هو نفسه الخروج تماما من دائرة المتآمرين:

"..وفي يوم من أواخر مايو كنت في مكتبي ودق جرس التليفون، وكان المتكلم.. أندراوس، قال لي إنه يود رؤيتي، وحددت له موعداً، وحضر في الموعد، وجلس وأخرج علبة جلدية فيها سيجار وعرض عليّ سيجارا ضخماً وأشعله، وبدأ ينقر غطاء المكتب الزجاجي بأصابعه وأنا أنظر إليه، ثم تأوه وقال:

"هل أنت مسرور مع الهلالي؟"

"قلت له: نعم."

"قال: يا خسارة، إنه رجل حنبلي خالص."

"قلت: حنبلي لماذا؟"

"قال: يعني لازم يخرب بيت عبود؟ هل تعلم أنه لو انخرب بيت عبود انهار الاقتصاد؟"

"قلت: هل مبلغ خمسة ملايين جنيه يخرب بيت عبود، وثروته مائة مليون؟ إن هذه الملايين الخمسة هي نصف دخله السنوي."

"قال أندراوس: ولكن الملايين الخمسة إذا دفعت مرة واحدة تقصم الظهر، وعلى كل حال مولانا أصبح يضيق بتصرفات التطهير، وغدا سيصل الموسى إلى.. ثم أشار إلى رقبته وضحك قائلاً: ولكنكم تريدونها أن تصل إلى ما هو أعلى؟"

"واستأذن وانصرف، وأسرعت أنا إلى الهلالي وأخبرته، فقال: وبماذا تنصح؟"

"قلت: ترقب."

"وبدأت معاكسات الملك، واستقال الهلالي يوم أول يوليو بعد أربعة أشهر، واشترى عبود الملايين الخمسة بمائتي ألف جنيه، وكانت ضربة مروعة من فاروق عجلت بالنهاية."

موقف الهلالي من تعيين إسماعيل شيرين وزيراً للحربية

نعرف أن المراغي باشا ظل مستمراً في السلطة كوزير للداخلية منذ حريق القاهرة وحتى قامت الثورة (وذلك باستثناء فترة حكم وزارة حسين سرى الأخيرة التي دامت ثلاثة أسابيع) ونظراً لعلاقته الطيبة بالهلالي باشا فإنه رشح وزيراً للداخلية والحربية في وزارة الهلالي الثانية على نحو ما كان منصبه بالفعل في وزارة الهلالي الأولى، لكن حدثت المفاجأة التي كانت في رأى بعض الذين عاصروا تلك الأحداث بمثابة الشرارة التي نبهت الضباط الأحرار إلى القيام بحركة الجيش.

ذلك أنه في اللحظات الأخيرة وفي أثناء مثول الوزراء في القاعة تمهيداً لحلفهم اليمين استدعى الملك رئيس وزرائه ليطلب إليه تولية زوج شقيقته إسماعيل شيرين وزارة الحربية، وعلى الرغم من رفض إسماعيل شيرين نفسه واعتذاره، وعلى الرغم من محاولة المراغي

الاعتذار عن الاشتراك في الوزارة بعد هذا التغيير المفاجئ من الملك، فإن الأمور سارت في الطريق الذى نعرفه جميعا ببقاء الهلالي والمراغي وشيرين جميعا.

ويعزو المراغي قبوله لهذا الوضع إلى ضغط عاطفي من الهلالي الذى ترقرت الدموع في عينيه، كما يعزو قبول الهلالي نفسه للوزارة بعد بيعه بمائتى ألف جنيه (على حد تعبيره) إلى رغبته في الانتقام ممن باعوه، بل وينسب المراغي إلى الهلالي عزمه تطهير القصر من كريم ثابت وبوللى وأندراوس:

" دعا الملك نجيب الهلالي يوم ٢١ يوليو لتشكيل الوزارة عقب استقالة وزارة حسين سرى، ودعانى الهلالي للدخول معه فقلت إنى اعتذرت عن دخول وزارة حسين سرى ومازلت مصرا على عدم الاشتراك في أية وزارة".

"قال: إذا لم تدخل معى فإنى لن أشكل الوزارة".

"قلت له: وما الفائدة؟ هل نسيت أنهم باعوك بمبلغ مائتى ألف جنيه؟".

"قال: ولهذا جئت، سأعقد مجلس الوزراء بعد يومين وأطالب بتطهير القصر من كريم ثابت وبوللى وأندراوس وكل عناصر الفساد فيه، سيكون هذا الطلب قرارا من مجلس الوزراء، وسنرى كيف يكون وقعه".

"قلت: إذا كان الأمر كذلك فإنى أقبل".

"وفي الرابعة بعد الظهر ذهبت إلى قصر المنتزه في الإسكندرية لحلف اليمين، لتستقبلنى مفاجأة، دخلنا قاعة كبرى كل ما فيها أخضر: مقاعها وستائرهما وأبوابها، وحليت السقوف برسوم ذهبية وتدللت منها ثريات ضخمة، وكان دخولنا الساعة الرابعة إلا خمس دقائق، لأن الملك سيدخل الساعة الرابعة تماما وتبدأ بعد ذلك عملية حلف اليمين، ومرة الرابعة ولم يدخل الملك حتى دقت الساعة الربع بعد الرابعة، ورأى الوزراء رئيس الديوان يدخل ويتوجه إلى الهلالي ويهمس في أذنه ويقوم الهلالي ويسير متوجها مع رئيس الديوان إلى غرفة مكتب الملك، وظللنا نحن الوزراء ينظر كل منا إلى الآخر ولا نقول شيئا، وفي الساعة الخامسة دخل الهلالي القاعة وتوجه وجلس بجوارى، وتنهى".

"قلت: خيرا".

"قال: أنت تعرف أن مرسوم تعيينك وزيرا يتضمن أنك وزير داخلية وحربية".

"قلت: نعم، أعلم ذلك".

"قال الهلالي: لقد استدعانى الملك كما تعلم وطلب منى أن أصرف النظر عن تعيينك وزيرا للحربية اكتفاء بوزارة الداخلية".

“قلت: ليس في ذلك من بأس، وكم كنت مرهقا من الجمع بينهما . ولكن لى سؤال: لقد علمت منك أنه قد وافق على المرسوم الذى قدمته إليه، فما الداعى لهذا التعديل الآن؟”
“قال الهلالي: لأنه يريد تعيين زوج أخته إسماعيل شرين”.

“انتفضت واقفا وقلت : هل تعلم أن إسماعيل شرين برتبة يوزباشى احتياطي؟ فكيف يقفز إلى رتبة وزير؟ إذا كان الملك يريد ضابطا فعنده على الأقل مائة لواء، لماذا لم يعين حيدر أو حسين فريد أو محمد نجيب؟”.

“قال الهلالي: إنه مصر على تعيين إسماعيل شرين ، قلت: ألم أقل لك إنه لا فائدة، أرجوك أن تدعنى أنصرف، وأمسك الهلالي بيدي قائلا:

"أرجوك أن تبقى، ستكون فضيحة لو خرجت، لقد وعدته بقبول دخول إسماعيل شرين، هل تريد أن تفضحنى ، وكانت الدموع تترقرق في عينيه، فسكت، وأعتقد أن أكبر خطأ في حياتي ارتكبته هو قبولي لذلك الوضع، ولا أزال نادما عليه حتى الآن".

"وفي السادسة مساء جاء إسماعيل شرين ليحلف معنا اليمين وهنا لا بد أن أقرر حقيقة، وهي أنه حين عرضت عليه الوزارة اعتذر عن عدم قبولها، ولكن الملك أصر وأجبره على القبول. كنا مساء الاثنين ٢١ يوليو ، ولم نكن نعرف أن عمر هذه الوزارة لن يتجاوز ٢٤ ساعة، وأن أحداثنا خطيرة سوف تقع تغير تاريخ مصر”.

رواية صلاح الشاهد

ذكرنا في موضع آخر ما ذهب اليه صلاح الشاهد من ان حافظ عفيفي باشا كان هو من ورت الملك والهلالي باشا في تعيين إسماعيل شيرين وزيرا للحريية على غير رغبة شيرين نفسه

رأي إبراهيم فرج و رواياته عن صعود الهلالي وانشقاقه

ظل إبراهيم فرج باشا ينتقد السلوك السياسي للهلالي ، و يقرن هذا باحترامه لقدراته وذكائه، كما كان يكرر الإشارة إلى ان الوفد أفاد منه في البداية إفادة كبيرة، وهو يشرح تاريخه السياسي في مراحل مختلفة فيقول:

“الهلالي باشا لم يكن وفديا في يوم من الأيام إلى ما قبل وزارة توفيق نسيم عام ١٩٣٤ التي اختير وزيرا للمعارف فيها. وقبل هذا كان أقرب إلى خصوم الوفد ولم يكن الوفد ينجو من لسانه ونكاته اللاذعة كما كان يبلغنا. والهلالي باشا في غاية الذكاء. ولا أنكر كفايته الممتازة وعقليته الصافية حقا. سمع من توفيق نسيم - كما علمت - أن نجيب الهلالي هذا ينتظره مستقبل باهر، وأنه كفاية مصرية ممتازة. ويظهر أن هذه العبارات التي قيلت له من توفيق نسيم على سبيل المجاملة والتحية رسخت في ذهنه وأنشأت له طموحات واسعة.. فبدأ يتقرب إلى الوفد.. وفي الوقت نفسه

كان الهلالي باشا خصما للنقراشي، ولم يكن يستريح له هو وأحمد ماهر باشا. ولما حدث الانشقاق في الوفد وخرج النقراشي وأحمد ماهر، ادعى أنه وفدى، وأن ما كان يحول بينه وبين الانضمام للوفد هو وجود النقراشي وأحمد ماهر، والآن خلا له الجو وانضم للوفد.”

.....

“ولما شكلت وزارة النحاس باشا في عام ١٩٣٧ بعد تولى الملك فاروق سلطته الدستورية، اختاره النحاس وزيرا للمعارف وضمه لعضوية الوفد - وهو أعلى هيئة في الحزب - في التعديل الوزاري الذي أجرى في [نوفمبر ١٩٣٧] وكان كاتباً لامعا و فديا ظاهر الحماس . والوفد في البداية كسب بانضمامه كسبا كبيرا. ومضت السنوات.. وكان الامتحان من ١٩٣٧ - ١٩٤٢ في صفوف الوفد قد أسفر عن نجاحه نجاحا كبيرا في خدمة الوفد والتقرب من رئيسه، وفي تقديم كل ما يمكن أن يقدم من رجل مثقف وواسع الكفاءة مثله، إلي أن جاءت سنة ١٩٤٢ فاختير وزيرا للمعارف وكان له القدر المعلى في كل البيانات السياسية وفي الرد على التهم التي تناولها “الكتاب الأسود”، وكان أسلوبه الفكه يحبب فيه الناس.”

ثم يصور إبراهيم فرج باشا ذروة الصراع والأحداث التي يرى أنها باعدت بين الهلالي باشا والوفد، وسنجد الهلالي مدانا من وجهة نظر إبراهيم فرج باشا دون أن يلتمس له أي عذر حقيقي، أو حتى مصطنع :

“وفي عام ١٩٤٩ بلغ النحاس باشا السبعين عاما، وللأسف بدأ التطلع إلى خلافته، وبدأت المطامع تلعب برأس نجيب الهلالي الذي يعتبر نفسه أكفأ شخصية في الوفد - في نظره - على الرغم من أن الوفد كان يضم في ذلك الحين أساطين في السياسة والقضاء والقانون وفي التجربة السياسية وفي الأقدمية. إنما بدأت تسكره الآمال والمطامع في خلافة النحاس باشا. وفي الوقت نفسه كان يرى أن الشقة بين النحاس والملك عميقة بعيدة، وأن النحاس سيصل في نهاية المطاف إلى أن يكتفي برئاسة مجلس النواب أو بشيء من هذا القبيل ويترك السبيل لغيره من أعضاء الوفد لكي يتولى الوزارة. وأخذ يعمل لهذا من وراء الستار - وهو ما انكشف فيما بعد - وجاءت وزارة الوفد عام ١٩٥٠، فعرض عليه النحاس باشا الاشتراك في الوزارة فاعتذر، فعرض عليه أن يختار ما يشاء من الوزارات فأصر على الاعتذار، كما اعتذر أيضا عن قبول عضوية مجلس الشيوخ. وهو ما كان النحاس باشا ينوى عمله عندما تخلو بعض المقاعد.”

"وكان يحتج بأنه عندما أقيمت وزارة الوفد في ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ أقسم يمينا خطيرة - يقصد يمينا الطلاق - أنه لا يمكن أن يدخل سراي عابدين بأي صورة وبأي ثمن، ولو عين وزيرا أو عضوا في مجلس الشيوخ فسيكون من واجباته أن يقابل الملك ويسلم عليه، وقال إنني أرفض أن سيارتي تطأ فناء قصر عابدين.”

تعرضه لفقدان الحرية وهو رئيس وزراء سابق وحرمانه من حقوقه السياسية

حدد مجلس قيادة الثورة إقامة أحمد نجيب الهلالي باشا لفترة قصيرة مع مجموعة أخرى من كبار ساسة البلد تحت دعوى تأمين الثورة (سبتمبر ١٩٥٢) ثم أطلق سراحه وسُمح له باستئناف عمله في مكتبه للمحاماة.

ثم عاد مجلس قيادة الثورة وأدرج اسم أحمد نجيب الهلالي باشا ضمن أسماء الساسة المحرومين من ممارسة السياسة ، وقد حدث هذا من دون أن يُعني أصدقاؤه من رجال أمريكا و الأمريكيين برفع هذا الخطر عنه.

وإذا كان لنا أن نرتب أكثر الساسة المصريين الليبراليين الذين آذنتهم تقتهم في الأمريكيين فإن الهلالي باشا يأتي في المقام الأول منهم، ذلك أنه لم ينتفع على الإطلاق منهم على نحو ما انتفع معاصروه من الصحفيون أو أبناء ذلك الجيل من رجال الأعمال المغامرين.

مؤلفاته والمآثور عنه

لأحمد نجيب الهلالي باشا من المؤلفات «شرح القانون المدني في العقود». عرف أحمد نجيب الهلالي باشا بتدخين السيجار وبالتأنيق في ملبسه، كما عرف بالتأنيب، وله أساليب وعبارات بلاغية ماثورة عنه ، وهو صاحب العبارة المشهورة التي تقول إن الوزير يفقد نصف عقله حين يتولى الوزارة والتي أتمها الشيخ أحمد حسن الباقوري بقوله : "ويفقد النصف الآخر عند خروجه من الوزارة". ومن عباراته فيما يتعلق بالتعليم قوله "إن الديمقراطية لا يتحقق معناها الرفيع إلا إذا اعتمدت على أساس راسخ من التعليم الصحيح"؛ و قوله : " التعليم ضرورة من ضرورات الحياة للأمة، وليس شأنه في سنوات الشدة بأقل من شأنه في سنوات الرخاء؛ فعليه يتوقف مصير كل أمة ويتضح سبيلها وتحدد غايتها" ... وهكذا .

وفاته

على الرغم من كل العنت و الإيذاء و التحقير والإهمال وتقييد الحرية الذي لقيه أحمد نجيب الهلالي باشا في عهد ثورة ١٩٥٢ فإن هذا كله لم يؤثر فيه على نحو ما تأثر بوفاة زوجته، وهو ما يُثبت التاريخ من أنه توفي قبل أن يمضي شهر واحد على وفاتها. وقد توفي أحمد نجيب الهلالي باشا في ديسمبر ١٩٥٨ قبل سري باشا وعلى ماهر باشا اللذين توفيا في ١٩٦٠ وقبل النحاس باشا الذي توفي في ١٩٦٥ وقبل إبراهيم عبد الهادي باشا الذي توفي في ١٩٨١ ، أما بقية رؤساء وزراء عهد الملكية فكانوا قد فارقوا الحياة قبل قيام ثورة ١٩٥٢ .

المحتويات

٥	هذا الكتاب.....
٩	الباب الأول.....
٩	محمد سعيد باشا.....
٩	والد الفنان العاشق وجد الملكة المحبوبة.....
٩	الفنان و الملكة.....
١٠	نفس سوية.....
١١	من أنصار الزعيم مصطفى كامل.....
١١	الفكر المرتب.....
١٢	العروة الوثقى.....
١٢	نشأته وتكوينه.....
١٣	الحظ يتكرر.....
١٤	علاقته بسعد ز غول باشا.....
١٤	أداؤه كرئيس للوزارة.....
١٥	شهادة الرافعي له.....
١٦	رأي عبد الرحمن الرافعي في موقفه الشعبي.....
١٦	نجاحه في استرضاء الموظفين.....
١٧	الرقابة على الصحف.....
١٧	وصف الرافعي لمحاولة اغتياله.....
١٧	الخروج من الحكم.....
١٨	الاعتزال.....
١٨	الوفاة.....
١٩	الباب الثاني.....
١٩	حسين رشدي باشا السهل الممتنع.....
١٩	الذي كان أكبر من رئيس للوزراء.....
١٩	صفاته النادرة.....
٢٠	رئاسة لجنة دستور ١٩٢٣.....
٢٠	نزعته الوطنية و حبه للتسامي.....
٢١	دوره المتكرر في انتقال السلطة.....
٢٢	وزره الأكبر الذي لا يمكنه التبرؤ منه.....
٢٣	نشأته وتكوينه.....
٢٣	عمله بالقضاء.....
٢٣	رئاسته للجامعة.....
٢٣	ديوان الأوقاف.....
٢٤	مناصبه الوزارية.....

٢٤	تولى منصب الخديو بالنيابة.....
٢٥	وزارته الأولى من ٥ أبريل ١٩١٤ - ١٩ ديسمبر ١٩١٤.....
٢٥	وزارته الثانية من ١٩ ديسمبر ١٩١٤ - ٩ أكتوبر ١٩١٧.....
٢٥	وزارته الثالثة في ١٠ أكتوبر ١٩١٧.....
٢٦	وزارته الرابعة من ٩ أبريل ١٩١٩ - ٢٢ أبريل ١٩١٩.....
٢٦	طاقمه الوزاري.....
٢٦	الذين عملوا في كل وزارته.....
٢٧	الذين عملوا في ثلاث وزارات من وزارته.....
٢٧	الذين عملوا في وزارتين من وزارته.....
٢٧	الذين عملوا معه في وزارة واحدة أو في أقل من وزارة.....
٢٧	موقفه في تأييد الوفد.....
٢٧	تولييه منصب نائب رئيس الوزراء في ١٩٢١.....
٢٨	ثناء الراجعي على مسلكه السياسي.....
٢٩	انتقاد الراجعي لتعنت لجنة الموظفين مع رشدي باشا.....
٣٠	رئاسته لمجلس الشيوخ.....
٣٠	إعجابه بمنيرة المهديّة.....
٣٠	وفاته وجزائته ودفنه.....
٣١	الباب الثالث.....
٣١	محمد توفيق نسيم باشا.....
٣١	بداية المحفوظ ونهاية المحسود.....
٣١	قرار المجلس الحسبي.....
٣٢	مولده وعائلته.....
٣٢	تكوينه وصورته الفنية.....
٣٢	موقفه من الحركة الوطنية.....
٣٣	نجم الوزارات الإدارية.....
٣٤	مجمّل تاريخ وزارته.....
٣٤	أسرع من وصل من الوزراء إلي رئاسة الوزارة.....
٣٥	مقارنته بأقرانه.....
٣٦	رئاسة الديوان الملكي.....
٣٦	رئاسة مجلس الشيوخ.....
٣٦	مهامه التنفيذية.....
٣٧	إسهاماته في العمل التنفيذي.....
٣٨	علاقته بالوزراء.....
٣٨	أعاد الدكتورين السنهوري وطه حسين للخدمة.....
٣٨	محاولة اغتياله.....
٣٩	وفاته.....
٣٩	ثروته.....

٤٠	الباب الرابع.....
٤٠	عبد الخالق ثروت باشا.....
٤٠	المحظوظ الذي لم يستمتع بالحظ.....
٤٠	ثلاث مفارقات.....
٤١	القدرة على اكتشاف المواهب.....
٤٢	تعليمه و تفوقه القانوني المبكر.....
٤٢	رحلته مع المناصب السياسية.....
٤٣	لم يشترك في الوزارات الإدارية.....
٤٣	عودته الأولى.....
٤٣	وزارته الأولى.....
٤٣	عودته الثانية والأخيرة للحكم.....
٤٤	قيمه التاريخية.....
٤٤	تباشير الاستقلال.....
٤٥	أعضاء وزارته الأولى.....
٤٥	إنجازات وزارته.....
٤٦	برنامج وزارته الأولى التي هي أول وزارات عهد الملكية.....
٤٧	إعادة تأسيسه للدبلوماسية المصرية.....
٤٨	تشكيل وزارته الثانية.....
٤٨	كتاب استقالة وزارته الثانية في ١٩٢٨.....
٤٨	رد الملك فؤاد الأول بقبول استقالة وزارة عبد الخالق ثروت باشا :.....
٤٩	المقارنة بينه وبين صنوه إسماعيل صدقي باشا.....
٥٠	الترجيح بينه وبين صدقي.....
٥٠	أخلاقه.....
٥٢	أداء ثروت باشا النائب العام في قضية مقتل بطرس غالي.....
٥٣	مرافعة عبد الخالق ثروت باشا ضد الورداني.....
٥٥	مرافعة الأستاذ أحمد لطفي السيد في قضية الورداني.....
٥٦	مرافعة محمود أبو النصر بك في قضية الورداني.....
٥٨	مرافعة الأستاذ الهلباوي في قضية الورداني.....
٥٩	إنقاذه لحافظ عفيفي باشا من الاتهام بقتل بطرس غالي باشا.....
٥٩	فضل الأستاذ محمود كامل في رواية القصة.....
٦١	طبيب من "المواطنين الشرفاء" ينشر وشاية في صحيفة "الوطن".....
٦٢	صداقة عبد الخالق ثروت باشا بمصطفى كامل باشا.....
٦٣	الباب الخامس.....
٦٣	يحيى إبراهيم باشا عنوان النزاهة.....
٦٣	عبوره السريع بالمناصب الوزارية.....
٦٣	الرأي المختلف في نزاهته.....
٦٣	نشأته وتكوينه.....

٦٤	مكانته بين رجال القضاء
٦٤	مناصبه العالية
٦٤	رأيان متناقضان للدكتور هيكل و صليب سامي
٦٥	بداياته الوزارية
٦٥	اهتمامه بالأدب
٦٥	دوره في أزمة كتاب «الإسلام وأصول الحكم»
٦٦	كان سابقا على عبد العزيز فهمي في كل شيء
٦٦	الأحرار الدستوريون يحتجون
٦٧	سرعان ما أثبت نفسه
٦٨	التعديلات الكثيرة في وزارته
٦٩	عودته إلى الحكم
٧٠	تولييه الرئاسة بالنيابة
٧٠	رئاسته لمجلس الشيوخ خمس مرات
٧١	الباب السادس
٧١	أحمد زيور باشا
٧١	أول مظلات الثورة المضادة
٧١	كيف اختير للرئاسة
٧٢	طابعه النفسي
٧٢	التشخيص السليم
٧٢	ثقتة المتناهية في قدراته
٧٣	تصوير الدكتور هيكل باشا لموقفه
٧٣	إنابته ليحيى إبراهيم باشا
٧٤	الثبات الانفعالي
٧٤	الوفد لم يبخل عليه
٧٥	استعانته بأنداده
٧٥	نشأته
٧٥	مناصبه الوزارية
٧٧	إسهامات وزارته
٧٧	شراء مباني السفارات وانتقاد الوفد لهذه الخطوة
٧٧	موقفه من السودان
٧٨	اختلافنا مع الدكتور رمضان في تقييم موقفه
٧٩	وصف العقاد لدور زيور في الثورة المضادة
٨٠	أزمات حسن باشا نشأت
٨٠	إصداره قانون الانتخاب المعدل
٨٠	وصف لورد لويد لإصدار زيور لقانون الانتخاب
٨٠	دوره في إنهاء حقبة صدقي وعبد الفتاح يحيى باشا
٨٠	وفاته

٨١ الباب السابع
٨١ عبد الفتاح يحيى باشا
٨١ رئيس الوزراء الذي ابتدع فكرة اليمين الدستورية
٨١ مقارنته بمحمد محمود باشا كابنين لزعيمين كبيرين
٨٢ بداياته في المنصب الوزاري
٨٣ فترته ليست قصيرة
٨٣ عودته لمنصب الوزير و نيابته عن رئيس الوزراء
٨٤ مكانته في تاريخ الوزارات
٨٤ الدور المفصلي الذي لعبه كـرئيس للوزراء
٨٥ كيف أبلغه الملك باختياره
٨٦ قبوله بحسن صبري باشا
٨٦ إنجازاته في رئاسة الوزارة
٨٧ تقييده لبعض الحرية
٨٧ روايات ممتعة عن شخصيته
٨٧ الهلالي باشا يكشف ميله إلى إدانة صدقي باشا
٨٨ حكمته في معالجة التوتر السياسي والتدخل البريطاني
٨٨ المندوب السامي المؤقت و غياب مايلز لاميسون عن القاهرة
٨٩ شهر عسل قصير مع المندوب السامي
٩٠ فرض مجلس وصاية علي ملك مصر
٩١ المندوب السامي يلجأ للصحافة في صراعه مع رئيس الوزراء
٩١ احتجاجه على مناوئة الصحافة له
٩١ القطيعة
٩١ تعيين زيور باشا رئيساً للديوان
٩٢ دور زيور باشا في التغيير
٩٢ هجوم الجازيت
٩٢ يشير في استقالته الى تعسف البريطانيين
٩٣ زجل سعيد عبده و كاركاتير صاروخان
٩٤ الباب الثامن
٩٤ أحمد نجيب الهلالي باشا :
٩٤ أستاذ القانون الذي عزف مقدمة موسيقية أمريكية لثورة ١٩٥٢
٩٤ ابنه قديس وزوج ابنته مفكر
٩٤ وصوله لرئاسة الوزارة
٩٥ يبدو و كأنه لا يعرف قيمة الشعب
٩٥ هل كان الهلالي باشا قادراً على أن يستمر في الرئاسة
٩٦ مقارنته برؤساء الوزراء في نهاية عهد الملك فاروق
٩٧ كان يتصور أن النزاهة وحدها تكفي للنجاح
٩٧ صعوده القانوني والسياسي

٩٩	دوره البارز في وزارة المعارف
١٠٠	فضله في الاحتفال بالذكرى المئوية لوزارة المعارف
١٠٠	النشيد القومي الرسمي
١٠١	ثناء الأستاذ الزيات على كتابه عن إصلاح التعليم في مصر
١٠٣	إنصافه للدر عميين
١٠٤	تأييده لمعاهدة ١٩٣٦
١٠٥	متى نال الباشوية
١٠٥	ترشيحه لرئاسة الوزارة عقب حريق القاهرة
١٠٥	الزعماء الذين تم تجهيزهم بالصناعة الأمريكية
١٠٧	لماذا شجع الأمريكان الهلالي باشا ؟
١٠٧	وزارته الثانية و الأخيرة
١٠٨	كيف كون الهلالي باشا وزارته الأولى
١٠٩	الوزراء الجدد الذين ارتبط توليهم الوزارة بالهلالي باشا
١١٠	كيف كون الهلالي باشا وزارته الثانية
١١١	الوزراء الجدد في وزارته الثانية
١١١	إساءة ثورة يوليو له
١١٢	تاريخية فكرة التطهير
١١٣	المراغي يشير إلى أن الأمريكيين كانوا يترصون بالملك فاروق
١١٤	الشائعات عن دور عبود باشا في إسقاط وزارة الهلالي
١١٦	رواية المراغي باشا عن حوار مع اندراوس عن الهلالي باشا
١١٧	موقف الهلالي من تعيين إسماعيل شيرين وزيراً للحربية
١١٩	رواية صلاح الشاهد
١١٩	رأي إبراهيم فرج و رواياته عن صعود الهلالي وانشقاقه
١٢١	تعرضه لفقدان الحرية وهو رئيس وزراء سابق وحرمانه من حقوقه السياسية
١٢١	مؤلفاته والمآثر عنه
١٢١	وفاته

Prof. Mohamed El Gawady

ISIN : 0000 0001 2122 604X

**Judges and Presidency
In Egypt Liberal Era**





يقدم هذا الكتاب التاريخ السياسي لثمانية من رؤساء وزراء مصر المتميزين كانوا في الأصل من رجال القضاء ، وقد اختيروا للوزارة ثم صعدوا لرئاسة الوزارة بل تولى معظمهم الوزارة ورئاستها أكثر من مرة، ما بين ١٩١٠ و ١٩٥٢ الذي مثل آخر عهد رجال القضاء برئاسة الوزارة في مصر بعد سنوات طويلة كادت فيها هذه الرئاسة تكون حكرًا عليهم و على الزعماء من ذوي الدراسة القانونية . ونستهدي في هذه الدراسة بالتحليل الكاشف عن الدوافع ، كما نستهدي بالمقارنة القادرة على التصوير ، ونستعين بالتأمل القادر على التفسير ، مستهدفين أن نقرأ تاريخًا يخلو من الزيف ومن التزييف ، و ينجو من الوهم ومن الضلال لكنه مع هذا يتلون بما لا بد منه من مشاعر حب الحقيقة وحب الهوية وحب الوطن .



- محمد سعيد باشا
- حسين رشدي باشا
- محمد توفيق نسيم باشا
- عبد الخالق ثروت باشا
- يحيى إبراهيم باشا
- أحمد زيور باشا
- عبد الفتاح يحيى باشا
- أحمد نجيب الهلالي باشا

